



قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

حول عودة سورية إلى الجامعة العربية...

من وجهة نظر سورية وعربية [06]



الافتتاحية

نحو المؤتمر الحادي عشر لإرادة الشعبية

نشرت جريدة قاسيون في عددها الماضي ذي الرقم 1123 مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية وطرحته للنقاش العام. وهو المشروع الذي سيجري تقديمه للمؤتمر الحادي عشر للحزب، الثاني بعد الترخيص، بوصفه إحدى الوثائق التي سيناقشها المؤتمر لإقرارها. ويأتي نشر مشروع البرنامج بين يدي الرفاق والأصدقاء وعموم السوريين في إطار التحضيرات النهائية لعقد المؤتمر في الأمد القريب. وتشمل هذه التحضيرات انتخابات لأعضاء المؤتمر العام للحزب، يشارك فيها ناشطو الحزب ومؤيدوه. وميزة هذه الانتخابات عن الشكل التاريخي الذي كانت تجري وفقه الانتخابات، أنها انتخابات من مرحلة واحدة بدل أن تكون انتخابات من أربع مراحل، ففي السابق كان يجري انتخاب أعضاء المؤتمر عبر سلسلة من الانتخابات، تبدأ من القاعدة الحزبية وتصلح مرحلة فمرحلة للوصول إلى انتخاب أعضاء المؤتمر، الأمر الذي كان من عيوبه أنه يفتح الباب لتشويش عملية التمثيل في أعلى هيئة قيادية في الحزب، أي المؤتمر، ويفتح الباب أمام العمل التكتلي. بالمقابل، فإن انتخاب أعضاء المؤتمر بشكل مباشر من القواعد من شأنه تعزيز الديمقراطية الداخلية في الحزب، وكذلك من شأنه أن يمنع عمليات الغلبة والتصفية والتكتل، التي يمكن أن تظهر في أشكال الانتخاب عبر عدة مراحل. الوظيفة السياسية المباشرة للمؤتمر القادم، هي إعادة تدقيق وتصويب وتطوير الخط السياسي للحزب، وكذلك إعادة التحديد الملموس للمهام الملقة على عاتقه ودوره الوظيفي، مع الأخذ بعين الاعتبار بشكل جدي، مجمل التغيرات الكبرى التي جرت على مختلف المساحات بين مؤتمرين. إضافة إلى انتخاب الهيئات القيادية للحزب. ولا شك أن المؤتمر قد تأخر عقده عدة سنوات، وكان الحزب قد عقد قبل الأزمة 9 مؤتمرات خلال 10 سنوات، أي بمعدل مؤتمر كل سنة تقريباً. ولكن اشتعال الأزمة وخاصة بطورها العسكري، قد حرم الحزب من الإمكانية الفعلية لعقد المؤتمر، والسبب الأكثر أساسية كان الاستحالة العملية لإجراء الانتخابات الداخلية للحزب في عدد كبير من مناطق ومحافظات سورية، وهي الانتخابات التي اعتاد الحزب إجراءها على نطاق واسع في كل المحافظات السورية، وشارك فيها الآلاف في الانتخابات الأخيرة.

إن المؤتمر القادم للحزب، يأتي في خضم عملية ولادة عالم جديد، بين ملامحه على المستويات المختلفة، ما يلي:

أولاً: استمرار تراجع أعداء سورية وأعداء كل شعوب العالم، أي المركز الغربي الصهيوني، وعلى كافة المستويات، وفي كافة المساحات. بالتوازي مع استمرار صعود النمط الجديد من العلاقات الدولية القائم على التكافؤ والندية والتنمية الشاملة.

ثانياً: في الساحة الإقليمية القريبة، يجري طي ملفات «اتفاقات أبراهام» و«الناتو العربي»، لمصلحة تصاعد المقاومة الفلسطينية المستمر، ولمصلحة التوسيات الإقليمية بين السعودية وتركيا ومصر وإيران، وبالضد من المصلحة الصهيونية، وبالوساطة الصينية والروسية. **ثالثاً:** تتعزز فرص خروج سورية من أزمتها العميقة بالتعاون الذي بدأت مؤشراتته تتضح بين ثلاثي أستانا، وبين الدول العربية الأساسية، وعلى رأسها السعودية ومصر، وبالضد من الإرادة والرغبة الغربيتين، وباتجاه التنفيذ الفعلي للقرار 2254.

ضمن هذه اللوحة، يتجه حزب الإرادة الشعبية لعقد مؤتمره الحادي عشر، والعزم ثابت على متابعة النضال لمصلحة سورية، ولمصلحة أصحاب الأجور فيها بالدرجة الأولى، والإدراك عميق لحجم الصعوبات والأهوال التي تقف أمام الوصول إلى الأهداف، ولكن وفي الوقت نفسه، فالثقة والتفاؤل في ذروتها، بالاستناد إلى تراكم المواقف والاستنتاجات الصحيحة التي أثبتتها الواقع، سواء منها ما قبل المؤتمر الأخير، أو ما جرى خلال الأزمة السورية، وعلى رأس تلك الاستنتاجات المبكرة، الاستنتاج حول الأزمة الرأسمالية وحول التوازن الدولي الجديد، وعلى رأس المواقف الموقف الثابت اتجاه الحل السياسي مخرجاً وحيداً، والثبات عليه في الوقت الذي كان يندر فيه من يقول بهكذا موقف، وتجري محاربته بكل الأشكال.

يمضي الإرادة الشعبية إلى مؤتمره مستنداً أيضاً إلى الإرادة الكفاحية للحزب وللرفاق، وقبل كل ذلك ومعه وبعده، بالاستناد إلى الحركة الشعبية السورية، التي ما تزال كامنة وتتطور بانتظار لحظة مناسبة أتية لا محالة...

شؤون عربية ودولية



دروس ثلاث
ينبغي أخذ العبرة منها

17

شؤون اقتصادية



حصيلة بازار «سقف الدين» الأمريكي...
لا شيء يخفف من أزمة واشنطن

12

شؤون محلية



من الأمية بمفهومها المعاصر
إلى التجهيل.. بالأرقام الرسمية!

08

شؤون عمالية



بين الحكومة والصناعيين
طلاق بائن

02

المفهوم الاجتماعي للحرية



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



بين الحكومة والصناعيين طلاق بائن

يستمر الجدل واسعاً بين الحكومة والصناعيين في الاجتماعات المعقودة بين الطرفين وعلى صفحات التواصل الاجتماعي حول واقع الصناعة السورية والمعضلات التي تواجهها من أجل أن تقلع بالإنتاج كما هو مفترض أن تكون عليه، وما هو مفترض من تأمين المواد الأولية وتأمين الطاقة اللازمة لتبقى عجالات المكائن دائرة وليبقى الإنتاج مستمراً، وكي يبقى العمال يعملون دون توقف.

وصف بعض الصناعيين الحوار المتكرر مع الحكومة حول الواقع الصناعي بأنه حوار الطرشان أي تبقى مطالب الصناعيين في واد وتوجهات الحكومة وعودها في واد آخر دون الوصول إلى توافقات مهمة تجعل العملية الصناعية والإنتاجية تسير في طريقها الصحيح والمفترض.

تصريحات متعددة أدلى بها الصناعيون حول معاناتهم في استمرار معاملهم بالعمل وخاصة بعد الرفع الأخير لسعر المشتقات النفطية منها الفيول مثلاً والنية في رفع أسعار شرائح الكهرباء وأشاروا إلى حجم الهجرة للمعامل التي تزداد مع كل إجراء جديد تتخذه الحكومة ليعرقل أو يؤدي إلى وقف لهذا المعمل أو ذاك، وهم يدللون على حجم الكارثة التي تعيشها الصناعة وأن المعامل المتبقية تعمل بطاقة إنتاجية 30-40% وربما أقل من طاقتها الإنتاجية، فتخيلوا يا رعاكم الله حجم الأضرار التي أصابت الصناعة السورية من خلال الأرقام المعلنة ومدى الخسارة التي أصابت الطبقة العاملة في هذه المصانع التي يجري إغلاقها وترحيلها إلى أماكن أخرى تقدم لها كل المحفزات اللازمة لاستقطاب هذه الصناعات.

لقد تحدثنا سابقاً في «قاسيون» ولاكثر من مرة حول توقفات المعامل وانعكاس هذه التوقفات على استمرار الإنتاج وعلى استمرار العمال في عملهم والمشكلة ما زالت تتفاقم حيث الهجرة هي حديث ليس الفقراء الراغبين بالهروب من واقعهم المعيشي المزري الذي يعيشون به وخياراتهم بهذه الحال ضيقة ومحدودة وتكتنفها مخاطر جسيمة قد تؤدي بحياتهم وقد ينجحون في الوصول إلى مبتغاهم، حيث ستبدأ معهم صعوبات أخرى لا تقل عن المخاطر التي تعرضوا لها حتى وصولهم، وتأمين فرص عمل وتأمين سكن وغيرها من الأمور الضرورية لاستمرار حياتهم.

إن تفاقم الأوضاع المعيشية لهذا المستوى الذي نعيش به وهو مرشح للتفاقم أكثر وبالتالي هذا يعني مزيداً من الهجرة القسرية التي يتعرض لها أغلبية الناس سواء أصحاب معامل أو عمال أو الفئات الأخرى وهذا يحمل مخاطر جسيمة سيصاب بها الوطن بإفراغه من قواه الحية الشباب والعمال والصناعات والحرفيين والأطباء والمهندسين وغيرهم من الفئات الأخرى المصابة بأفة الفقر والعوز وسيتحول وطننا إلى وطن عجوز فاقد لقدراته وإمكاناته التي تكونت لعقود وهو بحاجة لها من أجل مستقبل سورية كما يريدها الشعب السوري العنيد.

نص الدستور السوري الصادر عام 2012 على العديد من حقوق المواطنة والحريات العامة وخص الطبقة العاملة بالعديد من الحقوق، كما اعترف لهم بحق الإضراب السلمي، كما أكد على ضرورة بناء الاقتصاد الوطني على مبادئ العدالة الاجتماعية وربط الأجور بالأسعار وتأمين فرص عمل للشباب وحماية قوة العمل، ورغم نص الدستور على هذه المبادئ إلا أنها ظلت حبراً على ورق ولم يلمس المواطن على أرض الواقع تطبيق أي من هذه الحقوق لتتحول هذه المبادئ إلى مجرد نصوص مكتوبة، وهذا ما يميز عادة الدساتير التي تنتهج دولها السياسات الليبرالية الاقتصادية، حيث تعتمد تقديم نفسها وكأنها تعمل لصالح الشعب ومن أجله، لكن في الحقيقة هي تعمل لمصلحة فئة قليلة متحكمة برقاب الشعب ولقمتهم ولو كان ذلك خلافاً لأية قوانين وطنية فتوصيات صندوق النقد والبنك الدولي أهم من الدساتير بالنسبة لبعض الأنظمة.

■ ادبي خال

الليبرالية والحريات العامة

الأسس التي تقوم عليها الحرية الفردية والتي اشتق منها مبدأ الليبرالية الاقتصادية أدت إلى انقلاب العلاقات بين الأفراد وضمن المجتمع إلى علاقات قائمة على القسر والإذعان، لا على الاختيار الحر والتوافق الرضائي وهو الأمر الذي دفع أحد الفقهاء إلى القول إن الحرية بالمفهوم الفردي المطلق من شأنها تسليم رخصة صيد لحفنة من القراصنة ليصطادوا الأفراد الضعفاء الذين يقعون ضمن شبكهم.

الحرية الجوفاء

انتقد العديد من فقهاء القانونيين الحرية بمعناها الفردي على أساس اعتبار الحرية نظرية جوفاء فتساءلوا عن قيمتها الفعلية لمعدم لا يملك شيئاً وطالبوا بتحويل الحريات بالمعنى الفردي إلى حريات حقيقية وملموسة ذلك لأن الحرية تحتاج إلى كثير من الخدمات الإيجابية التي يجب أن تقوم بها الدولة حتى لا تبقى الحرية وقفاً على حفنة من المواطنين دون سواد المجتمع، ومن ثم الأمر يتطلب أن توضع بين أيدي المواطن الخدمات الأولية اللازمة لحيته وكرامته وتساءلوا عن جدوى أن يحمي القانون الحق بالحياة حين لا يلقى المواطن الرعاية الصحية التي تدفع عنه غوائل المرض ولا يجد الحماية من مخاطر العري والسكن

غير الصحي وما الجدوى في أن ينص الدستور على حرية العمل إذا ترك المواطنون فريسة للبطالة والتشرد.

إن هذا المفهوم الاجتماعي الجديد للحرية قد أدى إلى توسع دور الدولة وتدخلها في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما أدى إلى تزايد دور التشريع في العلاقات بين الأفراد على حساب الأداة الإرادية «العقد» وهو ما دفع بعض الفقهاء إلى قول «إنه بين الأقوياء والضعفاء، الحرية هي التي تستعبد والقانون يحرر». وحتى تطبيق مبدأ الحرية التعاقدية ومبدأ سلطان الإرادة الذي يطبق على عقود العمل حيث سحبت الحكومة يدها من إقامة توازن في علاقة العمل حيث من المفترض أن تتدخل بقواعد أسرة تنصف الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية حيث ادّعت أن للعامل الحرية المطلقة في تحديد شروط عمله ولكن في الحقيقة تركت العامل وهو الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية فريسة لرب العمل الذي يفرض عليه شروطه لأنه هو الطرف الأقوى، حتى تحولت عقود العمل من عقود رضائية إلى عقود إذعان إما أن يقبلها العامل بما فيها، أو يبقى عاطلاً عن العمل

الاقتصاد يحدد الحقوق

من هنا يتبين أن نصوص الدستور لا قيمة لها على أرض الواقع إذا انتهجت سياسة اقتصادية تحابي

الأغنياء على حساب الفقراء، فتحوّلت نصوص الدستور إلى كلام لا طائل منه سوى خداع المواطن، وهذا ما يجب تجنبه في الدستور القادم فالنص على الحرية وكرامة المواطن لا لزوم له إذا لم تتوفر للمواطن الحاجيات المادية التي تمكنه من الاستفادة من نصوص الدستور على أرض الواقع، فالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات السورية المتعاقبة جرّدت الدستور من محتواه وحولته إلى مجرد شعارات ترفعها بوجه المواطن كلما طالب هذا الأخير بحقوقه، ومهما كان الدستور القادم جيداً لن تكون له أية قيمة إذا استمرت الليبرالية الاقتصادية كنهج اقتصادي في بلادنا، فلا معنى لأي حرية ولا ديمقراطية ولا كرامة ولا مواطنة من دون عدالة اجتماعية.

القوى السياسية والليبرالية

أغلب القوى السياسية تحاول إظهار مبادئ الحرية والديمقراطية في برامجها وتخفي برامجها الاقتصادية معتبرة أن معركتها معركة حريات وديمقراطية فقط دونما إيضاح أو إفصاح عن برامجها الاقتصادية وعن خططها لإعادة الإعمار، حتى أنها لم توجه أي من قوى المعارضة أي معارضة لبرامج الحكومة الاقتصادية فهل هذا يعني موافقة ضمنية منهم على برنامج الحكومة الاقتصادي؟؟ والذي أفقر 90% من الشعب السوري.



إن نصوص

الدستور لا

قيمة لها على

أرض الواقع إذا

انتهجت سياسة

اقتصادية تحابي

الأغنياء على

حساب الفقراء

فتحوّلت إلى

كلام لا طائل

منه سوى خداع

المواطن

من وحي مجلس الاتحاد العام للنقابات



تواصل الحكومة تنفيذ تلك السياسات الاقتصادية التي أنتجت الأزمة بيا فطات جديدة، إن من يبحث عن مناخ اقتصادي اجتماعي سليم عليه أن يتخذ إجراءات عاجلة لتخفيف آلام الناس، لا أن يطالبهم بمزيد تحمل الأعباء. فهي تبشر العمال والنقابات في عقر دارهم في اجتماع مجلسهم الذي انعقد مؤخراً بمزيد من الغلاء وارتفاع الأسعار، وزيادة في البطالة، وزيادة في الهجوم المستمر على حقوق العاملين بأجر وكافة الكادحين وخاصة الأجر العادل الذي يوفر تلك الحياة الكريمة للعاملين بأجر. فإن مختلف المؤشرات والتصريحات الحكومية تبين أن الأزمة المعيشية التي يعيشها العباد متواصلة وأنها لا تزال فاعلة بقوة في اقتصاد البلاد رغم ظهور بعض الانفراجات السياسية في محيط البلاد. ويمثل العمال وجميع العاملين بأجر ضحاياها الرئيسيين.

■ نبيل عكام

الحلول التي تنتهجها الحكومة من أجل تخطي الأزمة المعيشية، تسعى إلى إلقاء تبعاتها على كاهل العاملين بأجر، تاركة قوى النهب والفساد وصول وتجوّل كما يحلو لها في البلاد. إن السخط يعمّ العمال ويدعون نقاباتهم إلى النضال المباشر لمواجهة هذه الأزمة والمتسببين فيها وما ينتج عنها. ويجانب الحقيقة كل من يظن أنه يمكن مواجهة الأزمة والمحافظة على حقوق العاملين بأجر بتعديل بعض علاقات العمل على نحو أفضل أو زيادة بعض منتمات الرواتب والأجور، فهم بذلك يسعون إلى حماية مصالح قوى النهب والفساد الكبير.

فالاقتصاد السوري يمر بأزمة كبيرة وربما هي الأزمة الأكثر خطورة والأكثر حدة التي عرفتتها البلاد منذ الاستقلال حتى اليوم. ومما لا شك فيه أن السياسات الاقتصادية المتبعة هي سياسات تخدم مصالح أقلية طبقية جشعة تتمثل بقوى النهب والفساد الكبير، وهذه الأقلية هي التي ترسم وفقاً لمصالحها الخاصة توجهات الحكومات المتعاقبة منذ تبني السياسات الليبرالية تحت غطاء اقتصاد السوق الاجتماعي. التي لا تلبى مصالح كل المجتمع، بل مصالح



لقد أعلنت الحكومة عن إعادة هيكلة قطاع الدولة ولكن كيف الطريقة التي تسعى إلى القيام بها؟ من خلال والمضي قدماً في خصخصة قطاع الدولة تحت يافطات مختلفة وأشهرها التشاركية

آخر في نعش الصناعة الوطنية وخاصة قطاع الدولة، والمضي قدماً في خصخصة قطاع الدولة تحت يافطات مختلفة وأشهرها التشاركية. أما موقفها من قضية زيادة الأجور كان واضحاً، فهو رفض قاطع لزيادة هذه الأجور الهزيلة بالأساس بحجة عدم توفر الموارد والإمكانات. وكل هذا في عقر دار نقابات العمال.

تدهوراً كالذي عرفته اليوم. لقد أعلنت الحكومة عن إعادة هيكلة قطاع الدولة، ولكن كيف الطريقة التي تسعى إلى القيام بها؟ إنها من خلال الإعلان عن رغبة الحكومة برفع أسعار شرائح الكهرباء، وكذلك أيضاً رفع أسعار المشتقات النفطية، وكانت قد رفعت سعر مادة الغيول لتضع مسماراً

نقاباتهم وما زالت مغيبة دائماً بما فيها ممثلوهم المفترضون في مجلس الشعب، وليس لديها سوى صلاحية الإقرار ما يأتي من فوق وتطبيق كل ما يأتي لها من تعليمات وأوامر. إن هذه السياسة المتبعة لم تحقق للطبقة العاملة سوى مزيد من الفقر ومزيد من الحرمان، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين عموماً، حيث لم تشهد

جزء ضئيل منه. أما الأغلبية فلا خيار لها سوى بيع قوة عملها وتسخير كل جهدها للتنمية اقتصاد ليس في خدمتها بل في خدمة هذه الأقلية المتوحشة. أما العاملون بأجر وعموم الكادحين مطالبون دائماً بتحمل تبعات سياسات اقتصادية لم يؤخذ رأيهم فيها ولم يقرروها، حيث كانت

الطبقة العاملة



نيجيريا العاملون الصحيون يهددون بالإضراب
احتج العاملون الصحيون، يوم الأربعاء 24 أيار، في العاصمة النيجيرية بتهديد للشروع في إضراب غير محدد المدة إذا فشلت الحكومة في تلبية مطالبهم. يطالب العاملون الصحيون، المنتسبون لاتحاد العمال الصحيين، بدفع بدل المخاطر، وتعديل في هيكل الرواتب الصحي الموحد كما هو الحال مع بنية الرواتب الطبية الموحدة. كما أنهم يطالبون بإنهاء التمييز في القطاع الصحي، من بين أمور أخرى. وكان الاتحاد قد أصدر إنذاراً لمدة 15 يوماً ينقضي اليوم. جاء فيه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء ملموس، فلن يكون لدينا خيار غير الشروع في الإضراب. وتضم النقابات المكونة للقطاع الصحي، اتحاد العمال الطبيين والصحة في نيجيريا. الاتحاد النيجيري للمهنيين الصحيين المتحالفين، كبار رابطة الجامعات، المستشفيات التعليمية والمؤسسات المرتبطة بها واتحاد العاملين غير الأكاديميين للجامعات والمؤسسات المرتبطة به.



بلجيكا العمال يحتجون على ظروف العمل السيئة وحققهم في الإضراب
شهدت شوارع بروكسل يوم الاثنين مظاهرة شارك فيها ما يصل إلى 20000 عامل يشاركون في الإضراب العام الذي دعت إليه النقابات من أجل تحسين ظروف عملهم التي ساءت بشكل كبير في السنوات الأخيرة. كما تحتج النقابات على الهجوم على الحق في الإضراب. هذا وقد كانت الحكومة قد أعلنت عن نيتها في إصدار قانون جديد يحظر من المشاركة في الاحتجاجات. وأفاد سكرتير عام في اتحاد العمال أن القانون المقترح للحكومة يمكن أن يدين هذه الأنواع من الممارسات ضد الاعتصام. لسنا هنا للتخريب، نحن هنا للمطالبة بحقوقنا، وقال المتظاهرون إنهم سيواصلون القتال ضد. العديد من العمال الذين يشاركون يرتدون ملابسهم في أزياء السجن لتوضيح وجهة نظرهم.



بريطانيا إضرابات جديدة في حركة السكك الحديدية
أعلنت نقابات السكك الحديدية عن إضرابات جديدة الأربعاء، 24 أيار وأوضح أعضاء اتحاد السكك الحديدية والبحرية والنقل أنهم سيخرجون في جميع أنحاء إنجلترا يوم الجمعة 2 حزيران، ويشمل الإضراب 20 ألف عامل سكك حديدية في 14 مشغل قطار، بما في ذلك موظفو المحطة ومديرو القطارات وعمال الترميم. وينظم سائفو القطارات أربعة أيام من الإضراب في الأربعاء 31 أيار والجمعة 2 حزيران والسبت 3 حزيران. وتقول النقابات إن الأجور، وخاصة في القطاع العام، قد انخفضت من حيث القيمة الحقيقية على مدى العقد الماضي، وأن أزمة تكلفة المعيشة التي أججها التضخم جعلت الكثيرين يكافحون لدفع فواتيرهم.



الأرجنتين إضراب عمال النفط والغاز
أعلن أكبر اتحاد عمالي في الأرجنتين بدء إضراب عام مفتوح، يوم الأحد 21 أيار من أجل المطالبة بتحسين ظروف وشروط العمل وخاصة المتعلقة بالسلامة المهنية، ويأتي الإضراب بعد وقوع سلسلة حوادث بقطاع النفط والغاز في الأرجنتين تتعلق بانعدام شروط السلامة المهنية، والتي أسفرت عن إصابة مئات العمال. يقول اتحاد العمال في بيان له، لقد تعبنا من الحوادث المأساوية التي تؤدي بحياة العمال أو تتركهم مشوهين، في ظل عدم اكتراث الشركات والحكومة الوطنية لإنهاء هذا الوضع، وهذا الأمر غير مقبول. وأضاف الاتحاد أن المفاوضات مع رؤساء الشركات لم تكن مثمرة، وعديمة الجدوى، ويعدّ اتحاد العمال الخاص في محافظات ريو نغرو ونوبوكوين ولا بامبا، الأكبر في الأرجنتين، إذ يمثل أكثر من 25 ألف عامل يعملون في حقل النفط الصخري الضخم.

عودة الكفاءات المهنية بين النظرية والتطبيق



لا يخفى على أحد حجم الآثار والتأثيرات الكارثية التي ضربت البلاد جراء الحرب والأوضاع الأمنية خلال السنوات السابقة، سواء من ناحية تدمير البنى التحتية، فقدان البلاد خيرة أبنائها جراء الحروب والقصف والاشتباكات، ناهيك عن البؤس الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه جل أبناء الوطن.

■ مراسل قاسيون

هجرة الكفاءات المهنية.. ضربة قاضية للاقتصاد الوطني:

إضافة إلى التدمير الذي تعرض له الاقتصاد الوطني، من خسارة آلاف الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة، ومن دمار معظم المصانع الأساسية، ناهيك عن التدمير الممنهج لبعض المهن التي تعتبر رئيسية في نمو الاقتصاد «الدواجن، الزراعة، حتى الصناعة» جراء السياسات المتبعة، فإن الخسارة الأشد عنفاً والأكثر تأثيراً بالمعنى الإستراتيجي، هي خسارة البلد لخيرة عمالها المهنيين وغير المهنيين خصوصاً وإن البلاد هي بحاجة لهم أكثر من أي وقت مضى لانتشال الوطن ممّا هو فيه، فإذا كان هناك من هو قادر على إعادة البلاد إلى ما كانت عليه وتفعيل اقتصادها والنهوض فيه، فهم العمال ثم العمال.

استقبلت معظم الدول العربية وغير العربية الأيدي العاملة السورية الماهرة بالمعنى المهني ولنا في تركيا والعراق ومصر ولبنان أمثلة واضحة، فعملية هجرة الأيدي العاملة قائمة إلى يومنا هذا منذ بدأت مع بداية الأيام الأولى للأزمة. فأي عامل ذي خبرة مهنية بهذه المهنة أو تلك فرّ هارباً خارج حدود الوطن من أجل تأمين حياته وحياة أسرته، والأكثر أليماً أن معظم هؤلاء العمال من أصحاب المهن الأكثر تأثيراً بالاقتصاد الوطني «عمال النسيج، عمال الموبيليا، الكفاءات الزراعية، عمال ومهندسين البناء، عمال الغذائية والمطاعم». لا يوجد معمل أو مصنع في هذه الدول إلا وبات يحتوي عمالاً سوريين يمثلون النخبة المهنية من بين مجمل العاملين، وما من مصنع يفخر بتجربته الناجحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلا وكان عموده الفقري من أمهر العمال السوريين. وما يزيد الأمر سلبية أن جزءاً مهماً من هؤلاء قد مضى على هجرته أكثر من ثماني سنوات ما يعني أنه آمن استقراراً مهنيًا واقتصادياً له ولعائلته، الأمر الذي يجعل من عودتهم إلى البلاد «مع افتراض تأمين أسباب العودة» أمراً معقداً يصعب تنفيذه، وذلك بالتوازي مع حاجة البلاد لهم في مرحلتها القادمة وإعادة إعمارها والنهوض بها.

كيف تتم عودة العمال؟

إن أي جهة مسؤولة وصاحبة قرار بالبلد تهدف إلى النهوض بالبلاد بشكل عام، وإنعاش الاقتصاد الوطني بشكل خاص لا بد لها من العمل على عودة الكفاءات المهنية بمختلف الاختصاصات إلى بلدهم ووطنهم، وأي جهة تدعي

هذه الادعاءات ما لم يتم ترجمة هذا الكلام على أرض الواقع بالعمل على عودة العمال، هي جهة مدعية ولا يهملها أي شيء مما تدعيه ولا تجيد سوى إلقاء الشعارات الخلبية واللف والدوران. إن العمل على عودة العمال يبدأ أولاً من تحديد أسباب الهجرة والعمل على نفس هذه الأسباب وتقويضها وأي كلام أو فعل غير ذلك، هو مجرد كلام ليس له علاقة بأي معيار آخر، بل على العكس يكون هدفه تعميق وتثبيت الأمر الواقع من خلال تعزيز هذه الأسباب بدلاً من نسفها، وبالتالي مزيد من تسرب الكفاءات المهنية.

ما هي أسباب تسرب العمال وهجرتهم؟

بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها البلاد بسبب نخب المال المتحكمة بجدر أن يكون السؤال لماذا يبقى العمال؟ هل من أجل الحد الأدنى للأجور الذي لا يتجاوز 92,979 ليرة؟ هل كرامة المواطن مضونة في وطنه؟ حدث ولا حرج، معايير بقاءه على قيد الحياة مضونة؟ المشافي العامة ليست مشافي، والمشافي الخاصة مخصصة فقط لأصحاب المال، ناهيك عن ارتفاع معدل الجرائم من القتل والخطف والخ...، إضافة إلى أوضاع البلد الخدمية، من ماء وكهرباء وتعليم وقائمة الأسباب تطول وتكاد لا تنتهي ولا يسعنا هنا إلا أن نذكر بعض الأمثلة التي توضح بالمطلق هول الأوضاع المعيشية والخدمية التي تعاني منها البلاد، والسبب الأساسي والجوهري لكل هذا، هو اتباع السياسات الليبرالية المتوحشة والهدف منها هو محاباة قلة قليلة من أصحاب المال على حساب وطن بأكمله.

النموذج والنهج الاقتصادي:

يشكل أبناء الطبقة العاملة العنصر الأساسي في إعادة الإعمار والنهوض بالبلاد وانتشالها مما هي فيه، العمال هم حجر الزاوية فيما يخص هذا الأمر وهم القادرون على التضحية بكل ما يمكن التضحية به في سبيل إنقاذ ما تبقى وإعادة ما فقدته البلاد، العمال ولا أحد غيرهم من سيقود ويرجع سورية إلى سكة النمو والازدهار والتقدم.

تتبنى نموذج اقتصادي يؤمن توزيعاً عادلاً للثروة ويلبي متطلبات أبناء الطبقة العاملة ويؤمن لهم ولاسرهم الحياة الكريمة بالحد الأدنى، عبر استطاعتهم تأمين متوسط تكاليف المعيشة الذي يقدر اليوم بما يزيد عن 5,760,000 ليرة شهرياً، ويحفظ حقوقهم عبر تفعيل دور النقابات العمالية، ويحافظ على سلامتهم من خلال السياسات الصحيحة والفعالة للتأمين الاجتماعي والتأمين الصحي، تبني هكذا نموذج اقتصادي هو الخطوة الأولى التي تجعل من عودة العمال ذوي المهارات والكفاءات المهنية أمراً واقعياً يمكن تحقيقه، وبالتالي يجعل بالضرورة من إعادة إعمار البلد وإنقاذها حلمًا واقعياً يمكن الوصول إليه بأقصر فترة زمنية ممكنة.

تتبنى نموذج اقتصادي يؤمن توزيعاً عادلاً للثروة ويلبي متطلبات أبناء الطبقة العاملة ويؤمن لهم ولاسرهم الحياة الكريمة بالحد الأدنى، عبر استطاعتهم تأمين متوسط تكاليف المعيشة الذي يقدر اليوم بما يزيد عن 5,760,000 ليرة شهرياً، ويحفظ حقوقهم عبر تفعيل دور النقابات العمالية، ويحافظ على سلامتهم من خلال السياسات الصحيحة والفعالة للتأمين الاجتماعي والتأمين الصحي، تبني هكذا نموذج اقتصادي هو الخطوة الأولى التي تجعل من عودة العمال ذوي المهارات والكفاءات المهنية أمراً واقعياً يمكن تحقيقه، وبالتالي يجعل بالضرورة من إعادة إعمار البلد وإنقاذها حلمًا واقعياً يمكن الوصول إليه بأقصر فترة زمنية ممكنة.

نسيان ما فقدته البلاد وتدمير ما تبقى:

إن الحكومة وفيما يخص إعادة الإعمار

ترى خلافاً لكل ذلك، فهي ترى أنه من أجل إعادة الإعمار لا بد من تبني السياسات التي ليس لها علاقة بإعادة الإعمار والنهوض بالبلد، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني لا بد من تدمير ما تبقى من القوى المنتجة، ومن أجل ضمان عودة الكفاءات المهنية لا بد من تعزيز أسباب هجرتهم ودفعهم إلى عدم التفكير بالعودة.

وبناء على رؤية الحكومة الحالية التي تسعى بكل قوتها «للهوض» بالاقتصاد الوطني، فهي فعلياً تصب جل تركيزها على العوامل الأكثر تأثيراً بنهوض الاقتصاد، أولاً هي تسعى جاهدة وأهم هذه العوامل «عودة الكفاءات المهنية، دعم القطاع الزراعي، دعم القطاع الصناعي، دعم قطاع التعليم» واستناداً إلى بيانات الحكومة وتحديد الموازنة العامة للدولة في السنوات الأخيرة الممتدة من 2010 حتى 2020 والتي نوضحها من خلال الجدول التالي:

القيمة بالدولار، بعد تحويل أرقام الموازنة الخاصة 2010 بسعر 50 ليرة مقابل الدولار الواحد، وتحويل أرقام موازنة 2020 بسعر الدولار 450 ليرة مقابل الدولار الواحد				
القطاع	2010	2020	الفرق	النسبة
وزارة الزراعة	486,527,100,00	83,457,000	-403,070,100,00	-82,8%
وزارة الصناعة	16,396,200	5,353,288,889	-11,042,911,11	-67,4%
وزارة التعليم	1,712,709,300	281,559,644,4	-1,431,149,655,56	-83,6%
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	27.268.000	4,087,555,556	-23,180,444,44	-85,0%

الماهرة لا بد من تخفيض حصة قطاع التعليم بنسبة 83,6%، وسعيًا من الحكومة إلى عودة الكفاءات المهنية التي تسربت بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية، لا بد من العمل على أهم العوامل التي تؤثر بهذا الاتجاه «عامل الضمان الاجتماعي» وذلك عبر تخفيض حجم الإنفاق المقدر لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بنسبة 85% فقط لا غير.

نستنتج أنه من أجل النهوض بالزراعة وإعادة زراعة آلاف الهكتارات التي باتت غير مستثمرة جراء سنوات الحرب لا بد من تخفيض حصة القطاع الزراعي من الموازنة العامة بنسبة 82,8%، ومن أجل إنقاذ الصناعة علينا أن نقوم بتخفيض حجم الإنفاق على القطاعات الصناعية بنسبة 67,4%. وانطلاقاً من ضرورة دعم التعليم بمختلف أشكاله بما يوائم مع رفد سوق العمل بالعمالة

مداخلة في مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية



أيتها الرفيقات أيها الرفاق: أود بداية أن أثني على مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية حيث جاء شاملاً لتطلعات جماهير شعبنا في هذه المراحل الحرجة من تاريخ بلدنا، وملقياً الضوء على نضالات رفاقنا في الحزب منذ عهد اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين مروراً بإنشائه باسمه هذا وحتى الآن حيث اكتسب حضوراً لافتاً على مستوى البلد والإقليم والحركة في العالم وبرز دوره الفعال في الصراع القائم مهتدياً بالماركسية اللينينية فكراً وسلوكاً.

■ احمد الذباب

الحبوب ومن ثم يجري نقلها إلى مطاحن بعيدة في حلب وغيرها ثم يعاد شحنها ثانية طحيناً إليه لأن منطقة الإنتاج عنده فقيرة بالمطاحن حيث لا يغطي الموجود منها ربع حاجته من الدقيق وبذلك يتحمل المنتج مزيداً من التكلفة والفاقد.

وأيضاً يوجد في كل من الحسكة ودير الزور ملحج منشاري قديم منذ ستينيات القرن الماضي مما أدى إلى نقل القطن المحبوب إلى محافظات أخرى فيها محالج رغم أنها لا تنتج القطن أو ينتج بكميات قليلة مما يؤدي إلى فاقد أثناء عملية النقل وزيادة في كلفة الحلج. ومعمل الورق بدير الزور يجلب له القش لصناعة الورق من الجزيرة العليا على بعد مئات الكيلو مترات. وهناك قصص فساد منذ إنشاء المعمل يعرفها القاصي والداني. وعندما نتحدث مع الفلاح بهذا الوضوح ومشروعنا يقف إلى جانبه سوف يحترمنا ويصدقنا ويقلنا وطنياً وسياسياً.

في الجانب الديمقراطي: ورد «إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية»

والمطلوب هو إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية عدا جهازين أحدهما لأمن الجيش والثاني

كما أود أن أؤمن عالياً جهود الرفاق الذين ساهموا في صياغة المشروع وإخراجه بهذا المستوى من حيث الشكل والمضمون.

وبما أن المشروع مطروح للنقاش فإن لدي بعض الملاحظات التي لا تتعارض مع ما جاء به ولكنني أراها ضرورية لإيضاح بعض توجهات المشروع في مسائل الاقتصاد وحقوق المرأة وبعض الأمور الأخرى.

ورد تحت بند «إن رفع عائدات الاقتصاد السوري يتضمن: تنظيم مجمعات زراعية صناعية في كل مناطق البلاد حيث تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها..»

هذا التعبير صحيح ولكن لا يفهمه إلا خريجو الاقتصاد والتعليم العالي ومن بحكمهم. ونحن نتوجه بمشروعنا إلى سائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم وبذلك لا يستطيع معظمهم أن يحلل ويدرك تلك العبارة. إن الفلاح والمنتج يجب أن يعلم وعن طريق برنامجنا أن الفساد والنهب للمحاصيل الإستراتيجية التي ينتجها في المناطق الشمالية الشرقية مثلاً الحبوب تكسب بعد الحصاد في مراكز استلام

حزب الإرادة الشعبية:

تجريم زواج القاصرات قبل بلوغ الثامنة عشر منع تعداد الزوجات تحت طائلة عقوبات صارمة إصدار قانون زواج مدني

منح حق الحضانة للأم المطلقة حتى سن الثامنة عشر أي البلوغ والزام الزوج المطلق بكامل النفقة تحت طائلة عقوبات مشددة.

تجريم الضرب والتعنيف بحق الزوجة تساوي الزوج والزوجة بالعصمة بينهما بحيث يحق للزوجة حق تطبيق نفسها إذا لم ترغب بالعيش معه وشكراً لكم.

لأمن الوطن وتحديد مهامهما بالقضايا التي تخص حماية البلاد من التآمر الخارجي وكذلك أمن الجيش والقوات المسلحة وإعطاء الدور لحماية البلد من الداخل لرجال الشرطة.

التأكيد على فصل الدين عن الدولة فعلياً وتجريم الجمعيات والهيئات التي تسعى إلى نشر الطائفية والفرقة الاجتماعية تحت أي مسميات وملاحقة كل من يسعى إلى أي شرح اجتماعي وتعميم الكراهية في المجتمع.

في قضية المرأة: ما كُتب جيد ولكنه عام تسمعه المرأة منذ بداية عقود وظلمها وإذلالها، أرى أن يتضمن القانون السوري وفق رؤية

رأي في منهجية كتابة البرنامج



يحيينا الإرث التاريخي النظري للشيوعيين السوريين في تعاملهم مع وثائق المؤتمرات إلى وجود وثيقتين أساسيتين في كل مؤتمر: التقرير السياسي والبرنامج.

ضد مشعلي الحروب، والذي ما يزال في مراحل تطوره الجديد الأولى، سيتحول مع الوقت إلى جزء أساسي من تعبيرات الحركة الشعبية العالمية الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المقصود هو قطعاً ليس أولئك الذين يتلون وراء الدعاوى السلمية، وباسم «اليسار» ليس للنضال ضد الإمبريالية وإشغالها للحروب، بل نصرة لها عبر التسويغ النظري الأخرق لمقولات «روسيا الإمبريالية» و«الصين الإمبريالية».

أيضاً، وضمن المسألة نفسها، أي ضمن الفهم الجديد للحركة الشعبية العالمية وتعبيراتها المختلفة، لا بد من التفكير بشكل عميق بدور جهاز الدولة، وخاصة في بلدان «العالم الثالث» بوصفه أحد الأدوات المحتملة في التصدي للنئولبرالية ولعمليات التفتيت والتدوير الكبرى.

أما الاقتراح، فهو أن يتم أفراد وثيقة خاصة بعنوان الرؤية، بحيث تكون بين يدي الشيوعيين وأصدقائهم والسوريين عموماً، ثلاثة وثائق أساسية، لكل منها وظيفته الواضحة المتميزة: تقرير سياسي، رؤية، برنامج.

بصيغته الأولى عام 2013، هي أنه أضاف فضلاً بعنوان «الرؤية»، مترجماً بذلك ما نادى به اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين طوال أكثر من عشرة أعوام، وبالذات القول: إن هناك حاجة لوصلة بين النظرية العامة والجانب السياسي الجاري. وتم تضمين

مع التقدير الكامل للجهد المبذول سواء في مشروع البرنامج بصيغته الأولى، أو بعد الإضافات والتعديلات، فإنّ لدي

بضع ملاحظات واقتراحاً. الملاحظات هي: أنّ الرفاق الذين عملوا على تطوير الوثيقة لتأخذ بالاعتبار التطورات الكبرى التي جرت بين 2013 و2023، قد وقعوا برأيي في خطأ، هو أنه قد تسربت إلى «الرؤية» فقرات كان ينبغي أن تكون ضمن التقرير السياسي، وعلى الخصوص الفقرة الخاصة بأوكرانيا، والتي أرى أنّ ما تقدمه لا يشكل إضافة جدية من وجهة نظر «الرؤية».

كذلك، فإنّ هنالك غياباً لعنصر جديد في رؤية الحزب، هو فهمه لتطور الحركة الشعبية العالمية بين 2011 واليوم... ما أعنيه بشكل ملموس هو: أنّ النضال

والقوى الوطنية عموماً، والتي يرى أنها ضرورية من وجهة النظر الوطنية والاقتصادية الاجتماعية، وبما يخدم مصلحة السوريين، وفي المقدمة منهم: أصحاب الأجور، وهو في الوقت نفسه تعهدٌ أمام الجماهير بالمهام التي يضع الحزب على عاتقه النضال من أجل تحقيقها.

الميزة النوعية لمشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية الذي جرى نشره

■ سعد صائب

أما التقرير السياسي فوظيفته الأساسية هي استعراض فهم الحزب للاتجاهات العامة للاوضاع الدولية والإقليمية والمحلية في الفترة بين مؤتمرين، مع استقراء لما يمكن أن تؤول إليه هذه الأوضاع. وأما البرنامج فهو بالجوهر المهام التي يرى الحزب أنها واجبة التنفيذ ليس بيده فقط، بل وبيد الناس

حول عودة سورية إلى الجامعة العربية...



■ مركز دراسات قاسيون

أولاً: إنهاء تجميد عضوية سورية، والحل السياسي...

يقدم لنا المحللون السياسيون، والسياسيون أنفسهم، في صفتي التشدد السوري، سرديّة موحدة حول معنى وأسباب إنهاء تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية.

قوام هذه السردية هو ما يلي: عودة سورية إلى الجامعة العربية هي انتصار للنظام السوري، وهي هزيمة لإرادة التغيير. وبالمحصلة، فهي إغلاق لباب التغيير، وشطب لكل ما جرى في سورية مما بعد 2011.

وإذا كان من المفهوم أن يحاول المتشددون ضمن النظام تصوير ما يجري بهذه الطريقة، رغم فهمهم أن الأمر ليس كذلك إطلاقاً، فإن من العجيب أن يتبنّى من يقدمون أنفسهم دعاءً للتغيير السردية نفسها، بل وأن يتبرعوا بترويجها، وبالبحث عن إثباتات لها.

ولكن العجب هذا يزول حين يضع القارئ أمامه مجمل تاريخ المسألة، الذي يشير بما يكفي ويزيد من الدلائل إلى أن وجود سرديّة موحدة من حيث الجوهر ليس أمراً جديداً على الإطلاق، بل ينبع بالأساس من التقاطع البرنامجي بين المتشددين في كلا الطرفين، ومن معادتهما للتغيير الجذري واتفاقهما الضمني على أن المعركة هي معركة على تبديل الطراييش، و«تداول السلطة» وليست معركة لتغيير النظام.

كي لا يبقى الكلام عاماً ونظرياً، لا بد من العودة إلى اللحظة التي تم فيها تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية «والتي اعتبرها البعض انتصاراً للشعب السوري في حينه»، لفهم معناها وهدفها في ذلك الظرف.

التجميد- التدويل- الإسقاط- الحرب

تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية أواخر عام 2011، ومن ثم منح مقعدها مؤقتاً للقسم من المعارضة المتوجّ غريباً، كان جزءاً من رسمه متكاملة، أهم عناصرها ما يلي:

أولاً: القرار في حينه جاء بضغط غربي، واستكمالاً لتوجه الجامعة في حينه، الذي أعرب عنه بما يكفي من الوضوح موقفها بما يخص ليبيا. أي أن الجامعة في حينه كانت تلعب دور المبرر والمسوّغ للتدخلات الغربية المباشرة، ولتدويل الأزمات المحلية، بمعنى تسليم الغرب والأمريكان خاصة، قيادها.

ثانياً: الرسمه الموافقة لسلوك الجامعة وقتها، هي رسمه «إسقاط النظام» التي تعني في جوهرها، تبديل الطراييش، مع الحفاظ على البنية الداخلية نفسها، كما جرى في تونس ومصر والسودان وأماكن أخرى متعددة. وطبعاً يتم ذلك بدرجات متفاوتة من الخراب والدمار وفقاً لكل حالة... ولكن المشترك، هو أن عملية التغيير الجذرية يجري استبعادها لصالح تبديلات شكلية.

ثالثاً: إلغاء الاعتراف بالنظام والاعتراف بـ«المعارضة» هو الوصفة الأنسب لتحويل الصراع إلى حرب ملحمية لا نتيجة لها إلا بوجود غالب مطلق ومغلوب مطلق، مع ما يعنيه ذلك من دمار هائل وخسائر فظيعة.

رابعاً: إلغاء الاعتراف يعني ضمناً القفز فوق فكرة الحوار، وفكرة الحل السياسي بشكل نهائي؛ فالحل يحتاج طرفين معترف بهما، لا طرفاً واحداً معترفاً به والآخر غير معترف به. ولذا فإن تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية كان المقصود منه إغلاق باب الحوار والحل السياسي وفتح باب الحرب، وهو ما جرى للأسف.

بعد هذا، هل كان من الممكن اعتبار تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية أواخر 2011 انتصاراً للشعب السوري؟؟ لا شك أنه كان انتصاراً فارغاً لبعض أتباع الغرب ضمن المعارضة الذين جرى تتويجهم «ممثلين للشعب السوري»، ولكن لا شك أيضاً أنه كان انتصاراً للمتشددين في النظام الذين باتت المعادلة المائلة أمامهم، ومن وجهة نظرهم، بسيطة كل البساطة: لا داعي ولا مبرر لتقديم أي تنازلات للشعب السوري، لأن المطلوب هو إسقاط النظام، وبالتالي فإن المعركة هي معركة موت أو حياة.

المؤكد، هو أن قرار تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية كان خسارة أكيدة للشعب السوري على اختلاف آرائه واصطفائه السياسية؛ فهذا القرار بالذات كان المدخل نحو التدويل من جهة، ونحو تكريس معادلة «إسقاط-حسم» من جهة أخرى... وتالياً، كان المدخل لفتح أبواب جهنم على الشعب السوري، والتي كان بوابوها من المتشددين والفاسدين الكبار داخل سورية وخارجها، ومعهم القوى الغربية ودعمها بالمال والسلاح والإعلام، مستعدين لإشعال حفلة التدمير الشاملة والرقص حول نارها التي رُمي فيها شعب بأكمله.

والآن؟

لا يمكن فهم قرار إلغاء تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية دون فهم مسألتين، الأولى: هي الخلفية التاريخية للمسألة، والتي مررنا عليها بشكل مكثف أعلاه، والثانية: هي الظروف الدولية والإقليمية المقارنة؛ بين قرار التجميد وإلغاء قرار التجميد...

التوازن الدولي بين 2011 و2023 اختلف اختلافاً واسعاً جداً إلى الحد

إلغاء الاعتراف
بالنظام
والاعتراف
بـ«المعارضة»
هو الوصفة
الأنسب لتحويل
الصراع إلى حرب
ملحمية لا نتيجة
لها

الذي يمكن القول فيه: إن القرارات قد اتخذت في عالمين مختلفين تماماً؛ عام 2011 كانت القوى الصاعدة ما تزال في بدايات منحنيها الصاعد، بل قل: إنها كانت في الثلث الأول ربما من ذلك المنحنى. والقوى المتراجعة كانت في الثلث الأول من منحنيها الهابط... والمحصلة كانت ما تزال مائلة لمصلحة القوى الغربية المتراجعة.

وإذا تحرينا الدقة أكثر، يمكن القول: إن الميزان الواقعي للقوى قد وصل حدود التوازن الصفري مطلع 2011 وخاصة مع الفيتو الروسي الصيني الأول بخصوص سورية. ولكن وصول التوازن إلى المرحلة الصفري بالمعنى الاقتصادي كان لا يعبر عن نفسه بعد بما يكفي في السياسة والثقافة والخ، وهي المجالات التي دائماً ما يتأخر ظهور الموازين الاقتصادية الجديدة فيها قدرأ من الزمن يقل أو يزيد.

وضمن هذا الميزان، فإن الدول العربية بمعظمها، والجامعة العربية كمؤسسة، كانت ما تزال ملحقاً من ملحقات النظام الدولي الأحادي القطبية. وعليه، فقد كان من الطبيعي أن تلعب دور «المشرّع» للتدخلات الغربية والمصالح الغربية. الآن، ونحن في عام 2023، وكما أسلفنا، فإننا نعيش في عالم آخر مختلف بشكل كبير عن ذاك الذي كان في 2011، قدرة الأمريكان على ضبط إيقاع كل دول المنطقة قد انخفضت بشكل هائل... ليس أدل على ذلك من التسوية السعودية الإيرانية بوساطة صينية، ناهيك عن ملف أوك+، وكذا جملة التسويات التي جرت بين تركيا والسعودية ومصر، وكذا سلوك تركيا في عدد كبير من الملفات التي بات يصعب حصرها، ولكن في مقدمتها: العمل المتناغم ضمن ثلاثي أستانا إلى جانب روسيا وإيران. ضمن هذه المعادلات الجديدة، وضمن

من وجهة نظر سورية وعربية



هذا الواقع الجديد، ومع الأخذ بالاعتبار ارتفاع مستوى التنسيق بين السعودية وروسيا في عدد غير قليل من الملفات، فإن عودة سورية إلى الجامعة العربية هي كسر وإغلاق لباب «الحسم والإسقاط»، وفتح لباب الحل السياسي القائم على اعتراف الأطراف ببعضها البعض، واعترافها بالقرار 2254، رغم أن هذا الاعتراف ما يزال خجولاً، لكنه اعتراف على كل حال، لن يلبث أن يتحول إلى مقدمة للتنفيذ الفعلي، خاصة مع تقدم التسوية السورية التركية نحو نهاياتها، وهو الأمر الذي يلوح في الأفق رغم كل العرقلات السابقة واللاحقة...

ثانياً: ماذا يريد العرب من إعادة سورية للجامعة العربية؟

توجّهت معظم القراءات الخاصة بقرار الجامعة العربية إنهاء تعليق عضوية سورية فيها، إلى محاولة استقرار تأثيرات ذلك المحتملة على الأزمة السورية، ناهيك عن الخطب العصماء للمتشددين في الطرفين، التي تعاملت مع الموضوع تعاملها مع كل المواضيع الأخرى؛ أي بوصفه وسيلة لإعادة إنتاج خطابها القديم نفسه. ورغم أن انصراف القدر الأكبر من القراءات على الأوجه التي ذكرناها هو أمر متوقع ومفهوم، إلا أنه لا ينعكس إطلاقاً من أهمية قراءة المسألة من وجهة نظر الدول العربية التي اتخذت القرار ودفعت نحوه؛ لأن فهم الدوافع الحقيقية وراء القرار يحمل أهمية كبرى ليس فقط لفهم دوافع العرب، بل ولكي نتمكن كسوريين من فهم تأثير هذا القرار علينا وعلى أزمّتنا.

«أكلت يوم أكل الثور الأبيض»!

مما جاء في افتتاحية العدد الماضي من قاسيون التي ناقشت معاني عودة سورية لمقعدها في الجامعة العربية، ما يلي: «بمرور عقد وأكثر، بات واضحاً أمام الدول العربية بأسرها، والأساسية منها خاصة، أنها تعيش الحكاية الشعبية التي منتهتها: «أكلت يوم أكل الثور الأبيض». بكلام أوضح، فإن هذه الدول باتت متيقنة «وخاصة السعودية ومصر» من أنها هي نفسها مستهدفة غربياً بالتفتيت والتدمير في سياق العمل الأمريكي الصهيوني». حكاية الثور الأبيض هي حكاية شعبية لها دلالاتها المعروفة، وقد قيلت في أصلها مقولات كثيرة لعل أوسعها رواجاً هي: أنه روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال: «إنما مثلي ومثلي عثمان رضي الله عنه كمثل ثلاثة أثوار كانت في أجمة «شجر كثيف بالغابة»: أبيض، وأسود، وأحمر، ومعها أسد، فكان لا يقدر منها على شيء لاجتماعها عليه، فقال الأسد للثور الأسود والأحمر: «إنه لا يدل علينا في أجمتنا إلا الثور الأبيض، فإن لونه مشهور، ولوني على لونكما، فلو تركتmani أكله خَلَّت لكما الأجمة وصفت»، فقالا: «دونك وإياه فكله»، فأكله، ومضت مدة على ذلك، ثم إن الأسد قال للثور الأحمر: «لوني على لونك، فدعني أكل الثور الأسود»، فقال له: «شأنك به»، فأكله، ثم بعد أيام قال للثور الأحمر: «إني أكلك لا محال»، فقال للثور الأحمر: «دعني أنادي ثلاثة»، فقال الأسد: «افعل»، فنأدى الثور الأحمر: «إنما أكلت يوم أكل الثور الأبيض» قالها ثلاثاً، ثم قال علي رضي الله عنه: «إنما هنت يوم قتل عثمان رضي الله عنه»، ثم رفع بها صوته. وفي الموروث، ومع تقادم الأزمان،

شاركت سابقاً بالتهاون، وحتى المشاركة المباشرة في «اغتيال الثور الأبيض»، أنها هي نفسها الفريسة التالية على القائمة، وأن مخطط الفوضى الأمريكية والصهيونية يشملها، ولا يقتصر على سورية.

من هذا الباب، فإن دولاً عربية أساسية بينها السعودية، بدأت بالبحث عن طريق مستقل نسبياً عن الغرب، ليس ابتداءً بالمسألة السورية، بل قبل ذلك بما يخص أوبك+ والعلاقة مع الصين، والعلاقات الإقليمية المختلفة، ومن بينها مع إيران وتركيا. ومقاربتها اليوم للمسألة السورية هدفها البحث عن الاستقرار في سورية، الذي يعد شرطاً من شروط استقرارها هي نفسها.

وقد عجل في هذا الأمر قناعة هذه الدول بأن الغرب لا يريد حل الأزمة في سورية إطلاقاً، بل يسعى لتعميقها وتوسيع نطاقها، بمقابل أن هناك جهوداً ومصلحة لدى ثلاثي أستانا- ومعهم الصين- في الوصول إلى حل حقيقي للأزمة، عبر الحل السياسي الشامل وفقاً للقرار 2254، والذي يتطلب اعترافاً ليس بالمعارضة وحدها، ولا بالنظام وحده، بل بكليهما.

هذا لا ينفي طبعاً أن بعض الدول العربية غير الأساسية، وخاصة منها المطبوعة مع الكيان الصهيوني، تسعى مسعى مختلفاً، هو العمل باباً خلفياً للغرب وللصهيانية لتخريب التعاون الطبيعي المتوقع بين أستانا، وبين العرب، وخاصة السعودية، لاستكمال الظروف اللازمة لتنفيذ القرار الدولي ولإنهاء الأزمة السورية... ولكن ما يدعو لشيء من الاطمئنان، هو أن وزن هؤلاء، ووزن أصحابهم الغربيين والصهيانية، هو ذاته في تراجع متواصل، وأن محصلة القوى اليوم ضمن الجامعة العربية ليست في صالحهم...

النزr اليسير». لم يعد لدى الغرب ما يقدمه إلا الأوامر والفوضى والحروب والصراعات، وتعميق نهب الموارد الباطنية، ناهيك عن أن عجرفته وتسلطه قد وصلت حدوداً مزرية، وغير مسبوقه في الإهانات العلنية للدول والشعوب وحكامها، بحيث بات الغرب يقدم نفسه راعياً للأخلاق والمثل ويقدم الآخرين بوصفهم همجاً، عليهم أن يتعلموا منه ويسمعوا أوامره ويقعدوا به، بما يشبه عملية نفي لنفي لسيرة الاستعمار الأوروبي، الذي بدأ بمقولات جون ستوارت ميل حول «الرسالة الحضارية للاستعمار الغربي في دفع الشعوب الهمجية إلى الحضارة»، ثم الرياء الغربي في القرن العشرين حول احترام الغرب لسيادة الدول، وسيادة القانون، وعودة إلى الخطاب القديم المتعالي والمتكبر نفسه للمستعمرين الأوائل، ولكن مع درجة أعلى بكثير من الوقاحة والإجرام المباشر.

رابعاً: في منطقتنا، يواصل الغرب محاولاته الاستثمار في التناقضات البينية بين الدول وداخلها، سواء منه التناقضات المبنية على مصالح حقيقية للمتناقضين، أو تلك التي لا تخدم أيّاً منهم بل تخدم المركز الغربي؛ أبرز الأمثلة على النوع الثاني هو: التناقضات ذات الطابع الطائفي والديني والقومي. ومن أوضح الأمثلة على ذلك الاستثمار طويل الأمد في الفالِق «السني- الشيعي»، وترجمته المباشرة كصراعات داخلية، وكصراعات بين السعودية خاصة وإيران. إضافة إلى جملة صراعات هدفها إدماع الكيان الصهيوني في المنطقة وبالضد من مصلحة الجميع وعلى حساب الجميع.

محصلة

ضمن هذه الإحداثيات، بات واضحاً بالنسبة لدول عربية أساسية، كانت قد

إنّ دولاً عربية
أساسية بينها
السعودية بدأت
بالبحث عن طريق
مستقل نسبياً
عن الغرب ليس
ابتداءً بالمسألة
السورية بل قبل
ذلك بما يخص
أوبك+ والعلاقة
مع الصين

من الأمية بمفهومها المعاصر إلى التجهيل.. بالأرقام الرسمية!



التراجع المستمر في العملية التعليمية متعدد الأسباب، وجميعها بعهدة ومسؤولية السياسات الحكومية، بجميع وزاراتها، وخاصة المعنية مباشرة بقطاع التعليم الحيوي والهام «وزارتي التربية والتعليم العالي»، ولا شك أن هذا التراجع المطرد ليس بمصلحة البلاد والعباد حاضراً ومستقبلاً!

■ عاصي اسماعيل

الأمم المتحدة هناك 12% من الأطفال السوريين غير ملتحقين بالمدارس، وهناك أكثر من مليوني طفل سوري «تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاماً» لم يلتحقوا بالمدرسة! لكن المشكلة تبدو أكبر وأكثر تفاقمًا مع تزايد أعداد المتسربين من استكمال العملية التعليمية في مراحلها المختلفة أيضاً!

الأرقام الرسمية تتحدث!

في الإصدار الأخير للمجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2022 تم إيراد الكثير من المؤشرات الرقمية والبيانات الإحصائية، بما في ذلك عن واقع التعليم والعملية التعليمية. فمن باب فصل التعليم والثقافة نورد البيانات التالية حول مجموع أعداد تلاميذ «ذكور وإناث» في مرحلة التعليم الأساسي «حلقة أولى وحلقة ثانية» في المدارس الرسمية والخاصة ووكالة الغوث:

ومن الأسباب الأساسية للتراجع وتكريسه نورد التالي مما هو معروف ومكرر: تراجع الإنفاق العام على قطاع التعليم- نقص أعداد المعلمين- اكتظاظ الشعب الصفية- نقص مستلزمات العملية التعليمية- تراجع جودة التعليم، وغيرها الكثير من الأسباب الأخرى، بما في ذلك كل عوامل التصفية والفرز ذات الجوهر الطبقي، اعتباراً من معدلات القبول في مراحل التعليم الثانوي والجامعي، مروراً بالعمليات الامتحانية، وليس انتهاءً بخصخصة التعليم الجارية على كل مراحلها، والتي بمجموعها تعتبر من النتائج المباشرة لمجمل السياسات الاقتصادية الليبرالية المطبقة، بنموذجها الأكثر تشوهاً وتوحشاً! والمشكلة بهذا الجانب لا تقتصر على أعداد الأطفال غير الملحقين بالمدارس فقط، برغم تضخم نسبة هؤلاء، فيحسب بيانات مؤسسات

تعليم أساسي		العام الدراسي
حلقة ثانية	حلقة أولى	
881,999	2,555,283	2017
854,613	2,540,709	2018
744,438	2,233,364	2019
803,611	2,260,287	2020
840,406	2,119,049	2021

فيما يلي جدول يتضمن أعداد طلاب مرحلة التعليم الجامعي «ذكور وإناث» في الجامعات الحكومية «دمشق- حلب- تشرين- البعث- الفرات- حماة- طرطوس» بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء الأخيرة عن عام 2020:

الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي يبلغ 2,119,049 تلميذاً وتلميذة، بينما كان مجموع أعداد طلاب مرحلة التعليم الثانوي يبلغ 383,011 طالباً وطالبة!

مرحلة التعليم الجامعي أكثر سوءاً!

العام الدراسي	مستجدون	خريجون
2017	89,022	35,379
2018	95,572	35,519
2019	78,006	34,600
2020	86,516	49,228
2021	108,513	46,111



اعتمادات ضئيلة جداً!
تخصص الدول عادة اعتمادات كبيرة لقطاع التعليم في موازنتها السنوية، وذلك نظراً لأهمية هذا القطاع، وتأثيره المباشر على عجلة الاقتصاد ومعدلات التنمية المنشودة في كل دولة، والتي تقدر وسطياً في الكثير من الدول بحدود 14% من موازنتها السنوية. فماذا عن اعتمادات موازنتنا لهذه الغاية؟! من جدول النفقات التقديرية في الموازنة العامة للدولة في عام 2021 بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، نورد الجدول التالي:

توضح بيانات الجدول أعلاه الفارق العددي الكبير بين المستجدين والخريجين في الجامعات الحكومية، وهو ما يمثل نزفاً إضافياً على مستوى استكمال مرحلة التعلم الجامعي، وبنسبة تتجاوز 65% وسطياً، وهي نسبة كبيرة وأكثر إيلاماً! فمن وصل إلى مرحلة التعليم الجامعي، بعد كل التصفيات الماراثونية على مستوى مراحل التعليم السابقة «الأساسي- الثانوي»، تمت فلترته بعوامل التصفية الأخيرة في مرحلة التعليم الجامعي، وصولاً إلى هذه النسبة الكبيرة من النزف والاستنزاف!

60%، والتي نتحفظنا وزارة التربية بادعاءاتها حول إيجابية سياساتها التعليمية بمنهجها التطويرية ووبرامجها الترميمية والتعويضية للمتسربين والمنقطعين، والتي تترافق مع الكثير من البهجة والتغطية الإعلامية، والتي تسقط تماماً أمام المعطيات الرقمية الرسمية أعلاه!

نسب التسرب والانقطاع في مرحلة التعليم الثانوي كبيرة أيضاً!

ومن البيانات الإحصائية نورد الجدول التالي عن أعداد الطلاب «ذكور وإناث» في مرحلة التعليم الثانوي:

العام الدراسي	الثانوية العامة «علمي- أدبي»	المهني	الشرعي	المجموع
2017	360,896	15,349	10,339	386,584
2018	330,810	14,014	13,269	358,093
2019	326,115	12,597	14,081	352,793
2020	335,479	13,851	17,029	366,359
2021	348,276	13,916	20,819	383,011

كمدخلات ومخرجات عديدة، يتبين أن هناك فرقاً وقدره 523,906 طلاب وطالبات، وهو عبارة عن تجميع لأعداد كبيرة لم تستكمل تعليمها الثانوي، وبنسبة تقارب 60% أيضاً! والمقارنة الأعظم هي بين الأعداد التجميعية لطلاب الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي مع أعداد الطلاب التجميعية في مرحلة التعليم الثانوي، والتي تظهر أن هناك نزفاً يقارب مليوني تلميذ وتلميذة من الحلقة الأولى لم يستكملوا تعلمهم وصولاً إلى المرحلة الثانوية! ففي عام 2021 كان مجموع أعداد تلاميذ

المقارنة التي تفرض نفسها هنا أيضاً هي بين مجموع أعداد طلاب مرحلة التعليم الأساسي «حلقة ثانية» بحسب الجدول السابق الخاص بهذه المرحلة، بالمقارنة مع مجموع أعداد طلاب مرحلة التعليم الثانوي، والتي توضح استمرار النزف والتسرب من استكمال التعلم والانقطاع عنه في مرحلة التعليم الثانوي! ففي عام 2017 مثلاً كان مجموع عدد طلاب التعليم الأساسي التجميعي للحلقة الثانية يبلغ 881,999 طالباً وطالبة، وبالمقارنة مع مجموع أعداد طلاب التجميعي لمرحلة التعليم الثانوي في عام 2018 البالغ 358,093 طالباً وطالبة،



إجمالي الموازنة لعام 2021 / ألف ليرة	اعتمادات وزارة التربية / ألف ليرة	النسبة	اعتمادات وزارة التعليم العالي / ألف ليرة	النسبة	النسبة العامة من الموازنة
8,500,000,000	257,332,040	2,9%	170,490,105	1,9%	4,7%

وعلى كافة مستوياتها، وهو المغيب قصداً وعمداً بحكم سيطرة وهيمنة القابضين على مفصل عمل الدولة من كبار أصحاب الأرباح، المستفيدين من جملة السياسات المنحازة طبقاً لمصلحتهم، بما في ذلك السياسات التعليمية!

فالواقع الرقمي أعلاه لا يشير إلى النتائج الكارثية لتراجع العملية التعليمية وتكريس أمية القراءة والكتابة فقط، بل يشير إلى النموذج الطبقي الذي تسير عليه جملة السياسات بهذا الخصوص، وصولاً إلى تكريس الأمية التكنولوجية في عصر ثورة التقانات الرقمية، التي باتت معياراً من معايير قياس تطور الأمم والشعوب وارتقائها!

وبالتالي فإن الاستمرار بهذا النهج التخريبي، وتلك السياسات التدميرية، بالضد تماماً من مصلحة العباد والبلاد، ليس على مستوى نتائج الحاضر المعاش الكارثية فقط، بل وعلى مستوى المستقبل، القريب والبعيد!

من الواضح أن الاعتمادات المرصودة ونسبها محدودة وضئيلة جداً، ليس أمام مهام وواجبات وقف النزف المستمر المبين رقمياً أعلاه بالحد الأدنى، بحال توفر النية الرسمية في ذلك طبعاً، بل أمام المهام والواجبات المفترضة لهذا القطاع الهام على المستوى الوطني حاضراً ومستقبلاً، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع تآكل هذه الاعتمادات بفعل عوامل التضخم، والتي يضاف إليها عوامل النهب والفساد التي تطلال جزءاً منها!

الضرورة الوطنية والنهج التخريبي!

من المفترض أن حق التعليم من الحقوق المصانة قانوناً ودستوراً، ومجانيته على مستوى كافة مراحل التعليم أصبحت تتجاوز موضوع الحق بهذا الجانب، باعتبار أن مفهوم الأمية بحد ذاته تجاوز زمن موضوع تعلم القراءة والكتابة فقط، وأصبح بعض ثورة المعلوماتية مقترناً بمهام أعلى وأكبر بكثير على مستوى المهام الوطنية العامة،

رفع أسعار الغاز المنزلي والصناعي والنتائج الكارثية!

حسابات التكاليف، أي مزيد من الزيادات السعريّة. فمن المفروغ منه أن جميع هذه المهن والحرف والمحال والسناكات والمطاعم ستطالب بإعادة دراسة تكاليفها استناداً للرفع السعري أعلاه، كي تزيد من أسعارها بما يوازي الزيادة على أقل تقدير، علماً أنها تجاوزتها سلفاً ومباشرة بعد صدور القرار السعري أعلاه، ودون انتظار!

فسندويشة الفلافل على سبيل المثال تجاوز سعرها 4000 ليرة، وهو سعر مرتفع جداً بمقاييس الدخول المجحفة السائدة، سواء كانت الحكومية التي لا تتجاوز 150 ألف ليرة وسطياً مع متمماتها بأحسن الأحوال، أو غير الرسمية التي لا تزيد عن 300 ألف ليرة وسطياً، ولكم أن تحسبوا كم سندويشة فلافل يمكن أن تؤمنها هذه الأجور شهرياً، لمعرفة جزء من واقع الظلم المعم على الفقيرين!

فالنشرة السعريّة الرسمية الجديدة من الناحية العملية كانت مهماً لاستعار لهيب الأسعار في الأسواق، التي لم يهدأ لهيبها أصلاً، لكنها لن تقف عند هذا الحد، بل ستزيد الأمر سوءاً على أصحاب المهن والحرف والمعامل والمحال!

فاستمرار الزيادات السعريّة وفقاً للنمط السائد، رسمياً وغير رسمي، وبفعل عوامل التضخم المتزايدة والمتفاقمة، أدت وتؤدي إلى المزيد من تراجع معدلات الاستهلاك، وخاصة لدى الغالبية من الفقيرين، وبالتالي المزيد من تراجع ووقف الأعمال والنشاط الاقتصادي عموماً!

فالكثير من المهن والحرف تتراجع، والكثير من المعامل الصغيرة والمحال تغلق أبوابها تباعاً، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات سلبية إضافية كبيرة، تبدأ بمزيد من البطالة وأفاتها، ولا تنتهي بمزيد من تردي الأنشطة الخدمية والاقتصادية عموماً!

مقابل كل ذلك تبدو الحكومة غير مبالية، ليس بواقع الفقيرين ومعاشهم فقط، بل بمجمل الواقع الاقتصادي الاجتماعي في البلاد!



السندويش والوجبات وبائعي الفطائر «ع الماشي»، وصولاً إلى المطاعم، سواء كانت الشعبية غير المصنفة، أو غير الشعبية ذات النجوم! فهذه الأعمال والمهن والحرف والمحال تعاني أصلاً من عدم الانتظام بتوزيع مخصصاتها، ومن تباعد فترات استلام هذه المخصصات كما هو مفترض، ما يضطرها لتأمين احتياجاتها من خلال السوق السوداء وبأسعارها الاستغلالية الكبيرة، حيث وصل سعر أسطوانة الغاز الصناعي في السوق السوداء ما يتجاوز 300 ألف ليرة، والتي تدخل بالنتيجة في حسابات تكاليفها وبالتالي على أسعارها المجبأة من جيوب المواطنين، ومع الرفع السعري الأخير وفي ظل استمرار عدم الانتظام بتوزيع المخصصات فإن النتائج ستكون أكبر على مستوى

لا يقل عن 18000 ليرة لقاء حصوله على أسطوانة الغاز المنزلي المخصصة له، وهذا بحال كان من مستحقي الدعم المحظيين، أما المستبعدين من الدعم فإن تكلفة أسطوانة الغاز بالنسبة إليهم ستصل إلى حدود 55000 ليرة! أما كارثة الكوارث فهي الانعكاسات السلبية لزيادة سعر أسطوانات الغاز الصناعي، التي ستتم جبايتها مضاعفة من جيوب المواطنين بالنتيجة! فالغاز الصناعي، الذي تم زيادة سعره بجرة قلم رسمية غير مبالية، يعتبر من أساسيات عمل الكثير من المهن والحرف والمحال، كمدخلات ضرورية في أعمالها، وخاصة معامل الألبان والأجبان ومطاعم المأكولات الشعبية والوجبات الجاهزة، اعتباراً من بائعي الفول والحمص والفلافل ومنتجي الأجبان والألبان، مروراً بسناكات

■ سمير علي

بحسب المواطنين فإن الانعكاسات السلبية الناجمة عن زيادة سعر الغاز المنزلي وعدم تناسبها مع متغيرات دخلهم «المجمدة والمتأكلة» تعتبر كارثية، إلا أن الانعكاسات السلبية الناجمة عن سوء التوزيع وتباعد فترات استلام المخصصات، والتي بسببها يضطر هؤلاء لشراء احتياجاتهم من السوق السوداء، وبواقع سعري يتراوح بين 100-150 ألف ليرة، بحسب الفصول ودرجة الاحتياج، أكبر وأكثر كارثية بما لا يقاس!

ومع ذلك فإن الأمر لم يقف عند حدود الرفع السعري أعلاه فقط، بل بدأت كل محافظة بإصدار نشرتها السعريّة الخاصة التي تأخذ بعين الاعتبار أجور النقل، والنتيجة أن المواطن سيدفع ما

صدرت تسعيرة جديدة للغاز المنزلي والصناعي بتاريخ 2023/5/24، حيث تم تسعير أسطوانة الغاز المنزلي بمبلغ 16500 ليرة، واسطوانة الغاز الصناعي بمبلغ 77500 ليرة.

دور الحكومة في تدمير الفلاحين وتلبية مصالح أصحاب الأرباح



وافق رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 18 - 5 - 2023 على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة فتح باب التصدير لمادة الثوم الأخضر للكميات الفائضة عن حاجة السوق المحلية والمقدرة بكمية 5 آلاف كحد طن كحد أقصى لمدة شهرين.

■ مراسل قاسيون

وبحسب صفحة الحكومة الرسمية تأتي الموافقة على تصدير هذه الكميات من مادة الثوم الأخضر الفائضة عن حاجة السوق المحلية بهدف دعم الفلاحين وضمان عدم تعرضهم للخسارة.

ولكن هل الغاية فعلاً ضمان عدم خسارة الفلاحين أم الغاية هي مضاعفة أرباح التجار وأصحاب المال حتى لو كان ذلك على حساب الأمن الغذائي؟

الاستهتار بتعب الفلاح وإنتاجه!

يقترب موسم الثوم من نهايته، خصوصاً وأن هذه المادة دورة إنتاجها تعتبر طويلة جداً بالمقارنة مع غيرها من المحاصيل الزراعية، فالمدة بين توقيت زراعة الثوم في الشهر التاسع من العام وبين توقيت نهاية الحصاد التي تأتي في الشهر الخامس أو السادس من العام التالي، لتطول هذه المدة حتى تسعة أشهر، أي تسعة أشهر من التعب والعناية والسقاية، وتكبد التكاليف التي ترتفع بشكل يومي!

ولعله من الواضح أن هناك كميات فائضة ووفرة في السوق بما يخص المادة، وبالتالي انخفاض في سعرها بنسبة 75% لـ 80% في فترات الحصاد.

فسعر الكيلو من المادة في بداية الحصاد لم يتجاوز 1000 ليرة ليصل إلى 2000 ليرة مع اقتراب الموسم من انتهائه، مع العلم أن تكلفة الكيلو تقدر بين 2000 لـ 2500 ليرة بحسب بعض الفلاحين، وبالتالي فإن الخسارة في الكيلو الواحد تصل إلى نسبة 50% من تكلفة الإنتاج!

فالدونم الواحد، بحسب بعض الفلاحين،

تتراوح إنتاجيته بين 6 أطنان إلى 7 أطنان، وتكلفة الدونم تقدر بحوالي 14,625,000 ليرة، وعليه فإن الخسارة في الدونم الواحد بحسب الأسعار أعلاه تقدر بـ 7,312,500 ليرة، وعليه يتم قياس الخسائر لهذا الفلاح أو ذاك بناء على مساحة الأرض المزروعة!

هاجس ارتفاع التكاليف المستدام!

تتكون التكاليف من عدة بنود «البذار، الفلاحة، الزراعة، السقاية، التسميد، التعشيب، والمبيدات الحشرية، الحصاد والتعبئة ونقل المحصول» وما يتبع معظم هذه العمليات من تكاليف إضافية مثل «الوقود، والسماد، والمياه، إلخ» وما يميز هذه التكاليف أنها في ارتفاع مستمر، خاصة وأن مدة الموسم طويلة إلى حد ما، وبالتالي فإن مجمل هذه التكاليف في ارتفاع مستمر طوال فترة الزراعة وخاصة في ظل تخطيط وارتفاع سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما يزيد من الأعباء على الفلاح وما يجعله متوجساً من ارتفاع التكاليف أكثر وأكثر، وبالتالي يندفع إلى بيع محصوله حتى لو بخسارة ولكن تجنباً لتضاعف هذه الخسارة، خاصة وأن تجربة الفلاحين في الموسم السابق مع زراعة المادة كانت كارثية إلى حد لا يوصف!

العلاقة بين الفلاح والمستهلك وأصحاب الأرباح!

الوقائع تقول إن أي انخفاض بسعر هذه المادة أو تلك من المحاصيل الزراعية يعني تدميراً للفلاح، لكنه لا يعني بالضرورة دعماً للمستهلك، وكذلك فإن أي ارتفاع في سعر هذه المادة أو تلك من المحاصيل لا يعني تعويضاً للفلاح، لكنه يعني بالضرورة حرماناً للمستهلك، ففي كلتا

الحالتين، سواء في ارتفاع السعر أو انخفاضه، فإن المستفيد الوحيد هم كبار التجار من أصحاب المال والأرباح، الذين يسحبون المحاصيل أثناء انخفاض سعرها ويبيعونها أثناء ارتفاعها، فهم المتحكمون في السوق وشروط العرض والطلب فيه، التي تبدو للوهلة الأولى أنها طبيعية، إلا أن ما يحدث فعلياً هو من تخطيط وإرادة وتحكم أصحاب الأرباح والنفوذ!

السوق «الحرة» وآليات تدخل الدولة!

تمارس الحكومة دوراً سلبياً بالمطلق فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين مصالح الفلاحين واحتياجات المستهلكين، وتتعاظم مع بعض نتائجها على أنها أموراً طارئة تحتاج لحلول إسعافية، وغالباً ما يتم ذلك على حساب الفلاح تارةً وعلى حساب المستهلك تارةً أخرى! فعند انخفاض السعر بما يسبب خسائر للفلاح

كثيرة تقوم بفتح بوابات التصدير ما يؤدي إلى رفع السعر إلى حدود غير معقولة في الأسواق بالضد من مصالح المستهلك، وعند ارتفاع سعر المادة تقوم بإغلاق باب التصدير والسعي إلى تخفيض السعر بالشكل الذي يكبد الفلاح خسائر إضافية فادحة، وعند اشتداد حالة الاحتياج الاستهلاكي المحلي تفتح بوابات الاستيراد لسد هذه الاحتياجات، وكل ذلك بما يؤمن فقط مصلحة أصحاب الأرباح، بشكل مدروس ومخطط، بغض النظر طبعاً عن مصالح الفلاح والمستهلك!

أرقام وبيانات توضيحية!

الجدول التالي يتضمن بعض بيانات المكتب المركزي للإحصاء بما يخص محصول الثوم خلال عدة سنوات:

العام	المساحة المزروعة الف هكتار	حسابات الغلة طن/هكتار	حجم الإنتاج الف طن
2017	4,3	7,372	31,7
2018	4,2	8,02	33,7
2019	3,5	7,9	27,9
2020	3,8	7,89	30
2021	4,2	7	29,4





السابقة بحسب السلسلة الزمنية أعلاه!

نتائج نمط العمل الحكومي!

الواقع الحالي يقول، وبغض النظر عما إذا تمت عمليات التصدير أم لم تتم، إن سعر الثوم تجاوز 8000 ليرة، ووصل إلى عتبة 10000 ليرة، ليتضح من خلال كل ما سبق العمق الاقتصادي والتحليلي الذي تتعاطى به الحكومة واللجان الاقتصادية ولمصلحة من النتيجة!

فمع استمرار ضعف وتراجع القدرة الشرائية، فإن غالبية السوريين لم يعودوا يستطيعون شراء المادة، لا من أجل الاستهلاك الحالي ولا من أجل المونة، فغالبية الإنتاج تمت السيطرة عليه من قبل حيتان السوق على حساب الفلاح بالسعر المنخفض، وعلى حساب المستهلكين بالسعر المرتفع الذي وصل إليه! والنتيجة ضرب مصلحة الفلاح، والإنتاج الزراعي، والإضرار بمصلحة المستهلكين واحتياجاتهم «كما وسعراً»، ولمصلحة حيتان أصحاب الأرباح وعلى حساب الاقتصاد الوطني!

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن حجم التباين يكاد يكون معدوماً، ولكن من ناحية الاقتصادية يتبين أن حجم الإنتاج يتجه نحو الانخفاض!

ويتوضح ذلك من خلال الشكل التالي للسلسلة الزمنية فيما يخص الكمية المنتجة من مادة الثوم:

فالأتجاه العام للسلسلة الزمنية أخذ بالانخفاض النسبي كما هو واضح، وهو معلوم ومدرك من قبل الحكومة، ومن قبل القائمين على الاقتصاد والمهيمين عليه من كبار أصحاب الأرباح!

كذلك تبين لنا أرقام المكتب المركزي للإحصاء حول صادرات العام السابق من مادة الثوم أن حجم الصادرات قد بلغ حوالي 4261 طناً، مع العلم أن كمية الإنتاج كانت حوالي 29,400 طن، أي إن نسبة الصادرات من إجمالي الإنتاج بلغت حوالي 14,5%، وعليه فإن الموافقة على تصدير 5000 طن حالياً تعني أن كم الإنتاج الحالي قدر بشكل رسمي بحوالي 34,482 طناً، وهو تقدير مبالغ به وغير موضوعي بالنظر إلى بيانات السنوات

ريف دمشق القريب.. ورحلة الشتاء والصيف!



السؤال الذي يتبادر للأذهان لحظة الاستعداد للخروج من منزلك وأنت بصدد الذهاب إلى عملك أو مدرستك أو الجامعة، أو لأي سبب كان يجعلك تخرج من منزلك قاصداً حاجة تقضيها: هل سنجد وسيلة للنقل توصلنا إلى مقصدنا؟!

■ مراسك قاسيون

فوسائل النقل المتوفرة على خطوط المواصلات المخصصة لبلدات ريف دمشق القريب قليلة جداً لأسباب كثيرة، منها قلة كمية المازوت المخصصة للسرافيس، وأيضاً سعي أصحابها لإيجاد عقد مع أهالي الطلاب أو عقد مع بعض المعامل لنقلهم من داخل البلدات إلى مكان دراستهم أو مكان عملهم! لهذه الأسباب تبدأ معاناة الرحلة، ويبدأ معها الانتظار الطويل للحصول على وسيلة ما تسعك وتقبل بنقلك!

المشهد اليومي للناس المتجمعين عند المواقف بانتظار وسيلة النقل يوحى لك بحجم المأساة وكبر المعاناة التي يتحملها الناس، وكم المبالغ التي يدفعونها ذهاباً وإياباً!

فالناس يضطرون للتجمع في بدايات الخط حتى يحصلوا على موطن قدم لهم في السرفيس، أو بعضهم يقبل للجلوس على الأرض أو القرفصاء، المهم مكان ما يحوز عليه يجعل أمر نقله ممكناً!

هذا من جانب، والجانب الآخر الأكثر بشاعة في المعاناة هي طلب صاحب السرفيس الأجرة مضاعفة، حيث يعتبرها ذهاباً وإياباً ليسمح للراكب امتطاء سرفيسه المجل!

هذه الصورة المنقولة عما يحدث للناس يومياً تجسد هول جزء من معاناتهم

في السعي نحو تحصيل رزقهم الذي يسعون إليه ليقبوا على قيد الحياة! الجانب الآخر من الإهانة وانعدام الكرامة للناس هي وسيلة النقل الأخرى الشهيرة «بالسوزوكي» حيث يتكدس في صندوقها الرجال والنساء والأطفال، والأجرة في هذه الحالة تختلف استغلالاً حسب الأوقات!

مثلاً في الصباح عند خروج الناس إلى أعمالهم وعند عودتهم في المساء تكون الأجرة مضاعفة تصل إلى 1000 ل س على الشخص، إن كان كبيراً أو مقمطاً بالسري، هنا لا فرق في الأجرة.. فالك سيدفع ما يتوجب عليه دفعه.. وإلا لا مكان له!

أثناء الرحلة، وهنا لا فرق بين رحلة الصيف والشتاء التي يسير بها الناس إلى السعي نحو أرزاقهم، فهي رحلة ممتعة بيؤسها كوميديا سوداء، حيث يتبادل فيها الركاب الأحاديث التي تحكي عن واقعهم المزري الذي وصلوا إليه بالكثير من التهمك الذي لا يخفي حجم الغضب مما آلت إليه حالهم!

فالرجال يبحثون عن عمل، وأحاديثهم متشابهة من حيث معاناتهم في تأمين ما يسد الرمق الذي بالكاد يتم تأمينه! أما الكثير من النساء فيذهبن إلى عمل

استلطن تأمينه، وهن مضطرات للعمل بسبب ظروف الأزمة التي أجبرتهن وغيرت الكثير من عاداتهن السابقة ودفعتهن بهن للعمل من أجل أطفالهن، حيث غاب المعيل لسبب ما مما جعلها تقوم بما كان يقوم به المعيل الغائب! وعادة ما تنتهي الأحاديث المليئة

بالوجع بالقول «الله يفرج على عباده»، وهذا القول هو تعبير عميق ومكثف عن حجم الكارثة الإنسانية، وعن انعدام الحلول أمام هؤلاء في تحسين أوضاعهم التي يعيشونها مع كل مطلع شمس، وفي رحلتهم المستمرة في الصيف والشتاء!



حصيلة بازار «سقف الدين» الأمريكي..



كما هو متوقع، توصل كل من الرئيس الأمريكي «الديمقراطي»، جو بايدن، ورئيس مجلس النواب «الجمهوري»، كيفن مكارثي، صباح الأحد 28 أيار 2023، إلى اتفاق من حيث المبدأ لرفع سقف دين الحكومة الاتحادية البالغ 31,4 تريليون دولار، دون أي مراسم احتفالية كما جرت العادة. شكلياً، وكما تحاول أن تصور وسائل الإعلام الغربية فإن «الأزمة قد انتهت»، لكن في الجوهر، فإن هذا الاتفاق المتوقع - والذي كان يحدث دائماً حين وصول الولايات المتحدة إلى سقف الدين بغض النظر عن هوية الرئيس الحاكم، سواء كان «ديمقراطياً» أم «جمهورياً» - قد جنب الولايات المتحدة الانهيار السريع الشامل الذي سينجم حتماً عن سيناريو التخلف عن السداد، ودفعها لمواصلة خيار «الانهيار بشكل سلس» الذي يجري الآن بشكل تدريجي.

■ قاسيون

وقبيل الوصول إلى هذا الاتفاق المبدئي، كان المشهد السياسي الغربي منكباً على مناقشة موضوع سقف الدين، ومن ذلك، ما عبرت عنه وزيرة الخزانة الأميركية، جانيت يلين، التي أكدت أن احتمال التخلف عن السداد «يخاطر بتقويض القيادة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة والتشكيك في قدرتنا على حماية مصالح الأمن القومي».

صحيح أن احتمال التخلف عن السداد كان مستبعداً من جميع الاقتصاديين المرموقين، لكن مجريات الخلاف عكست على نحو واضح حالة الترهل التي وصلت إليها النخب الحاكمة في الولايات المتحدة. في هذا الصدد، قالت يلين إنه إذا فشل الكونغرس والبيت الأبيض في رفع سقف الدين الفيدرالي البالغ 31,4 تريليون دولار وفقاً للقانون، فقد تبدأ وزارة الخزانة في عدم سداد مدفوعات التزاماتها في الأول من حزيران. في المقابل، وحتى لو أجلت الحكومة الأمريكية مدفوعات القروض لعدة ساعات فقط، فإن هذا سيقوّض مجدداً وبشكل أكبر ثقة المستثمرين في الأوراق المالية الأمريكية. وقد أثرت مشكلة الدين العام الأمريكي بالفعل على سياسة واشنطن الخارجية:

ألغى الرئيس جو بايدن عدداً من زيارات السياسة الخارجية إلى منطقة المحيط الهادئ «الساحة الأهم اليوم بالنسبة للمصالح الأمريكية» وقّلت من وجوده في قمة مجموعة السبع G7. حيث يكشف وضع الدين العام الأمريكي مدى الخطر الذي تلحقه الهيمنة المالية للولايات المتحدة على العالم بأسره.

ما هو الدين العام الأمريكي؟ وما هي مشكلته بالفعل؟

تتلخص مشكلة الدين القومي الأمريكي في ما يلي: على مدى العقود القليلة الماضية، كانت الدولة الأمريكية تعيش حرفياً من الديون - فهي تغطي عجز الميزانية عن طريق اقتراض الأموال. نفقات ميزانية الولايات المتحدة كبيرة لدرجة أنه لا يغطيها الاقتصاد الحقيقي للبلاد. لهذا، تصدر وزارة الخزانة الأمريكية أنواعاً مختلفة من الديون التي تسمح للولايات المتحدة بجمع الأموال. وهذه الديون لها مالكون مختلفين: يتم الاحتفاظ بنصف الدين الوطني مباشرة من جانب حكومة الولايات المتحدة ونظام الاحتياطي الفيدرالي «فعلياً، تقرر واشتن هذه الأموال لنفسها وتتلقى فائدة على التزامات الديون، وتدعمها كلها بإصدار الدولار مجدداً. والنتيجة البديهيّة

انخفاض شعبية جو بايدن يترك الفرصة الوحيدة للديمقراطيين للفوز من خلال رشوة جزء من ناخبهم حرفياً

لذلك، هو ارتفاع التضخم بشكل مهول». أما التزامات الديون الأخرى فيحتفظ بها حاملوها الأجانب، في المقام الأول في اليابان والصين والمملكة المتحدة وغيرهم. ولكن من أجل دفع الفائدة على هذه الأوراق المالية، يحتاج الأمريكيون إلى بيع ديون جديدة، وبالتالي إلى رفع سقف الدين الوطني. لهذا، تجاوز الدين القومي الأمريكي منذ فترة طويلة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ووفقاً لتقديرات عدة، فإنه بحلول عام 2025، سيتجاوز 136% من الناتج المحلي الإجمالي.

يحدد سقف الدين الذي أنشأه الكونغرس في عام 1917 الحد الأقصى لمبلغ الديون الفيدرالية المستحقة التي يمكن لحكومة الولايات المتحدة تحملها. في كانون الثاني 2023، وصل إجمالي الدين الحكومي وسقف الدين إلى 31,4 تريليون دولار. ومنذ عام 2001، سجلت الميزانية الفيدرالية الأميركية عجزاً سنوياً يبلغ في المتوسط ما يقارب 1 تريليون دولار، أي أنها تغطي هذه التكاليف على وجه التحديد من خلال التزامات الديون. وعادة، إذا لزم الأمر «عندما تكون هناك حاجة إلى المال لدفع الفائدة السابقة على ديون الدولة»، يتم رفع السقف من خلال اعتماد تعديل جديد لقانون الميزانية الفيدرالية.

وفي الواقع، فإن الرسمة المذكورة أنفاً هي مخطط هرم مالي عالمي يشارك فيه العالم بأسره. وإذا توقف شراء أو بيع السندات، فلن تتمكن الولايات المتحدة من دفع الفائدة على المدفوعات، وسينهار النظام بأكمله.

ما الذي جرى في الولايات المتحدة مؤخراً؟

في كانون الثاني 2023، تجاوز الدين الوطني بالفعل السقف القانوني البالغ 31,4 تريليون دولار. لهذا، اتخذت وزارة

المالية عدداً من الإجراءات الطارئة. على سبيل المثال، جمّدت جزءاً من إنفاق الميزانية، وأجلته إلى تواريخ أخرى، على أمل أن يتفق الكونغرس والسلطة التنفيذية على رفع السقف.

ومع ذلك، ونظراً لأن الكونغرس يسيطر عليه الآن «الجمهوريون»، بينما يسيطر «الديمقراطيون» على الفرع التنفيذي، فقد أصبحت قضية الدين الوطني موضوعاً للمساومة السياسية المحلية من جديد.

يشترط الكونغرس، في إطار اتفاق محتمل مع السلطة التنفيذية، تخفيض جزء من التكاليف. بينما تزعم إدارة بايدن رغبتها في توجيه تقليص الإنفاق لحد من الثغرات الضريبية لرجال الأعمال والصناعيين، وترك الإنفاق الاجتماعي دون تغيير، وخفض الإنفاق العسكري جزئياً. لذلك يخطط كل طرف لتجنب الحاجة الحادة لاقتراض الأموال مرة أخرى، عبر تقليل جزء من النفقات «غير الضرورية» وإيجاد مصادر دخل جديدة.

«الجمهوريون»، الذين يحتاجون موضوعياً إلى أصوات رجال الأعمال والصناعيين وما تبقى من طبقة وسطى، والذين يدعمهم رأس المال الأمريكي الكبير في الانتخابات الرئاسية والكونغرس في عام 2024، يعارضون تشديد الجباية المالية للدولة. لكنهم يسعون إلى خفض الإنفاق الاجتماعي، لأن المدفوعات تذهب في الأساس إلى ناخبي «الحزب الديمقراطي». وخاصة الأقليات. لذلك سيقوم «الجمهوريون» بتشديد شروط الاستفادة من المساعدة النقدية الحكومية ومعونة الطعام وبرنامج الرعاية الصحية Medicaid.

انخفاض شعبية جو بايدن يترك الفرصة الوحيدة للديمقراطيين للفوز من خلال رشوة جزء من ناخبهم حرفياً، ومنحهم المزيد من المال والمزايا «أو على الأقل وعدهم بذلك». رغم ذلك، لا يمكن أن تحدث زيادة حقيقية في أرقام الإنفاق

لا شيء يخفف من أزمة واشنطن

136%

تجاوز الدين القومي الأمريكي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وبحلول عام 2025، سيتجاوز 136% من الناتج المحلي

31,4

في كانون الثاني 2023، وصل إجمالي الدين الحكومي للولايات المتحدة الأمريكية وسقف الدين إلى 31,4 تريليون دولار

14%

أقرّ مجلس النواب مشروع قانون من شأنه رفع سقف الديون مقابل تخفيضات بنسبة 14% تقريباً في الإنفاق الفيدرالي على مدى العقد المقبل



ينمو هذا المخطط الهرمي لسندات الدين الأمريكي دون عواقب وخيمة طالما أنه لا يزال هناك طلباً على هذه السندات في السوق، خاصة من الخارج. لكن بعد مصادرة الاحتياطيات الروسية، ثمة عدد أقل وأقل من الناس على استعداد لشراء هذه الأوراق المالية السامة. عندما يكون بنك الاحتياطي الفيدرالي هو المشتري الوحيد، فإن كل الأموال ستذهب لتعظيم التضخم في الولايات المتحدة. وهو الأمر الذي يحدث بالفعل».

ليس هناك من حل سوى إلغاء الدولار

مع نمو الدين الوطني الأمريكي، أصبحت مسألة العجز المحتمل عن سداد الديون أكثر نشاطاً. في العقد المقبل، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على سداد جزء على الأقل من ديونها. وسوف تتوقف عن القيام بذلك، مستفيدة من الذرائع السياسية، كما حدث بالفعل مع أصول النقد الأجنبي الروسية الموضوعة في الخارج.

السبيل الوحيد للخروج من المأزق بالنسبة لبقية العالم يتلخص في التخلص من الدولار، ورفض الاستثمار في الأوراق المالية الأمريكية، والحد من المعاملات بالدولار. وكلما أسرع دول العالم في الانفصال عن هذا النظام، الذي يتجه نحو انهيار حتمي، زادت فرصها في البقاء.

حقيقة أن التناقضات السياسية بين «الديمقراطيين» و«الجمهوريين» في الولايات المتحدة تهدد الآن الاقتصاد العالمي بأكمله يجب أن تصبح حافزاً إضافياً للتخلي عن الدولار والبحث عن حلول جديدة - عملة عالمية بديلة أو عملة جديدة أو شيء آخر يتفق عليه المتضررون من الهيمنة الأمريكية. فالتناقضات الداخلية في الولايات المتحدة لن تؤدي إلا إلى زيادة مثل هذه المخاطر في المستقبل.

في شكل تدفق رأس المال إلى الخارج «بسبب انخفاض الاستثمار»، والتضخم المتسارع، وإمكانية انخفاض قيمة عملاتها الوطنية.

«لكن المأساة الاقتصادية لبلد ما هي فرصة ذهبية لبلد آخر»، تحذر الطبعة الأمريكية من «فورين بوليسي»: «خوفاً من العقوبات من الولايات المتحدة، سعت روسيا والصين منذ فترة طويلة إلى استبدال الدولار باليوان... وتدرس ما تسمى بدول البريكس إنشاء عملة مشتركة للتجديد بالخلص من الدولار. قد يكون التخلف عن سداد الديون الوطنية كافياً لإقناع دول ثالثة بأن الولايات المتحدة ليست ذات مصداقية وأن اقتصاداتها ستكون أفضل حالاً في الاستثمار في موسكو وبكين!»

أفاق أزمة سقف الدين في الولايات المتحدة.. إلى أين؟

رغم الوصول إلى الاتفاق المبدئي على رفع سقف الدين الوطني للولايات المتحدة فإن اتجاهات الأزمة سوف تستمر.

يتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس أن صافي مدفوعات الفائدة على الدين العام سيتجاوز الإنفاق الدفاعي بحلول عام 2029. وفي غضون عشر سنوات فقط، من المتوقع أن تمثل مدفوعات الفائدة 3,6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 2,8% للدفاع.

وهذا يسبب القلق بين «المحافظين الجدد» الأمريكيين وجماعات الضغط ذات المجمع الصناعي العسكري. إنهم يعارضون أي اتفاقيات من شأنها أن تحدّ نظرياً من الإنفاق العسكري، بما في ذلك «أوكرانيا». ومع ذلك، في هذه الحالة، سيتعين على الولايات المتحدة على المدى الطويل إنفاق أموال الميزانية بشكل أساسي لسداد ديونها ودفع تكاليف العمليات العسكرية.

وفقاً للعديد من الاقتصاديين يمكن أن

السبيل الوحيد للخروج من المأزق بالنسبة لبقية العالم يتلخص في التخلص من الدولار

منح الموافقات لبعض مشروعات الطاقة، وبعض شروط العمل الإضافية لبرامج المعونة الغذائية للأمريكيين الفقراء.

الآثار النظرية للتخلف الأمريكي المفترض عن السداد

بالنسبة للولايات المتحدة فإن قضية الدين الوطني هي مسألة نفوذ اقتصادي من شأنه أن يسمح لقوة أو أخرى بالاستيلاء على السلطة في العام المقبل. لذلك، فإن المفاوضات مستمرة. بيد أن العواقب النظرية المترتبة على العجز عن سداد ديونها مدمرة إلى الحد الذي يجعل التوصل إلى حل وسط، مهما كان مؤقتاً، أمراً لا مفر منه.

عجز الولايات المتحدة عن سداد ديونها من شأنه أن يؤدي إلى أزمة اقتصادية عالمية هائلة. ستفقد الولايات المتحدة نفسها أخيراً ثقة بقية العالم بشكل حاسم. ستشهد انكماشاً اقتصادياً غير قابل للاستعادة، وسيفقد ملايين الأشخاص وظائفهم، وستضطر الدولة إلى خفض الإنفاق بشكل كبير أو إعادة توجيهه لسداد جزء من الديون من أجل حفظ ماء الوجه دولياً.

وكما يشير مجلس العلاقات الخارجية العالمي (CFR)، فإن «تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها يمكن أن يسبب فوضى في الأسواق المالية العالمية. لطالما دعمت الجدارة الائتمانية لسندات الخزانة الأمريكية الطلب على الدولار الأمريكي، مما ساعد على تعزيز قيمته والحفاظ على مكانته كعملة احتياطية في العالم. أي ضربة للثقة في الاقتصاد الأمريكي، سواء كانت حالة تخلف عن السداد أو عدم الثقة المحيطة به، يمكن أن تجبر المستثمرين على بيع سندات الخزانة الأمريكية وبالتالي إضعاف الدولار».

لكن اقتصادات العالم بأسره المرتبطة بالدولار ستشهد أيضاً عواقب سلبية

الاجتماعي بسبب مؤشرات الركود الاقتصادي القوي إلا من خلال اقتراض أموال جديدة «بما في ذلك من خلال شراء سندات الدين العام»، أي تشغيل المطبعة مجدداً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أيضاً دفع «حزم مساعدة» بمليارات الدولارات لأوكرانيا. أي أن المأزق الأمريكي مع سقف الدين يدعو إلى التشكيك على الأقل في إمكانية تخصيص أموال جديدة للإنفاق ويؤجلها.

في نيسان 2023، أقرّ مجلس النواب الذي يقوده «الجمهوريون» مشروع قانون من شأنه رفع سقف الديون مقابل تخفيضات بنسبة 14% تقريباً في الإنفاق الفيدرالي على مدى العقد المقبل. وهدد بايدن باستخدام حق النقض ضد هذا الإجراء. كانت هناك عدة جولات من المفاوضات منذ ذلك الحين، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بعد.

ورغم تصريحات البيت الأبيض حول الطبيعة «المتنمرة» للمفاوضات، يهدف الجمهوريون إلى «الضغط» على المنافسين، وإجبارهم على تقديم أقصى قدر من التنازلات. لذلك، في 23 أيار، حمل رئيس مجلس النواب في الكونغرس بايدن المسؤولية عن التخلف المحتمل مقدماً:

«أمام الديمقراطيين 9 أيام متبقية للوفاء بالموعد النهائي، ولكن بما أن الرئيس بايدن تجاهل أزمة الديون هذه لأكثر من 100 يوم، فإن أي تخلف عن السداد سيكون تخلف بايدين عن السداد».

وكالعادة، خلصت النتيجة إلى توصّل كل من بايدين، ورئيس مجلس النواب مكارثي، صباح الأحد 28 أيار 2023، إلى «اتفاق من حيث المبدأ» لرفع سقف دين الحكومة الاتحادية. ويرفع الاتفاق سقف الدين لمدة عامين ويقلص الإنفاق خلال الفترة نفسها. كما يشمل استرداد الأموال التي كانت مخصصة لمكافحة جائحة كوفيد-19 ولم تستخدم، وتسريع عملية

الكريبتو ومحاولة بيع الحيلة المالية مجدداً



«الكريبتو مجال عمل فريد وله طابع خاص، ويهدف إلى ديمقراطية التمويل ومساعدة الفقراء والمهمشين على الصعود في السلم المالي». هذا ما حاول القائلون على مجال الكريبتو بيعه للناس العاديين على مدى العقدين الماضيين. لكن المشكلة أنه بالرغم من كون التجربة أثبتت كذب هذه الدعاية وزيفها، لا يزال المستفيدون من الكريبتو يدافعون عنه باحتلال الإعلام، وهم فقط جزء صغير من القطاع المالي الغربي المفترس، الذي يجد لنفسه على الدوام أسكالا وأزياء براقة متنوعة. إليكم جزء من مقابلة مع دنيس كيلهر، المؤسس المشارك في مؤسسة الرقابة المالية الأمريكية «Better Markets»، يتحدث فيها عن الكريبتو.

■ دنيس كيلهر
ترجمة: قاسيون

«س»: البعض يقول: أن الكريبتو «العملات الرقمية المشفرة غير المدعومة crypto» قد ماتت وانتهت، ولكن أنت تشير إلى أن هناك الكثير من الناس لا يزالون يريدونها حية، بما في ذلك الكثير من السياسيين. هل يمكنك أن تشرح العلاقة بين الكريبتو وأزمة البنوك؟

«ج»: إن كامل مجال عمل الكريبتو، بشكل متعمد وليس بالصدفة، هو مجال عمل غير محكوم بالقوانين والتشريعات. لقد بُني على ما يدعون بأنه ابتكار مالي، لكنه في الحقيقة لا يحمل أي شيء ابتكاري. إنه فقط نسخة جديدة مما يقوم به القطاع المالي منذ عقود ماضية، حيث يفكرون بطرق مختلفة لعرض وبيع البضائع المالية، إما على شكل أوراق مالية أو سلع مالية.

بالرغم من ذلك يدعي من يعمل في مجال الكريبتو بأن بضاعتهم ليست أوراقاً ولا سلعاً مالية، ويقولون: «نحن مميزون وفريدون من نوعنا! ولذلك نحن بحاجة لمعاملة خاصة وقوانين فريدة لتحكم عملنا». لكن ما يريدونه في الحقيقة، هو تشريعات وقوانين أقل بقدر الإمكان كي يتمكنوا من استخدام ما هو على حقيقته: نموذج أعمال افتراسي، لنهب الناس. أحد الأسباب التي منعت حدوث انهيار مالي أسوأ من الذي نشهده اليوم، هو أن المشرعين المصرفيين وغيرهم من المشرعين قاموا بعمل جيد بمنع ربط الكريبتو بالنظام البنكي الرئيسي. حتى اليوم لا يزال مجال عمل الكريبتو يدار بشكل موافق للنظام المالي

الرئيسي الذي تنظمه التشريعات، ولم يتم ربطهما معاً، أو على الأقل لم يتم ربطهما بالشكل الذي كان القائلون على مجال الكريبتو يسعون إليه، ويحاولون الوصول إليه بشئ الطرق.

المشكلة هنا ليس في كون الكريبتو مجال عمل غير مقنون، بل في كون هذا المجال غير المقنون يجني الكثير من المال، ويستخدم مئات الملايين من الدولارات في المساهمة في الحملات الدعائية والانتخابية، وإنشاء مجموعات الضغط لشراء الممثلين المنتخبين وحلفاء آخرين، مثل الأكاديميين والروابط التجارية ووسائل الإعلام. لقد أطلقوا حملة علاقات عامة هائلة للضغط من أجل وضع مصالحهم فوق مصالح العامة. لا شيء يظهر ذلك بشكل جلي أكثر من حقيقة أن الكريبتو قد خسرت ما بين 80 و90% من قيمتها خلال أقل من عام، وأن الأسماء البارزة في مجال الأعمال هذا قد تبين بأنهم محتالون ومجرمون. بالنظر إلى ذلك كان يجب أن يكون مكان مجال الأعمال هذا اليوم في مزبلة التاريخ، ولكن بالرغم من ذلك لدينا تقريباً جميع المسؤولين المنتخبين - وهذا لا ينطبق فقط على الجمهوريين بل على الجميع - ممن يهللون لمجال العمل هذا، والأمثلة على ذلك كثيرة منها مؤخراً: الانتخابات التي كان هؤلاء يوجهونها لهيئات تنظيم وقنونة النظام المالي، الذين رفضوا منح الكريبتو ما يريدونه. من الصعب فهم ذلك وتقبله، ولكن بالنظر إلى كمية الأموال التي صرفها القطاع المالي من أجل الاستيلاء على واشنطن، ومن أجل احتلال جدول الأعمال ووضع مصالحهم فوق

مصالح العامة، يصبح ذلك مفهوماً. «س»: لماذا الكريبتو خطيرة جداً على المصالح العامة؟ أقصد خطرهما على المستثمرين الصغار.

«ج»: مجال عمل الكريبتو مشترك في عرض وبيع الأوراق المالية والسلع المالية، ولكنهم لا يريدون أن ينصاعوا لأية قواعد وقوانين يجب أن تحكم نشاط أي عمل يعرض ويبيع الأوراق والسلع المالية. كمثال: إن كنت تريد أن تلعب دور الوسيط أو ضابط المقاصة في عملية تبادل للأوراق المالية والسلع المالية، يجب عليك في الولايات المتحدة أن تسجل عملك في «لجنة تداول السلع الآجلة CFTC» أو في «هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC»، وعليك أن تنشر بشكل علني تقارير دورية عن عملك. كما يجب عليك أن تكون منفتحاً وجاهزاً لخضوعك لعمليات تفتيش وتقييم، كي يتم ضمان تأكيد من القيام بأشياء محددة، مثل: إبقاء الأصول التابعة للمستثمرين منفصلة عن بعضها البعض، وأن تؤكد بأنك لا تسيء استخدام أصول المستهلكين. حتى في هذا الحد الأدنى لا يريد القائلون على مجال الكريبتو أن يلتزموا.

«س»: لا يبدو أن الأسماء البارزة في مجال الأعمال هذا قد اتبعوا أيًا من هذه الإجراءات والقوانين، مثل: سام بنكمان فرايد، الذي تم توجيه تهم احتيال له بعد انهيار إمبراطوريته: سوق تبادل عملات الكريبتو «FTX»، قبل إيقاف محاكمته وإخلاء سبيله بدفعه غرامة قدرها 250 مليون دولار.

«ج»: تماماً، شركة «FTX» الإجرامية أظهرت فقط مدى تعفن أساسات مجال عمل الكريبتو. ضمن وحدة أعمال واحدة أرادوا أن تكون لديهم بورصة، ووسيط مضارب، وغرفة مقاصة، وصندوق تحوط، ومتجر تداول مركزي، يقدم الأوراق المالية والخدمات الأخرى للعموم. ولكن لم يريدوا أن يحكم عملهم أي نوع من القوانين، ولو كانت بسيطة وبديهية في بعض الأحيان، كمثال: القوانين التي تمنع أي عمل ينطوي على تضارب المصالح، أو التي تتطلب منهم معرفة من هم

زبائنهم، ومنعهم من القيام بأشياء إجرامية، مثل: غسيل الأموال. هذه ليست قوانين كافية، ولكنها بديهية لتحكم عمل المؤسسات المالية، ولكن حتى هذه القوانين لا يريدونها بدعوى أنهم «مميزون ومختلفون».

إن مجال عمل الكريبتو الموجود منذ 14 عاماً، لم ولن يكون له أي نفع اجتماعي. الشيء الوحيد الذي أثبتته حتى اليوم، أنه جيد للاستخدام لمن يريد المطالبة بفدية، وغسيل الأموال، والتهرب الضريبي، وتمويل إرهاب المخدرات والمليشيا المارقة، وغيرها من النشاطات غير القانونية.

«س»: لكن هذا يتناقض مع الهدف المعلن من الكريبتو: ديمقراطية التمويل. كان يفترض به مساعدة الناس العاديين على تحقيق المساواة المالية، والسماح للناس من المجموعات المهمشة بالصعود لأعلى في السلم الاقتصادي!

«ج»: من أكثر الأشياء الكاذبة التي قام بها الكريبتو، هو ادعاء إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل، وعلى وجه الخصوص مساعدة الأقليات والمجتمعات الملونة والفقراء في الوصول إلى الأنشطة المالية المشروعة. ما حدث هو العكس تماماً، فكما رأينا مراراً وتكراراً على مدى عقود، عندما يدعي القطاع المالي أنه يعمل من أجل ديمقراطية التمويل ومساعدة المجتمعات المهمشة والفقراء، يقوم في الحقيقة بعكس ذلك تماماً. حقيقة الكريبتو أن الكثير من الناس العاديين قد خسروا أموالاً لم يكن بإمكانهم تحمل خسارتها، وهذه الأموال التي تصل إلى مليارات ومليارات الدولارات، تقبع اليوم في جيوب وحسابات المحتالين وراء عمل الكريبتو. أظهرت إحدى الدراسات أن 60 إلى 70% من تحويلات الكريبتو قد أجراها أشخاص يصل دخلهم السنوي بالكاد إلى 50 ألف أو أدنى. لقد تمت التضحية بهؤلاء ضمن خدعة تسويقية، لكونهم سيتمكنون من تحقيق الثراء، وتبين بأن ذلك ليس صحيحاً.

■ بتصرف عن:

"Public the on Fraud a is Crypto"

شرعنة الأمبيرات مزيد من الاستغلال وزيادة في غزو المدن والبلدات!



بعد أن غزت حلب واستوطنت فيها، وبعد أن تغولت وانتشرت في الكثير من المدن والبلدات، ها هي مولدات الأمبير بدأت تحجز مكاناً رسمياً لها في دمشق، على أمل التوسع والانتشار لاحقاً، وكل ذلك على حساب احتياجات السوريين للطاقة الكهربائية واستغلالاً لهم، وبعلم ودراية وشرعنة رسمية!

■ نوار الدمشقي

فيعد الحديث عن مولدات الأمبير التي وضعت في حديقة السبكي في دمشق من أجل تغذية الأسواق المحيطة بالمنطقة، فقد نقل عن مدير الأملاك في محافظة دمشق - حسام سفور - حديثه عبر شام اف ام، الذي كشف خلاله عن «تقدم مستمر آخر لوضع أمبيرات في مناطق التضامن والزاهرة ومخيم اليرموك وهي في المراحل الأخيرة من التفعيل، باعتبار هذه المناطق تفتقر للمحولات الكهربائية، وبشكل استثنائي ستستخدم لتغذية المنازل بالكهرباء، موضحاً العمل بالأمبيرات في عدد من الأسواق في دمشق، أنه إجراء مؤقت لحين تحسن واقع الكهرباء في البلاد».

ميررات وذرائع!

كذلك ذكر مدير الأملاك في محافظة دمشق ما يلي: «إنها المرة الأولى التي يرد فيها طلب لاستثمار أمبيرات في الأسواق التجارية في العاصمة دمشق، وبعد الدراسة جرت الموافقة عليه لعدة أسباب أبرزها: كثرة المولدات في الأسواق، والتي أصبحت تشكل عائقاً في حركة المارة، والتكاليف المرتفعة لها، والأصوات المزعجة التي تصدر منها. ومن الأفضل وضع مولدة واحدة ذات استطاعة كبيرة في الأسواق، عوضاً عن انتشار مولدات المحال التجارية، والتي عددها 1500 مولدة مرخصة، خاصة أن المحال تدفع ما يقارب 100 ألف ليرة تكلفة محروقات في اليوم الواحد، ومع وضع مولدة واحدة للسوق ستعم الفائدة على الجميع».

الزريعة أعلاه تبدو مناسبة على مستوى المحافظة، ومناسبة أكثر بالنسبة لمستثمر مولدات الأمبير المحظي، الذي سيجني من خلالها الأرباح الكبيرة طبعاً! لكنها لا تبدو مناسبة على مستوى كم

المحركات اللازمة لتشغيل مولدات الأمبير، والتكاليف التي سيتكبدها من يضطر للجوء إليها، سواء كان صاحب محل في أحد الأسواق في العاصمة، أو مقيماً في منطقة سكنية ما منها!

أول الغيث.. ومزيد من ضمان مصالح أصحاب الأرباح!

بمطلق الأحوال، إن موافقة المحافظة الحالية تعتبر مقدمة لموافقات قادمة ولمستثمرين محظيين آخرين، كي تغزو مولدات الأمبير تبعاً بقية الأسواق والأحياء، وهو ما أكده مسؤول الأملاك في المحافظة بحسب حديثه أعلاه حول مناطق التضامن والزاهرة ومخيم اليرموك، التي ستدخل إليها مولدات الأمبير بتغطية رسمية من المحافظة!

بل ومزيداً من التوضيح في ذلك، أضاف المسؤول: إنه «بحال تقدم مستثمرون آخرون للحصول على رخصة للأمبيرات يمكن الموافقة عليها بعد دراسة الطلب، علماً أنه لن يلزم حالياً أصحاب المحال بإزالة المولدات، وسيتاح الخيار أمامهم لاستخدام الأمبيرات». الحديث الرسمي أعلاه، مع ألياته التنفيذية، يبدو متكاملأ من حيث الدراسة الأولية، فالاستثمار بمولدات الأمبير في دمشق أصبحت بوابته مشرعة أمام المحظيين حالياً، و بانتظار تحديد هؤلاء ليس إلا، مع ما سيتم اقتطاعه من مناطق لحساب كل منهم!

أما الكارثة في الحديث أعلاه، فهي التهديد لمنع عمل المولدات الخاصة لاحقاً، والحديث حالياً عن المحال في الأسواق، وبالتالي فمن المتوقع مع زيادة أعداد مولدات الأمبير أن يتم اللجوء لمزيد من الحماية لمصالح مستثمريها من خلال منع المولدات الخاصة، سواء للمحال التجارية، وربما للمنازل أيضاً!

تكريس اليأس!

غزو مولدات الأمبير، وبغض النظر عن مبرراتها ومسوغاتها، وبغض النظر عن شرعنتها وترخيصها رسمياً من عدمه، ما هي بالنتيجة إلا تكريساً لواقع تراجع التزود بالطاقة الكهربائية الرسمية، مع جرعات تبيّس من إمكانية أي تحسن فيها! ولعل مدينة حلب، وهي الأقدم على مستوى تغول وانتشار مولدات الأمبير فيها، تعتبر نموذجاً حياً ومباشراً عن حال ومآل واقع التزود بالطاقة الكهربائية الرسمية، مقابل المزيد من انتشار الأمبيرات فيها!

فعلى الرغم من تكرار الحديث الرسمي حول وعود تحسين ساعات الوصل الكهربائي في المدينة، على ضوء عمليات إعادة تأهيل محطة التوليد الكهربائي هناك، إلا أن الواقع يقول: إن الحديث الرسمي كان خليئاً، والوعود أكل عليها الدهر وشرب!

فواقع الاضطرار للجوء إلى الأمبيرات مستمر، مع استمرار كل عوامل الاستغلال فيها، والتي لا تقف عند حدود الارتفاعات السعريّة المستمرة فقط، بل وعلى مستوى ساعات الوصل المتقلصة أيضاً!

مزيد من الفجور والاستغلال!

الحديث الرسمي لوزارة الكهرباء يقول: إنها لم توافق ولن تشرعن الأمبيرات، فعملها مقونن على مستوى إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية، مع العلم أن فيه خصوصية كبيرة، لكن بشكل آخر!

فبحسب مدير دعم الصندوق الوطني للطاقات المتجددة في وزارة الكهرباء زهير مخلوف، في حديثه عبر شام اف ام بتاريخ 2023/5/27: «يجب دراسة التناقض بين الأمبيرات والطاقات المتجددة، والوزارة لم توافق على الأمبيرات لأنها ترغب بحلول طويلة الأمد للكهرباء».

فالحلل طويلة الأمد بالنسبة للوزارة تتمثل بمزيد من الاعتماد على الطاقات المتجددة، وهي عبارة عن خصوصية مباشرة وغير مباشرة لقطاع الطاقة الكهربائية، وليس من خلال زيادة إنتاج محطات التوليد الكهربائية

العاملة، واستكمال تأهيل بعضها!

فالذرائع المساقة حول عدم إمكانية استثمار الطاقات التشغيلية لمحطات التوليد العاملة، والمتمثلة بنقص المشتقات النفطية اللازمة لتشغيلها «فيول - غاز»، أصبحت مموجة ومستهلكة جداً، بحيث تبدو الغاية منها واضحة بشقين:

الشق الأول: هو مزيد من شرعنة خصخصة القطاع، سواء عبر عناوين الاستثمار في الطاقات المتجددة، أو من خلال عناوين إعادة تأهيل بعض المحطات العاملة، مثل: محطة دير علي التي دخل عليها الاستثمار الخاص رسمياً!

والشق الآخر: هو استمرار تخفيض الدعم على الطاقة الكهربائية، سعراً وكماً، وبحيث يصبح اللجوء إلى البدائل أمراً لا بد منه، بما في ذلك الأمبيرات طبعاً!

سؤال بسيط بلا جواب رسمي!

زيادة انتشار وغزو مولدات الأمبير في المدن والبلدات يطرح سؤالاً هاماً بما يتعلق بالمشتقات النفطية اللازمة لتشغيل هذه المولدات، والحديث هنا عن مادة المازوت، والكميات الكبيرة اللازمة منها لتشغيل مولدات الأمبير المتزايدة!

فالمعاناة مستمرة على مستوى تأمين كافة المشتقات النفطية، مع الكثير من الذرائع والمبررات حول معيقات تأمين الكميات الكافية منها لكافة الأنشطة الاقتصادية في البلاد، اعتباراً من محطات توليد الكهرباء، وليس انتهاءً بمازوت التدفئة المخصص للمواطنين! مع الأخذ بعين الاعتبار، أن المشتقات النفطية بعهدة وزارة النفط والثروة المعدنية، وعلى مستوى التوزيع والبيع، فهي بعهدة شركة محروقات التابعة لنفس الوزارة!

فمن أين تحصل هذه المولدات على الكميات اللازمة من المازوت للتشغيل والاستثمار، مع العلم أنها غير مرخصة رسمياً، وبالتالي لا مخصصات رسمية من مادة المازوت لها؟! ولعل هذا السؤال بسيط لا يصب إلا في خانة الفساد الكبير، الذي يقف خلف كل الكوارث المعمة في البلاد وعلى حساب العباد!

واشنطن تفتح «مشروع مانهاتن» لأمراض خطيرة وقاتلة



قبل أيام قليلة «في 24 أيار الجاري 2023» نشرت مجلة «العلم» الأمريكية مقالاً عن الافتتاح الرسمي لـ «المرفق الوطني للدفاع البيولوجي والزراعي»، وسط إجراءات أمنية مشددة في ولاية كانساس الأمريكية التي تضم مدينة مانهاتن مقر المشروع. وبحسب المعلن «لن يبدأ البحث النشط قبل بضعة سنوات أخرى». وأقرت المجلة ووسائل إعلام أمريكية بأن المختبر الضخم سيتعامل مع عوامل ممرضة حيوانية ونباتية خطيرة من بينها فيروس «نيباه» ذي العدوى الغامضة، الذي تحمله خفافيش الفاكهة ويصيب الخنازير والبشر، ويقتل 40% و75% من البشر المصابين، إضافة إلى إيبولا وحمى القرم والكونغو النزفية، والتهاب الدماغ الياباني، وغيرها، مما جعل قرار افتتاح المختبر يقابل بـ «عدم الارتياح» من علماء آخرين ومن السكان المحليين والمزارعين.

ترجمة وإعداد: د. اسامة دليقان

من بين المرحّبين بالافتتاح الاحتفالي للمختبر الضخم الجديد، عالم الفيروسات روبرت كروس الذي قال إنه سيتيح فرصة التعامل مع حيوانات كبيرة مثل خنازير غينيا المصابة بفيروس إيبولا وقرود المكاك التي تحمل حمى لاسا. في حين أن مختبرات حالية مثل التي يديرها كروس ورغم أنها «مجهزة للتعامل مع بعض أخطر الفيروسات في العالم» بحسب قوله، لا يمكنها أن تستوعب الخنازير، والتي هي أيضاً حامل شائع لفيروس نيباه القاتل. وفي مختبر جالفستون الوطني، يقول كروس، الذي يرتدي بدلة السلامة البيولوجية المضغوطة أثناء دراسته: «لسنا مهئين حقاً للتعامل مع الحيوانات الكبيرة... لا يمكنك اصطحابها عندما ترتدي بدلات الفضاء هذه».

تطوير لستة عقود من الاختبارات

هذا المختبر الضخم الجديد «مرفق الدفاع البيولوجي والزراعي الوطني» (NBAF) في مانهاتن شديد الحراسة ويقع في كانساس، وهو الأول في الولايات المتحدة المصمّم بمعدات مثل الرافعات لنقل الحيوانات الكبيرة الملوثة بأكثر العوامل المعدية خطورة، بما في ذلك فيروس نيباه، وبحسب كروس سيكون «مورد احتواء كبير للتعامل مع مسببات الأمراض المهمة زراعياً... وسيغير المشهد». استغرق المختبر، الذي ستديره وزارة الزراعة الأمريكية، ما يقرب من عقد إضافي من الزمان حتى يكتمل أكثر مما كان مخططاً له، وبكلفة 1.25 مليار دولار، ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كان متوقعاً في البداية. كما أنه مثير للجدل، على الرغم من أن العديد من الباحثين والسياسيين الأقوياء في كانساس قد دعموا المشروع، فقد أعرب بعض العلماء وسكان مانهاتن والمجموعات الزراعية عن مخاوفهم بشأن التعامل مع مسببات الأمراض التي تشكل خطورة على الماشية والبشر في قلب الأراضي الزراعية للبلاد. فإذا أفلت من المختبر مرض حيواني شديد العدوى «فإنه سيغلق التجارة»، كما يقول لاري كينديج، عضو مجلس إدارة جمعية «كانساس كاظمين».

يهدف NBAF إلى أن يكون المقر الجديد للعمل المنجز لأكثر من 60 عاماً في «مركز أمراض الحيوان في جزيرة بلوم»، وهو مختبر فدرالي أمريكي في جزيرة صغيرة في «لونغ آيلاند ساوند». قبل عقدين من الزمن، دفعت المرافق القديمة في جزيرة بلوم ونقص ميزات الأمن البيولوجي الأكثر صرامة المسؤولين الفيدراليين إلى البدء في التخطيط للترقية.

عندما عارض سياسيو ولاية نيويورك التعامل مع فيروسات أكثر خطورة في الجزيرة،

اضطرت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية (DHS) المشرفة على المختبر، إلى البحث عن مكان آخر له. فاخترت مانهاتن، وهي بلدة يبلغ عدد سكانها 55000 نسمة والتي تعد أيضاً موطناً لجامعة ولاية كانساس. واستشهدت الوكالة «بقبول المجتمع الواسع» بالمشروع، على حد قولها، وبحقيقة أن كانساس كانت مركزاً ناشئاً لأبحاث الأمراض الحيوانية. ستبلغ مساحة المنشأة الجديدة أكثر من 53000 متر مربع من المساحة الأرضية. يقول المسؤولون إن الموظفين سيتبعون بروتوكولات سلامة صارمة وسيستخدمون معدات متخصصة، مثل «بدلات القمر» البلاستيكية مع إمدادات الهواء الخاصة بهم. وتساعد الميزات في جعل NBAF مختبراً للأمن البيولوجي من المستوى الرابع BSL4. وهو التصنيف الأعلى في الأمن البيولوجي. أما المكان السابق على جزيرة بلوم، فكان المختبر فيه من المستوى الثالث BSL3. وسوف تضم المنشأة الجديدة NBAF أيضاً مختبرات المستويات الثاني والثالث «BSL2 وBSL3».

خطورة الأمراض المخطّط تضمينها في المشروع

تقول ليزا هينسلي، عالمة الأوبئة وعالمة الفيروسات التي تتّراس وحدة NBAF التي ستجري أبحاثاً على الحيوانات والأمراض الناشئة، إن NBAF يحتوي على معدات وغرف مصمّمة للتعامل مع الحيوانات الكبيرة مثل الأبقار والخنازير، مما يتيح للعلماء دراسة الأمراض المحظورة في جزيرة بلوم. ويشمل ذلك حمى القرم والكونغو النزفية، والتهاب الدماغ الياباني، و«نيباه» الذي هو فيروس تحمله خفافيش الفاكهة ويمكن أن يمرض الخنازير والبشر، ويقتل ما بين 40% و75% من المرضى البشر، وطرق العدوى به «غامضة». وبحسب الأهداف المعلنة من إنشاء هذا المختبر الأمريكي الضخم «يمكن أن تساعد القدرة على العمل بأمان مع الخنازير في الكشف عن كيفية انتشار فيروس نيباه ومساعدة الباحثين على تطوير تدابير مضادة». ويبدو أن هناك خطأ

مسبقة لتطوير وإنتاج لقاحات جديدة، حيث قال عالم الفيروسات روبرت كروس، الذي رحّب بالمختبر الجديد ويتشاور معه عندما كان يستعد للافتتاح: «أستطيع أن أرى لقاح نيباه... بوصفه عنصراً ذا أهمية كبيرة في السنوات القادمة».

مخاوف وانتقادات

بعض سكان ولاية كانساس يخشون أن تفلت من المختبر عوامل ممرضة خطيرة. يقول المزارع كينديج، الذي تقع مزرعته على بعد حوالي 200 كيلومتر غرب مانهاتن: «لا أفهم سبب إنشاء منشأة مثل تلك في وسط منطقة محاصيل وماشية عالية الإنتاجية». وأشار هذا المزارع وآخرون إلى سوابق ظهور مشكلات في مختبرات أخرى كان يفترض أنها «آمنة»، ففي عام 2007، تم تتبع انتشار مرض «الحمى القلاعية» إلى مختبر صحة الحيوان في ببربرايت في المملكة المتحدة، حيث أشار تحقيق إلى تسرب من أنبوب التصريف. ينتسب هذا المرض شديد العدوى في ظهور بثور على اللسان والشففتين وبين حوافر الماشية، مما يؤدي إلى إعاقة الحيوانات وإيقاف إنتاج الحليب. ومع أن حادثة التسرب المذكورة أثّرت على عدد قليل من المزارع آنذاك، ولكن في عام 2001، كان على المسؤولين في المملكة المتحدة أن يأمروا بقتل ما يصل إلى 10 ملايين حيوان لوقف تفش أكبر بكثير قيل إنه «لا علاقة له بالمختبر».

واحتجّت لورا كان، الخبيرة في «الدفاع البيولوجي» التي عملت في برنامج جامعة برينستون للعلوم والأمن العالمي، على اختيار مكان المشروع، واصفةً قرار وضع المختبر الجديد NBAF «في وسط بلد الثروة الحيوانية وممرّ الأعاصير» بأنه «خطرسة حقيقية».

وتشير لورا إلى تقييم أجرته وزارة الأمن الداخلي الأمريكي لعام 2010 والذي وجد أن مختبر كانساس لديه فرصة بنسبة 70% لإحداث تفش لمرض الحمى القلاعية شديد العدوى على مدار 50 عاماً. ولكن مراجعة

لاحقة أجرتها «لجنة الأكاديميات الوطنية الأمريكية للعلوم والهندسة والطب» خلصت إلى أن الدراسة المذكورة «كانت غير مكتملة» بحسب تعبيرها، رغم أن اللجنة نفسها انتقدت بالوقت نفسه دراسة ثانية لوزارة الأمن الداخلي الأمريكي قلّلت الخطر كثيراً هذه المرة، حيث اعتبرته عند مستوى 0.11% فقط، وقالت اللجنة إن هذه الدراسة الثانية اعتمدت على «افتراضات مشكوك فيها وغير مناسبة» ومن المحتمل أن تقلل من قيمة المخاطر. ومع ذلك، اعتبر المسؤول الكبير السابق في مجال الأمن البيولوجي، جيرالد إيشتاين، أن هناك «خطراً» أيضاً في «عدم وجود مثل هذا المختبر في عصر الأمراض المعدية الناشئة». يقول إيشتاين، الذي كان نائب مساعد وزير الأمن الداخلي للسياسة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في عهد الرئيسين السابقين باراك أوباما ودونالد ترامب: «أنا واثق من أننا نعرف كيفية بناء هذه المنشأة بأمان»، على حدّ تعبيره. من عام 2009 إلى عام 2012، أدار إيشتاين أيضاً برنامجاً للعلوم والأمن في «الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم» AAAS، وهي أيضاً الهيئة الحكومية الأمريكية الأساسية الممولة لنشر مجلة العلم الأمريكية، التي نشر فيها المقال الحالي حول افتتاح المختبر.

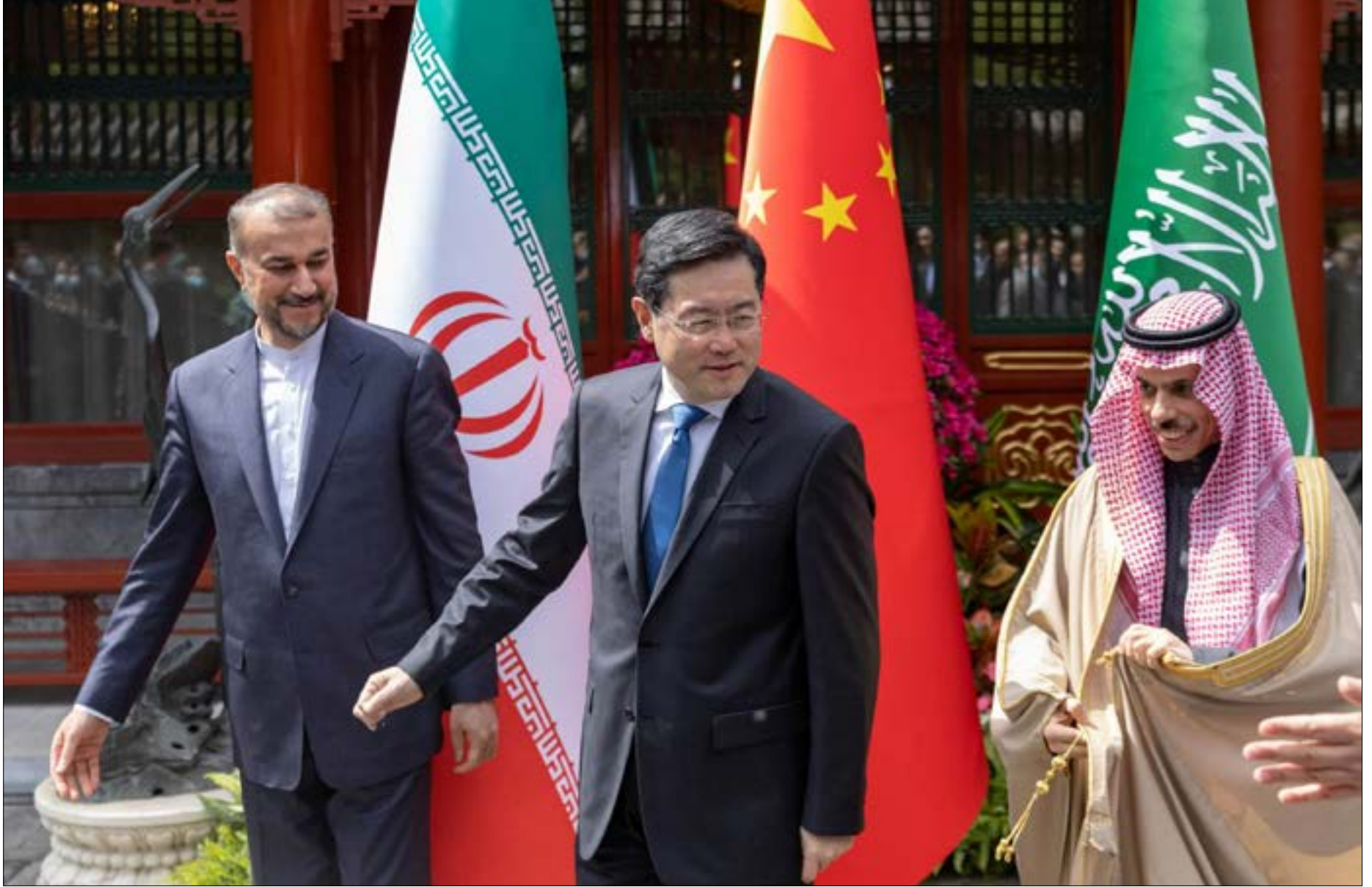
ولذلك ينتهي مقال مجلة العلم الأمريكية بمحاولة «طمأنة»، عبر إيراد المقطع التالي في الخاتمة عن عاملة اختارت أن تنتقل للسكن قرب المختبر والعمل فيه: «تحدّد هينسلي تدابير السلامة التي ستكون مطبقة، لكنها تشير أيضاً إلى مقياس شخصي أكثر لثقافتها: انتقلت إلى مانهاتن مع ابنها المراهق للمساعدة في إدارة المختبر. وتقول: أنا أعيش حرفياً على بعد عدة أميال من المختبر... لدي قدر هائل من الثقة في الفريق الذي أعمل معه».

المصدر:

Science Magazine: New U.S. lab will work with deadly animal pathogens—in the middle of farm country

حتى بعض الخبراء الأمريكيين انتقدوا قرار افتتاح المختبر الجديد وسط منطقة غنية بالثروة الحيوانية وممرّ للأعاصير بأنّه «خطرسة حقيقية»

«دروس ثلاث» ينبغي أخذ العبرة منها



التطورات التي شهدتها المنطقة مؤخراً، ثَبَّتت مساراً جديداً لم يكن بملامحه الحالية قابلاً للتصديق، حتى قبل سنوات قليلة من اليوم، فالتحالفات والاصطفافات تتغير بسرعة، لتغير معها مشهداً ظل راسخاً لعقود مضت، تكاد الذاكرة القريبة لأجيال اليوم لا تعرف سواه.

■ علاء ابوفراج

طرح الأسئلة البسيطة، لا يعني أن الإجابة عنها ستكون مهمة يسيرة، فإذا وضعنا أمامنا مهمة الإجابة عن سؤالين، مثل: ماذا يجري من حولنا؟ ولماذا؟ سنجد أننا أمام جملة من التفاصيل الكثيرة والمتشابكة، وإذا أردنا إيجاز أبرز ما جرى في منطقتنا في العقد الماضي، يمكننا أن نقول: إنه جاء في بدايته كتسارع كبير في مشروع الفوضى الأمريكي، فكان احتلال العراق، ثم تحوكت مجموعة من الأزمات الداخلية في بلدان المنطقة إلى بؤر توتر إقليمي، فإلى جانب العراق المضطرب والمنهوب تحوكت بلدان مثل: سورية وليبيا واليمن إلى حرائق كبرى، أثرت بشكل كبير على الأمن الوطني لكل الدول المحيطة. ومن هنا يمكننا القول: إن الأسباب الداخلية العميقة لكل من هذه الأزمات لا تنفي مطلقاً وجود خيوط تربط بينها، التي جعلت من جملة هذه المشاكل الداخلية والإقليمية كتلة ضغط مؤثرة على المستوى العالمي.

وفي سياق كهذا، يمكننا عرض أمثلة ثلاث، أسهم بعضها بشكل ملحوظ بالتطورات الأخيرة، ويمكن لبعضها الآخر أن يؤشر إلى السمات العام الذي يمكن أن تتطور باتجاهه الأحداث القادمة.

تركيا «الانتقال الكبير»

اللحظة الفاصلة التي ظهرت على السطح وأمام الجميع، هي اللحظة التي جرت فيها محاولة الإطاحة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان في عام 2016، التي سرعان ما ثبت تورط

الولايات المتحدة في التخطيط لها وتنفيذها. مما سرّع التحولات داخل تركيا، فهذا التورط جاء بمنزلة دليل دامغ ونهائي على أن استقرار الجمهورية التركية لم يعد ينسجم مع المصالح الأمريكية في المنطقة، فمحاولة الاغتيال لم تستهدف أردوغان، بقدر ما كانت محاولة لضرب التيار السياسي التركي، الذي بدأ يتخذ في حينه خطوات ملموسة لتثبيت مكان لتركيا إلى جانب دول الشرق الصاعدة، التي أظهرت أفاق العلاقة بها أنها قادرة على دفع تركيا لإنجاز نقلة جديدة على المستوى الاقتصادي والسياسي، تتجاوز ذلك الإطار المحدود الذي فرضه الغرب عليها. وهو ما عنى بالنسبة لواشنطن بداية لانتقال تركيا من الحضانة الغربية المؤقتة نهائياً. ولذلك لم يكن المطلوب أمريكياً استبدال أردوغان وإزاحته عن الحكم فحسب، بل تحويل تركيا إلى بؤرة توتر كبرى، وربما جرّها إلى حرب أهلية قادرة على تفتيتها وتقسيمها عبر تفجير تناقضاتها الداخلية، قبل أن تنجز «رحلة العودة إلى الشرق».

هذا التكثيف السابق، كفيل بتفسير عملية تحول عميقة تجري في تركيا، التي خضعت للهيمنة الغربية بعد اتفاقية لوزان 1923، وتحولت إلى مكون أساسي في حلف الناتو عام 1953، وذلك بعد تأسيسه بفترة قصيرة. ويعتبر تاريخ علاقة تركيا بالغرب والولايات المتحدة العائق الأصعب أمام البعض في تفسير الاستدارة الجارية، وخصوصاً في ضوء تجاهل الفهم العميق للمصلحة التركية، التي دخلت في تناقض وجودي مع المشروع الغربي، وتحولت لذلك إلى عامل حاسم في كل ما جرى.

الأسباب الداخلية العميقة لكل الازمات في المنطقة لا تنفي مطلقاً وجود خيوط تربط بينها

«السعودية- إيران» معجزة أم ماذا؟

قد تكون المصالحة الإيرانية السعودية برعاية بكين أحد أكثر القضايا العصية على الفهم بالنسبة للبعض، وخصوصاً بعد عقود طويلة من التناحر، طُبعت في ذاكرة الجميع، ورغم إقرار هؤلاء بأن أطرافاً خارجية أدت دوراً في تغذية هذا الخلاف، إلا أن حجم التناقضات بين السعودية وإيران بدا لهم كما لو أنه عصي على الحل أو التجاوز. وبغض النظر عن تفاصيل هذا التقارب والعقبات المؤقتة التي يمكن أن تظهر بوجهه، وهو ما يجري معالجته على نطاق واسع في التحليلات، فإنه تحول سريعاً إلى مثال حي أمام شعوب المنطقة، وأثبت لهم أن التناقضات الكبرى التي هددت وجودهم، كان من الممكن تجاوزها فعلاً وإيجاد توافقات مرضية لجميع الأطراف تضمن مصالحهم، ما يلغي احتمال التفجير والدفع إلى حرب لا تبقى ولا تذر، وهو تماماً ما حاولت واشنطن زرعه في عقول الجميع. أما اليوم فتظهر هذه المصالحة ذات تأثير أوسع، وتدفع شعوب منطقتنا لإعادة التفكير بكل «المسلمات» التي كان من «المحرّم» نقاشها أو التفكير بها. فإذا كان التوافق السعودي الإيراني ممكناً، فلن يشكك أحد بإمكانية إنجاز تفاهات نهائية بين تركيا ومصر، وتركيا ودول الخليج. بل إن تفاهم «المعسكر السنّي» مع «المعسكر الشيعي» يفتح الباب أمام «مصالحات»

على مستوى الأديان والقوميات والأديان الأخرى، بعد أن تحوكت التناقضات الثانوية فيما بينها تحت ضغط الاستعمار إلى ألغام جاهزة دائماً للتفجير.

السودان رسالة التحذير الأخيرة

بعد سنوات من حالة عدم الاستقرار التي شهدها السودان، التي أعقبت عقوداً سوداء من صراعات أهلية انتهت إلى تقسيمه، يظهر اليوم خطر جدي جديد لخلق بؤرة توتر تقع على حدود مصر والسعودية، لتكون مصدراً جديداً للاستنزاف بعد اليمن وليبيا، وهو ما يطرح السؤال في القاهرة والرياض مجدداً: هل يمكن التوفيق بين مصالح المنطقة؟ فبعد أن ظنت بعض الدول في الإقليم، أن وجودها تحت العباء الأمريكية يمكن أن يحميها من الاستهداف والتفجير، تبين أن المسألة ليست إلا مسألة وقت، وستفرض أزمة الرأسمالية توسيع رقعة الحريق، ليشمل القاهرة والرياض وغيرها من العواصم. تفجير السودان في هذا التوقيت يعني تهديداً إضافياً ومباشراً للأمن الوطني المصري والسعودي معاً، بالإضافة إلى المأساة التي سيشهدها السودانيون. ولذلك يبدو أن إيجاد مخرج من هذا المأزق موضوع حالياً على رأس جدول أعمال كل من مصر والسعودية.

الأمثلة الثلاث التي جرى عرضها- ليست كما بينّا- إلا عيّنة من قائمة طويلة، ما يهم هو أن الدول المؤثرة في الإقليم وصاحبة الأوزان الأساسية باتت قادرة على تحديد الخطر، أو ربما كانت تتركه منذ زمن، لكن توازنات القوى في حينه لم تسمح لها بالتحرك، وهو ما اختلف الآن، نقف أمام لحظات مفصلية حقيقة، ففي تركيا تنتهي اليوم الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وستحدد الأيام المقبلة فرص نجاح الولايات المتحدة في دفع تركيا نحو الفوضى، وفي السودان، لا مجال أمام السعودية ومصر وغيرهما من الدول المتضررة، إلا البحث عن مخرج سريعة، واحتواء الصراع الدائر بأقل الخسائر الممكنة. وأما الاتفاق السعودي الإيراني، فعليه أن يثبت أن قادر على تجاوز الضغوط التي يتعرض لها، وأنه مثال قابل للتعميم.

«قمة شيان» تعزيز للتضامن الآسيوي ومواجهة ما تبقى من نفوذ غربي



تمضي الصين بشكل مستمر وثابت في خطا إعادة ترتيب موازين القوى العالمية والخريطة التجارية والجيوسياسية الدولية، بالتعاون مع حلفائها وأصدقائها الدوليين، في مختلف المناطق وعبر كافة المنصات الدولية الممكنة القديمة منها والجديدة. كانت آخر قفزة في هذا الاتجاه، القمة التي جمعت الرئيس الصيني شي جين بينغ مع رؤساء دول آسيا الوسطى الخمس، في مدينة شيان يومي 18 و19 من الشهر الجاري، قمة شكّلت مفصلاً تاريخياً جديداً، جاء نتيجة تطورات عدة سابقة، ومعلناً تطورات جديدة قادمة.

■ يزن بوظو

افتتح الرئيس الصيني **كلمته** بالحديث عن مدينة شيان، التي استضافت الرؤساء الـ 6 تحديداً، لما تحمله من رمزية تاريخية، حيث كانت «نقطة بداية طريق الحرير من الطرف الشرقي قبل 2100 عام» ومشيراً إلى أنه وخلال زيارته الأولى كرئيس صيني إلى منطقة آسيا الوسطى قبل 10 أعوام بالضبط، أعلن من هناك عن مبادرة الحزام والطريق الجديدة، مشيداً بموقع آسيا الوسطى الجغرافي والسياسي، بكونها تربط الاقتصاد العالمي شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً. وكثف جينينغ خلال كلمته أهداف القمة ومواضيعها، مشيراً إلى الحاجة الدولية لمنطقة آسيا الوسطى، بأن تكون مستقرة ومزدهرة ومتجانسة ومتصلة، موضحاً رؤية الصين لعلاقتها مع دول المنطقة بـ 4 نقاط أساسية: المساعدة المتبادلة، والتنمية المشتركة، والأمن العام، والصداقة الدائمة التي تتضمن كل واحدة منها طيفاً واسعاً من الأفكار والرؤى ذات المصلحة المشتركة استراتيجياً بين هذه الدول.

القيمة الاقتصادية

خلال السنوات الماضية، كثفت الصين من استثماراتها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية مع دول آسيا الوسطى الـ 5: كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، وتحديداً منهم الدول الثلاث الأولى المرتبطة بها حدودياً، حيث قامت بإنشاء مشاريع بنى تحتية واسعة، من بينها محطات كهربائية وأنابيب طاقة وطرق عبور

وتطوير تكنولوجي وغيرها، وقد بلغ التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة 70 مليار دولار، بالمقارنة مع 460 مليون دولار قبل 3 عقود. وأعلن جينينغ: أن بكين ستقدم 26 مليار يوان، ما يعادل 3,7 مليار دولار، كمساعدات مالية ودعم لتعزيز التعاون بين بلاده ودول منطقة آسيا الوسطى وتنميتها. إذا ما كان إعلان مبادرة الحزام والطريق قبل 10 سنوات قد جاء وسط ظروف ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية فيها تحظى بوزن واحترام دولي ما، وتم خلال مدة هذا العقد على الأقل تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية للصين مع المنطقة، فإن القمة الأخيرة من شيان تعلن تثبيت هذا الاتجاه الاقتصادي والتجاري، وفتحت الباب واسعاً أمام تطوير علاقات سياسية وأمنية ودفاعية للمنطقة مع الصين، بلحظة يتراجع فيها الغربيون، وعلى رأسهم الولايات المتحدة بشكل متسارع.

تعاون سياسي وأمني ودفاعي

على المستوى الأمني والدفاعي، دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ، دول آسيا الوسطى إلى ضرورة التصدي لـ «الثورات الملونة» التي تدفع بها قوى أجنبية في المنطقة، وإلى ضرورة التصدي للتدخل الخارجي بالشؤون الداخلية بكافة أشكاله، وإلى الالتزام بعدم التسامح مع الإرهاب والانفصالية، قائلاً: «يجب على الدول الست أن تتصدى بحزم للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وكذلك لمحاولات إثارة «الثورات الملونة»، كما يجب عليها التمسك بعدم التسامح المطلق مع «القوى الثلاث» المتمثلة

في الإرهاب والانفصالية والتطرف». وأعلن الرئيس الصيني، أن بكين مستعدة لمساعدة دول آسيا الوسطى ببناء قدراتها الدفاعية في مجالات إنفاذ القانون والأمن والدفاع، ليعتبر الرئيس الصيني، أن القمة دشنت «حقبة جديدة» في العلاقات بين بلاده ودول آسيا الوسطى الخمس، داعياً إياها إلى «الانضمام إلى قطار تنميتها السريع لنبني معا مستقبلاً أفضل».

الصين وروسيا والمصلحة المشتركة. تعم الأوساط الإعلامية والسياسية بغالبيتها تحليلات وأراء، ترى أن هذه القمة والخطوة الصينية تجاه دول آسيا الوسطى، تحديداً بالشق السياسي والدفاعي منه، تشكل بداية، أو حتى تحدياً لروسيا ونفوذها في المنطقة، خاصة وأن الدول الـ 5 كانت جمهوريات سوفيتية سابقة، وما تزال حتى الآن تستند بدرجة كبرى على وزن موسكو بالجانب الدفاعي، مستندين بذلك إلى أن المعركة في أوكرانيا قد دفعت هذه الدول للتخلي عن روسيا نحو إيجاد بدائل عنها. ومن جهة أخرى، يرى هؤلاء أيضاً، أن هذه التحركات الصينية الاقتصادية والجيوسياسية تجاه المنطقة وفقاً لمبادرة الحزام والطريق الدولية تناقض مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الروسي.

تتشترك هذه التحليلات السائدة حالياً مع مساعي وأمنيات الولايات المتحدة بخلق خلاف وشقاق صيني- روسي حتى وإن كان خيلاً كما يجري الآن.

تقدّم كل من الصين وروسيا بالدرجة الأولى، إضافة إلى الهند وإفريقيا والبرازيل حالياً، نموذجاً اقتصادياً وسياسياً دولياً جديداً مختلفاً جذرياً عما كان سائداً منذ نهاية

الحرب العالمية الثانية على الأقل، تُسميه هذه الدول بالمضي نحو التعددية القطبية، وفقاً لسياسات التعاون والتكامل والتضامن الشعبي، خلافاً للأحادية القطبية والهيمنة الغربية. أياً يكن مسمى هذا الميزان الدولي الجديد، إلا أنه يناقض منهجية وعقلية الميزان السابق.

ففي حين تعبّر هذه التحليلات عن طموحات وخيالات الولايات المتحدة بوجود تنافس سلبي بين الصين وروسيا، و«انتهاز» الأولى فرصة انخراط موسكو بحرب عسكرية في أوكرانيا، لتأخذ مكانها وحصتها من التعاون السياسي والدفاعي مع آسيا الوسطى، ترى أنّ هذه الخطوات الصينية تتكامل مع روسيا وتتقاطع معها بالمصلحة المشتركة في الدفاع عن المنطقة الآسيوية ككل، ليس الوسطى وحدها، بالمواجهة الدولية الجارية مع الغربيين على كافة الصعد، إذ يتحول دور الصين بشكل متسارع في تلك المنطقة إلى عامل استقرار إضافي، وهو ما يصب في المصلحة الاستراتيجية لروسيا. من جهة أخرى، وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، من غير المفهوم تماماً لماذا قد يظنّ أي أحد أن مبادرة الحزام والطريق الدولية وتعزيزها بما تتضمنه من مشاريع اقتصادية وتجارية وتنمية في منطقة آسيا الوسطى أو غيرها، قد تتناقض مع أية مشاريع اقتصادية أخرى. فعلى العكس منه، كلا المشروعين، الصيني ومبادراتها الدولية، والروسي بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي، يتطلبان ويقتضيان بعضهما البعض، ويتشاركان ويتقاطعان مرةً بعد أخرى، بالمصلحة المشتركة لإبعاد الهيمنة والنهب الغربي والأمريكي عن المنطقة وشعوبها.

إن المتضرر الوحيد والفعل من هذه القمة بمخرجاتها، وما تضمنته، هي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، عبر قص ما تبقى من أذرعهم في آسيا الوسطى، بل ودفع هذه الدول بشكل مباشر وواضح لتحدي أي نفوذ أمريكي متبقٍ فيها، خلف مساعي الحد من التدخلات الخارجية، ومواجهة الثورات الملونة، وتعزيز التعاون الأمني والدفاعي بينها وبين الصين وروسيا مجتمعيتين. بينما الرابع الأول والأخير منها: هي شعوب المنطقة نفسها، بالتححر من الهيمنة الغربية وتنمية بلادهم.

قمة بريكس تقترب... ما الذي يجري تداوله



يتزايد الحديث عن مجموعة دول بريكس، والدور المتاح لها على الساحة العالمية، وذلك بالتزامن مع اقتراب موعد انعقاد قمّتهم القادمة في جنوب إفريقيا، والذي من المفترض عقده في شهر آب القادم، وخصوصاً بعد أن أكدت عدة تصريحات رسمية، عزم دول المجموعة بحث إمكانية اعتماد عملة موحدة، تكون منافسةً للدولار في التبادلات التجارية على المستوى العالمي.

■ عتاب منصور

«العملة الموحدة» على جدول الأعمال، إلا أنه قال: «أنه حتى الآن لا يمكن الحديث عن عملة موحدة للمجموعة». وذلك برغم تأكيدات ريبكوف بأن دول المجموعة تدرك «أن واشنطن وحلفاءها يستخدمون الدولار كسلاح للضغط على الدول الأخرى». لكن ريبكوف أكد في الوقت نفسه، أن الدول هذه حققت خطوات كبيرة في الزيادة من استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري فيما بينها، وأصبح جزءاً مهماً من تسوياتها التجارية على حساب الدولار.

وكان قد صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، عن إمكانية بحث إصدار عملة موحدة لمنظمة شنغهاي، التي أطلقها في اجتماع لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء لمنظمة التعاون، والذي جرى في ولاية غوا الهندية في 5 من شهر أيار الجاري. السعودية تتفاوض للانضمام لبك «بريكس» أشارت صحيفة «فاينانشيال تايمز» إلى أن السعودية تجري محادثات بهدف الانضمام إلى «مصرف التنمية الجديد» الذي أنشأته مجموعة بريكس. وبحسب ما نقلته الصحيفة، فانضمام المملكة العربية السعودية لهذه المنظمة، سيعزز العلاقات بين أعضاء المصرف. فالسعودية بوزنها الاقتصادي والمالي الكبير، يمكن أن

بعد تداول أرقام جديدة لنسبة إسهام «بريكس» في الاقتصاد العالمي، باتت الأناظر تركز كثيراً على الخطوات التالية للمجموعة، التي أسهمت في الناتج العالمي بنسبة وصلت إلى 31,5% في مقابل مساهمة أقل لمجموعة السبعة الكبار بلغت نسبة 30,7%.

هل إمكانية إقرار العملة قائمة؟

الإعلانات الرسمية حول إمكانية إقرار التعامل بعملة بريكس الخاصة لم تكن مفاجأة، فدول المجموعة تدرك مخاطر هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة العالمية، ومخاطر ذلك على اقتصاداتها تحديداً. وكان نائب رئيس مجلس الدوما الروسي، ألكسندر باباكوف، قد أشار خلال منتدى الأعمال الهندي-الروسي في نيودلهي، أن: «هذه العملة ستنشأ على أساس استراتيجي مستقل عن الدولار واليورو»، وأكد أن تغطية هذه العملة ستعتمد على الذهب والمعادن النادرة وغيرها من السلع. وأضاف، أن بحث هذه القضية الحساسة موضوع على جدول أعمال القمة القادمة. أما نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريبكوف، ورغم تأكيده على إدراج

تفاعلنا مع بنك التنمية الإفريقي»، وأضاف: أن «المنظمات المالية الدولية التقليدية لا تأخذ في الحسبان احتياجات البلدان النامية، وليست مناسبة لها، لأن العديد من هذه البلدان «تخفتق تحت وطأة ديون لا يمكن تحملها».

ويشار إلى أن الافتتاح الرسمي للبنك كان في عام 2015 ووافق في عام 2021 على قبول كل من بنغلاديش ومصر والإمارات العربية المتحدة وأروغواي كدول جديدة مشاركة في أنشطة البنك.

تزيد من قدرة البنك لأداء مهمته السياسية الأولى المتمثلة في إيجاد بديل عن الغرب، لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة، وهو ما أكده الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، الذي صرح في اجتماع عقده الخميس مع رؤساء البعثات الدبلوماسية الإفريقية: أن بلاده تنظر إلى بنك «NDB» بوصفه بديلاً واحداً للمؤسسات المالية التقليدية. وقال: «نريد أن يصبح بنك «بريكس» أقوى أداة بديلة للتمويل، وسنعزز

إعادة تحريك الملف الليبي بعد عرقلة مؤقته



وكانت موسكو خلال جلسة مجلس الأمن قد انتقدت التقرير والجنائية الدولية نفسها، حيث اعتبرت نائبة المندوب الروسي الدائم لدى مجلس الأمن الدولي ماريا زابولوتسكايا، أنها مؤسسة مسببة ولا علاقة لها بالعدالة. وقالت: إن المؤسسة «خدمة لمصالح الغرب الجماعي، عملت المحكمة الجنائية الدولية كشريك في العدوان العسكري لحلف شمال الأطلسي على ليبيا».

وخلال الفترة السابقة، وصل وفد من الخارجية السعودية إلى ليبيا لإعداد الترتيبات لإعادة فتح سفارتهم في البلاد بعد مضي 9 أعوام على إغلاقها، واستقبل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، وبحثا مسائل تطوير وتنسيق التعاون بين البلدين، كما تم تداول أنباء تفيد بذهاب وفدين أمنيين مصريين إلى شرق وغرب ليبيا من أجل احتواء الأزمة.

ونشرت وكالة الأناضول التركية خبراً استناداً لمصدر سياسي لم تذكر اسمه، زعمت فيه وجود

■ هلاذ سعد

من هذه التغيرات المرتبطة بالملف الليبي بشكل مباشر، تحسن العلاقات المصرية التركية من جهة، وبرز دور أكبر للجزائر بالتعاون مع روسيا من جهة أخرى، وبمستوى أبعد قليلاً التغيرات المتعلقة بالسياسات السعودية ومعها منطقة الخليج، ومن جهة أخرى التراجع العام للأوروبيين عموماً والأمريكيين خاصة.

في 12 من الشهر الجاري عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً لمناقشة تقرير صادر عن الجنائية الدولية حول ليبيا، لتصدر جبهة النضال الوطني الليبية في اليوم التالي بياناً تنتقد به التقرير وعمل الجنائية الدولية بأسرها، واصفا قراراتها بـ «غير الشرعية» وجاء في البيان: أن لجنة الجنائية الدولية «ليست محل ثقة، إلا إذا شاهدنا وفدكم يفتح ملفات الجرائم المنقولة على الهواء، التي ارتكبتها الحلف الأطلسي ضد المدنيين، ومستعدين لتوفير كافة الوثائق وعلى استعداد للتعاون حول الأمر».

تحرك الملف الليبي مؤخراً من جديد، بعد عرقلة دامت قرابة العام، تخللها وجود حكوميتين تتنافسان على قيادة المرحلة باتجاهات مختلفة، ما أدى إلى إنشاء وضع ساكن مؤقتاً، إلا أن التغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة التي جرت خلال هذه المدة بدأت تنعكس على ليبيا.

مجلس النواب، وأشارت اللجنة، أن تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية سيتم وفق إجراءات متزامنة، ولاقى هذا الأمر ترحيباً سياسياً عاماً، وأعربت مصر عن ترحيبها بهذا الأمر، والتطلع لمواصلة هذا العمل بهدف تأمين الإطار القانوني اللازم لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بأقرب وقت ممكن.

دقة هذا الادعاء، إلا أنه يعكس تطورات سياسية تدفع اتجاه الحل. وضمن هذا الإطار، أعلنت اللجنة الليبية المشتركة 6+6 المكلفة من مجلسي النواب والدولة لإعداد القوانين الانتخابية، أنها حققت توافاً كاملاً بخصوص هذا الأمر، بالإضافة إلى مسائل متعلقة بإشراك الأحزاب السياسية بانتخابات

اتفاق غير معن بين رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، والمشير خليفة حفتر، حول تشكيل حكومة ليبية موحدة بوساطة مصرية، خلال مشاورات جرت بالقاهرة، وذكر الخبر أن باشاعاً رفض هذا الاتفاق، ما دفع بمجلس النواب لإقالته عن رئاسة الحكومة، وإحالة التحقيق، وإن كان من غير الممكن معرفة مدى

العقوبات وخسارة الأمريكيين للشرق الأوسط



استعادت الدولة السورية مقعدها في جامعة الدول العربية بعد أن كانت عضويتها معلّقة في الجامعة منذ عام 2011. ومنلما مثل تعليق العضوية بدايات تدويل الأزمة في سورية، وقدرة الأمريكيين على إنفاذ قراراتهم عبر دول الجامعة الكبيرة، تمثل العودة اليوم قطعاً مع سياسات الولايات المتحدة التي لم تخفِ عدم رضاها بما حدث، وربما الأهم إشارته إلى قدرة الدول أمثال السعودية ومصر على عدم الانصياع لهذه السياسات. جاءت هذه العودة إلى الجامعة العربية بعد أسابيع فقط من الصفعة الأكبر لجوهر وجود الأمريكيين في المنطقة عندما تمّ الإعلان عن اتفاق سعودي إيراني برعاية الصين.

■ رايان ماكماكن ترجمة: قاسيون

إنّ قيام السعودية وإيران بالتوافق بمساعدة الصين، وقيام كل من طهران والرياض بتعزيز علاقتهما مع روسيا، يعني بأنّ سدّ بكن وموسكو بات كبيراً كفاية لصعد محاولات الأمريكيين لتخويف الجميع بالعقوبات والعزل، وهو الأمر الذي أسهم بكل تأكيد إلى قيام عدد متزايد من الدول بتسريع التحرك العالمي للابتعاد عن الدولار، والابتعاد عن

الفلك الذي تحتلّ واشنطن مركزه. منذ آذار عندما أعلنت السعودية وإيران عن استئناف علاقتهما بعد الوساطة من الصين، بدا واضحاً بأنّ السعودية - وهي الدولة التي لطالما عرفناها حليفة لواشنطن - لم تستشر الأمريكيين ولم تخبرهم باجتماعاتها في بكن مع الإيرانيين. بعد وقت قصير من الإعلان عن الاتفاقية ذهب مدير إدارة المخابرات المركزية الأمريكية وليام بيرنز إلى السعودية، حيث نقل عنه «إعرايه عن إحباطه من السعوديين»، حيث قال لولي العهد السعودي محمد بن سلمان بأنّ الولايات المتحدة شعرت بالصدمة من تقارب الرياض مع إيران وسورية.

على الرغم من أنّ البيت الأبيض يدعي اليوم بأنّه يدعم الاتفاقية الجديدة بين الرياض وطهران، فهذا الدعم في حقيقته ليس أكثر من اعتراف بأنّه لا يوجد لدى الأمريكيين الكثير للقيام به لإيقاف التيّار. في النهاية وعلى مدى عقود، كانت السياسة الأمريكية هي عزل طهران، وفي السنوات الأخيرة فرضت واشنطن عقوبات قاسية عليها، بما في ذلك حملة الضغط الأقصى التي شنها ترامب والتي

هدفت إلى شلّ إيران بشكل أكبر. لم تتخذ إدارة بايدن أيّ خطوات مهمة لعكس موقف ترامب، وبالتالي فإنّ انفتاح السعودية الجديد على إيران يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة، وليس من المعقول أن تكون واشنطن راضية بأيّ شكل من الأشكال عن هذا التغيير.

من وجهة نظر واشنطن، ازداد الوضع سوءاً هذا الشهر عندما أعادت جامعة الدول العربية قبول سورية، أيضاً على ما يبدو دون استشارة واشنطن. منذ عام 2011 فرضت الولايات المتحدة عقوبات مشددة على سورية على غرار إيران، وبالتالي فإعادة إدخال سورية إلى جامعة الدول العربية تتعارض أيضاً مع الجهود الأمريكية المستمرة لعزل الدولة السورية وإبقائها ضمن حالة مستمرة من عدم الاستقرار مثل قنبلة معةً للانفجار.

كما تتعارض مبادرات السعوديين الجديد تجاه كل من سورية وإيران مع واشنطن لأنّ كلا من إيران وسورية حليفتان مهمتان لموسكو. مع فرض الولايات المتحدة اليوم عقوبات قاسية ضدّ روسيا، فإنّ أيّ شيء يساعد سورية وإيران سيكون من شأنه أن يصبّ في مصلحة حليفهما الروسي.

أظهر السعوديون والصينيون جهوداً متزايدة لإقامة علاقات مباشرة مع النظام الروسي أيضاً. أثناء القمة الروسية الصينية التي عقدت في شباط 2022، أعلن كل من الطرفين عن تخطيطهما لإقامة علاقات أوثق. يبدو أن هذا لم يتغيّر حتى بعد عام من تصعيد الأعمال العدائية من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي ضدّ موسكو. في الواقع، من المحتمل أن تكون العلاقات بين روسيا والصين أقرب ممّا كانت عليه في أيّ وقت مضى في حقبة ما

بعد الاتحاد السوفيتي. من الواضح أنّ هذا يمثل مشكلة لواشنطن، حيث تواصل الصين توفير سوق مهم للصادرات الروسية في مواجهة العقوبات الأمريكية. بذلت الدولتان أيضاً جهوداً للابتعاد عن الدولار الأمريكي وتسوية التجارة الدولية بعملات أخرى.

لا حلفاء للأمريكيين في المنطقة

قد يتمّ اعتبار تقارب روسيا والصين وإيران تحالفاً لأعداء الولايات المتحدة الذين كانوا دوماً يواجهون مشكلات مع سياسات واشنطن، ولكنّ الحديث عن السعودية مختلف. فالسعوديون اليوم باتوا أكثر من مستعدين للتعامل بلطف مع الروس والصينيين وغيرهم من أعضاء «محور الشر» بالنسبة لأمريكا. أصبحت السعودية أقرب إلى موسكو في أعقاب قيام الأمريكيين بفرض عقوبات على روسيا عشية بدء الحرب في أوكرانيا. كمثال، المملكة السعودية ودولة الإمارات - وهما اللتان كانتا تعتبران حتى وقت قريب حليفتين شرق أوسطيتين للولايات المتحدة بلا جدال - لا تخجلان اليوم من استيراد أو تخزين أو تداول أو إعادة تصدير الوقود الروسي، وذلك على الرغم من الجهود الأمريكية الحثيثة للضغط عليهما وإقناعهما بالانضمام إلى حملة العقوبات ومنع مقاومة روسيا لها.

بعبارة أخرى: فشلت جهود الولايات المتحدة للضغط على العالم العربي أو إقناعه بالقيام بعزل روسيا، ناهيك عن أنّ العلاقات بين الشرق الأوسط وروسيا أخذت في التحسّن بشكل متزايد. يمكن ملاحظة ذلك في حقيقة أنّ منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) - التي تهيمن عليها المملكة السعودية وأكبر منتج فيها، لم تبدِ أيّ اهتمام بمساعدة الولايات المتحدة في حرب العقوبات ضدّ روسيا. بدلاً من ذلك، خفضت أوبك مستويات الإنتاج لرفع أسعار النفط، الأمر الذي يعود بالفائدة على موسكو. عارضت الولايات المتحدة هذه التخفيضات، والآن تحاول الفصائل المعادية لروسيا في الولايات المتحدة إيجاد طرق لمعاقبة أوبك على «افتقارها للحماس» للتعاون مع الجهود الأمريكية ضدّ روسيا. في هذه المرحلة ظهر اتجاه واضح: مع

محاولات الأمريكيين تشديد قبضتهم الجيوسياسية على الاقتصاد العالمي من خلال العقوبات الاقتصادية، يبدو أنّ عدداً أقل من الدول في جميع أنحاء العالم مهتمون بالانضمام للأمريكيين. في الواقع يوفر انتشار العقوبات الأمريكية سبباً وجيهاً للدول الأخرى لزيادة الجهود لإقامة علاقات وثيقة بين بعضها البعض بمعزل عن الأمريكيين من أجل ضمان عدم الوقوع ضحية لسياسة الأمريكيين. في النهاية كانت الولايات المتحدة بلا ضوابط ويسهل عليها تهديد الدول «غير المتعاونة» بما يسمى العقوبات الثانوية على الدول التي تقوم بالأعمال التجارية مع الدول المعاقبة، مثل سورية وروسيا. لقد كانت الولايات المتحدة صريحة في هذا الخصوص في شباط الماضي عندما نقلت سي.ان.ان: «الولايات المتحدة تكثّف جهودها لخلق الاقتصاد الروسي ووضعت أنظارها على الشرق الأوسط... وصل مسؤول كبير في وزارة الخزانة إلى الإمارات لتحذير مركز الأعمال الإقليمي من مساعدة موسكو في التهرب من العقوبات، وقد تمّ تحذير الصين بطريقة مماثلة بالفعل».

لكن كما يبدو فحرب العقوبات الأمريكية المستمرة ضد نسبة متزايدة من سكان العالم لها تأثير معاكس. تهدد الولايات المتحدة بفرض عقوبات على السعودية والصين، فيصبح كلا البلدين أكثر استعداداً للسعي إلى التعاون مع بعض الأنظمة التي هاجمتها واشنطن أكثر من غيرها. في الوقت الذي تتبّع فيه واشنطن سياسة فرق تسد، تأتي بكن وتتوسط في صفقات لاستقرار المنطقة. مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية تقف حائرة فيما عليها أن تفعل، في الوقت الذي يستمر فيه صندوق أدوات الأمريكيين بالتركيز على العقوبات والعنف والضغط على الحلفاء قبل الأعداء. في هذا المشهد العالمي المتحرك بسرعة، قد يصبح الواقع الجديد مقبولاً في جميع أنحاء العالم إلّا في واشنطن.

■ بتصرّف عن:

Is US the ,Sanctions to Thanks
East Middle the on Grip Its Losing

حتى «آخر أوكرايني».. الانطلاق نحو مرحلة جديدة في الحرب



الغرب يخسر في أوكرانيا، ولكنه لم يخسر جميع أوراقه بعد، ولا يبدو بأنه مقتنع بالهزيمة ويتجه نحو التصعيد. يعني هذا بأننا قد نتجه إلى أشكال أكثر تقدماً وتطوراً من الحرب، فأوكرانيا بيدق غربي لم يستنفذ كل إمكاناته في الحرب ضد روسيا بعد، والتقدم الروسي يستفز الغرب ويجعل لعبة «عض الأصابع» تمضي إلى أقصى احتمالاتها. ضمن هذا السياق وبعد أيام فقط من الأخبار الصاعقة عن سيطرة القوات الروسية أخيراً على مدينة أرتيوموفسك «باخموت»، انطلق وزير الدفاع البريطاني: بن والاس، إلى كييف في زيارة مفاجئة هي على الأرجح حلقة أخرى في سلسلة «لم ينته الأمر بعد» الغربية. لتتابع آخر التحليلات الإستراتيجية ذات الصلة مع مقال الصحفي الإيرلندي- البريطاني الشهير صاحب الجوائز فينيان كونغهام.

■ فينيان كونغهام ترجمة: قاسيون

يصادف هذا العام الذكرى الثمانين لتحرير الجيش الأحمر السوفييتي مدينة أرتيوموفسك من الفيرماخت النازي والمتعاونين الفاشيين الأوكرانيين. هزّت موجات الصدمة الناجمة عن هزيمة نظام كييف المدعوم من حلف الناتو العواصم الغربية، ليكون مركز الاهتمام في واشنطن ولندن، وهما الوجهان الأبرزان للحرب بالوكالة ضد روسيا.

الوزير البريطاني بن والاس، مثله في ذلك مثل نظيره الأمريكي لويد أوستن، على أهمية الاستعداد لدفع هذه الحرب الخطيرة بالوكالة قدماً. يأتي سقوط أرتيوموفسك بعد ما يقرب من تسعة أشهر من القتال العنيف والمضني، والذي يُعتقد- وفقاً لأكثر الأرقام تحفظاً- بأنه كلف ما يصل إلى 30 ألف قتيل عسكري أوكرايني. إن هزيمة جيش الناتو بالوكالة، المسلح بشكل ممتاز، يقضي على الرواية الدعائية الغربية شديدة الانتشار التي تدعي بأن أوكرانيا ستنتج في نهاية المطاف ضد روسيا.

إن وصول والاس إلى أوكرانيا، وهو أحد أكثر السياسيين الغربيين حماسة للحرب في أوكرانيا- حيث توقع نهاية العام الماضي أن تنتصر أوكرانيا على روسيا بحلول هذا الوقت، يحاول التعمية على الكارثة الشبيهة بفشل الناتو الذريع وخسارته في أفغانستان. فالأسئلة اليوم ستجد أصواتاً أعلى في الغرب لتنادي بها: ماذا عن جميع الأسلحة التي تبلغ قيمتها عشرات المليارات التي نهبا لأوكرانيا؟ ستصبح ردات

فعل المراقبين أعتى على الرواية الغربية للنخب الحاكمة اليوم التي تقول: «سندافع عن أوكرانيا مهما كلف الأمر».

ربّما من هذا المنطلق، تزامنت الزيارة البريطانية- كنوع من الضرورة في التحول الإعلامي- مع إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن عن المنعطف في الموقف الأمريكي وبكون الولايات المتحدة تعطي الضوء الأخضر لتزويد أوكرانيا بطائرات إف-16 أمريكية الصنع. شهدنا بعد ذلك العبور «الجريء» حين شنّ المسلحون النازيون الجدد في أوكرانيا هجوماً على منطقة بيلغورود الروسية، والتي يبدو أنه تمّ إعدادها بدعم من الولايات المتحدة. جاء بعد ذلك وصول وزير الدفاع البريطاني إلى كييف في «زيارة غير معلنة»، لتشي الطبيعة المتسارعة والمترجلة لهذه الزيارة بمدى الانزعاج والأعصاب المشدودة التي تواجه واضعي خطة حرب الناتو. في كييف التقى البريطاني بنظيره الأوكراني أوليكسي ريزنيكوف. ريزنيكوف هو جزء من العصاة الفاسدة التي تحيط بالرئيس الدمية زيلينسكي، والذي كان يسرق الملايين من خط أنابيب أسلحة الناتو. يمكن الافتراض بافتناع تام بأنّ الجردان الأوكرانيين في الحكم يبحثون بعصية هذا الأسبوع عن سفينة أخرى تحملهم بعد أن بدا بأنّ سفينتهم الحالية قد وصلت إلى نهايتها.

الوزير البريطاني شخصية من الصقور ممن كانوا يدعمون علناً تسليح أوكرانيا حتى النخاع. ولهذا فوصوله إلى أوكرانيا في هذا التوقيت يهدف إلى ضخ نوع من الارتياح والاستقرار لدى النظام المدعوم من الناتو

بعد سقوط أرتيوموفسك. أوردت التقارير أنّ والاس تحدث مراراً عن صواريخ كروز التي سلمتها بريطانيا إلى أوكرانيا مؤخراً، والتي تمّ استخدامها للإطلاق ضدّ مراكز مدنية في روسيا. وفقاً للقوات الروسية، فقد تمّ إسقاط الكثير من الصواريخ الأوكرانية، ولهذا لا شكّ بأنّ السياسي/الجندي البريطاني قد أطلق وعوداً لنظام كييف بالمزيد من «الأشياء الجيدة» كما وصف ريزنيكوف الصواريخ في وقت سابق.

أي شيء لإبقاء الجبهة مشتعلة

الأمر الآخر الذي يستحقّ التوقّف عنده في التطورات الأخيرة هو نقاش عضوية أوكرانيا في الناتو والعمل على تسريعه، حيث يتوقّع وضع هذا الأمر في جدول أعمال مؤتمر فيلينوس الذي سيعقد في تموز. بالنسبة لمعظم المراقبين من غير المرجح أن يحصل نظام كييف على القبول في أي وقت قريب، حيث ستتمّ دوماً معارضة ذلك بدواعي الحرب الدائرة والفساد المستشري في البلاد. يجعلنا هذا ندرك بأنّ القصد من كلّ هذا الهراء الذي قاله والاس عند زيارته لكييف هو محاولة إعطاء دعامات استقرار للنظام هناك، مهما كلف ذلك من أكاذيب.

يتوقّع أن يتولى الوزير البريطاني دور ينس ستولتنبرغ في الناتو، حيث من المقرر أن يترك الأخير منصبه كأمين عام للحلف في تشرين الأول القادم. من المؤكد أنّ المرشح البريطاني لمنصب الناتو قد أظهر عدوانية مثيرة للإعجاب والتزاماً بإثارة الحروب الغربية ضدّ روسيا والصين. يبدو أنّ كلمات والاس حول عضوية الناتو في كييف هذا الأسبوع كانت بمثابة طمأنة للنظام في لحظاته الأكثر هشاشة، مستفيداً من كونه رسولاً محتملاً للناتو وليس فقط لبريطانيا.

لكن هل يكفي هذا لإيقاف الشعور الغربي- خاصة في أوروبا- بأنّ إستراتيجية واشنطن ولندن في أوكرانيا في حالة تعثر؟ إنّ روسيا لا تنهار لا بسبب الحرب العسكرية ولا الاقتصادية التي يخوضها الغرب، بل في الواقع هي تستمر في الابتعاد عن مثل هذه السيناريوهات بارتفاع

تجارتها مع الصين وبقية العالم. على الجبهة العسكرية، يمكن أن يكون اختراق القوات الروسية في أرتيوموفسك منعطفًا محورياً في الحرب التي بدأت منذ 15 شهراً، ويبدو أنّ الاستنزاف المالي والعسكري للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لا يمكن تحمله. إنّ تزايد الإدراك لدى الجمهور الغربي بأنّ هذه الحرب لا طائل منها وبأنّها ما كان يجب أن تحدث منذ البدء، يجعل موقف واشنطن ولندن محرجاً. كان بالإمكان تجنب كلّ هذا السيناريو لو قامت واشنطن ولندن وبروكسل بالانخراط مع روسيا لحل المخاوف الأمنية عبر السياسة والدبلوماسية، لكنّ الغرب رفض بغطرسة القيام بذلك، والنتيجة في أوكرانيا لا تجعل المدافعين عن وجهة النظر هذه قادرين على تبرير إستراتيجيتهم بشكل جيد.

النظام الذي سلحته واشنطن ولندن يظهر ألوانه الحقيقية للفساد المستشري والإرهاب النازي. القصف المدمر لمدينة أرتيوموفسك حالياً نتج عن استخدام وكلاء الناتو للمراكز المدنية كغطاء عسكري بالطريقة الشيطانية نفسها التي فعلوها في ماريوبل المطلّة على البحر الأسود، وهي المدينة المحررة اليوم. محاولات زيلينسكي وداعميه التي شهدنا آخرها في قمة مجموعة السبع لإجراء المقارنات مع هيروشيما والقاء اللوم على الروس لن تصمد في النهاية أمام الحقيقة، فوكلاء الناتو هم الذين هدموا المدينة من خلال تحويل الشقق إلى حاميات، وهم الذين استخدموا المدنيين كدروع بشرية.

لكن اليوم وبعد عام من وضع القوات الروسية يدها على ماريوبل، عادت المدينة إلى السلام والازدهار ببناء كتل جديدة كاملة من الشقق والمباني المدنية الأخرى، وبالمثل سوف تتعافى أرتيوموفسك. عندما يهزم النظام النازي الأوكراني المدعوم من حلف الناتو، ومهما طال ذلك، سيكون أشخاص مثل بن والاس مسؤولين عن جرائم حرب، وقد تدقّ مطرقة القضاة لمحاكمتهم.

■ بتصرّف عن:

piL reppU ffitS noitarepO

من مراسلات ماركس وإنجلز حول العرب والإسلام واليهود



خلال زيارة لماركس إلى إنجلز في مانشتير بين 30 نيسان و19 أيار 1853 دار بينهما حديث بشأن تاريخ الشرق وقبائله وأديانه. وبعد ذلك بأيام، أطلع إنجلز على كتاب القس تشارلز فورستر «الجغرافيا التاريخية لشبه الجزيرة العربية. أو الأدلة الأبوية للدين الموحى: مذكرات، وملحق يحتوي على ترجمات مع أبجدية ومسرد للنقوش الجميرية المكتشفة حديثاً في حضرموت» (لندن 1844). فأرسل إنجلز إلى ماركس رسالة كتب فيها: «من الواضح تماماً بالنسبة لي الآن أن ما يسمى لدى اليهود الكتاب المقدس ليس أكثر من تسجيل للتقاليد الدينية والعشائرية العربية القديمة، المعدلة بفعل الانفصال الباكر لليهود عن جيرانهم الأقرباء بالنسب العشائري ولكن الرحل». وأجابه ماركس في رسالة بعد أيام: «فيما يتعلق بالعبرانيين والعرب، وجدت رسالتك مثيرة للاهتمام لأقصى حد...»، ويتبادلان ملاحظات مهمة حول الموضوع، نورد هنا فيما يلي بحسب الرسالتين المنشورتين ضمن المجلد 39 من أعمالهما المجمعة (الطبعة الإنكليزية، موسكو 1983).

■ تصريب وإعداد: ناجي النابلسي

إنجلز لماركس «28 أيار 1853»

بالأمس، قرأت الكتاب بشأن الرقم العربية الذي كنت قد أخبرتك عنه. إنه ليس بلا فائدة ومتعة، على الرغم من الحضور الدائم البغيض لصاحب التبريرات الكهنوتية والتوراتية الذي لا يكف عن الإطلال برأسه من بين صفحاته. وأعظم انتصاراته كان أن يعلن ارتكاب غيبون بعض الأخطاء في مجال الجغرافية القديمة، والتي استنتج منها أيضاً أن لاهوت غيبون كان بائساً. [إدوارد غيبون مؤرخ إنكليزي من القرن 18 ومؤلف كتاب «تاريخ انحدار وسقوط الإمبراطورية الرومانية» - المغرب]. إنه [لكتاب] يدعى «الجغرافيا التاريخية لشبه الجزيرة العربية» لمؤلفه القس تشارلز فورستر. وفيما يلي أفضل النقاط التي تظهر منه:

1. سلالة النسب المفترضة لنوح وإبراهيم والخ... والموجودة في سفر التكوين هي تعداد دقيق إلى حد ما للقبائل البدوية لذلك الزمان، تبعاً لدرجة علاقتها المرتبطة بالهجات، وما إلى ذلك. وكما نعلم جميعاً، فإن القبائل البدوية لا تزال حتى اليوم تطلق على نفسها ألقاباً مثل بني صالح، بني يوسف، إلخ. أي أبناء فلان وفلان. وهذه التسمية التي تعود بأصولها إلى أسلوب الحياة الأبوية الباكورة، تقود في نهاية المطاف إلى هذا النمط من النسب... وبين أحدث الرحالة أن معظم الأسماء القديمة لا تزال موجودة، ولو في لهجة معدلة، ولكن يظهر من ذلك بأن اليهود أنفسهم لم يكونوا سوى قبيلة بدوية صغيرة مثل غيرها، والتي انخرطت في نزاع مع البدو الآخرين بفعل شروط محلية وزراعية إلخ.

2. فيما يتعلق بالغزو العربي الكبير، لعلك تتذكر نقاشنا عندما استنتجنا بأن البدو، كما المغول، شنوا غزوات دورية، وأن إمبراطوريات الآشوريين والبابليين قد تأسست بوساطة قبائل بدوية على البقعة نفسها بالضبط التي تأسست عليها الخلافة في بغداد لاحقاً. ما زال مؤسسو الإمبراطورية البابلية، الكلدانيون، موجودين تحت اسم «بني خالد»، وفي المحلة نفسها. إن التشييد السريع لمدينة كبيرة، مثل نينوى وبابل، قد حدث بالطريقة نفسها تماماً التي شيدت بها في الهند قبل 300 عام فقط مدن ضخمة مماثلة، أغرا، دلهي، لاهور، موتاه، بوساطة غزوات الأفغان والتتار. بهذه الطريقة يفقد الغزو المحمدي كثيراً من طابعه المتميز.

3. في جنوب-غرب، حيث استقر

العرب، يبدو أنهم كانوا شعباً متحضراً مثل المصريين والآشوريين، إلخ، كما يتبين من عمرانهم. وهذا ما يفسر أيضاً كثيراً من الأمور بشأن الغزو المحمدي. وبقدر ما يتعلق الأمر بالتزوير الديني، فإن التدوينات القديمة في الجنوب - والتي ما يزال يهيمن عليها مذهب وحدانية الله في التقليد القومي العربي «كما لدى الهنود الأمريكيين»، وهو تقليد لا يشكل العبرانيون سوى جزء صغير منه - يبدو أنها تشير إلى أن الثورة الدينية المحمدية، مثل كل حركة دينية، كانت شكلياً ردة فعل «رجعة»؛ تسعى إلى العودة إلى ما كان قديماً وبسيطاً.

من الواضح تماماً بالنسبة لي الآن أن ما يسمى لدى اليهود «الكتاب المقدس» ليس أكثر من تسجيل للتقاليد الدينية والعشائرية العربية القديمة، المعدلة بفعل الانفصال الباكر لليهود عن جيرانهم الأقرباء بالنسب العشائري ولكن الرحل. إن واقع كون فلسطين غير محاطة على الجانب العربي سوى بالصحراء، أي بارض البدو، يفسر تطورها المنفصل. ولكن التدوينات العربية القديمة والتقاليد والقرآن، وكذلك السهولة التي يمكن بها الآن حل خيوط جميع سلالات النسب، إلخ... تبين أن المحتوى الأساسي كان عربياً أو بالأحرى سامياً بشكل عام، كما في حالة «الإيدا» والقصة الملحمية الجرمانية لدينا. [الإيدا: مجموعة من القصص البطولية والأسطورية الإسكندنافية تعود إلى القرن 13 الميلادي].

ماركس لإنجلز «2 حزيران 1853»

فيما يتعلق بالعبرانيين والعرب، وجدت رسالتك مثيرة للاهتمام لأقصى حد. يمكن بالمناسبة تبين أنه: 1. في حالة جميع القبائل الشرقية، كانت هناك منذ فجر التاريخ علاقة عامة بين استقرار قسم واستمرار ترحال أقسام أخرى. 2. في زمن محمد، خضع طريق التجارة من أوروبا إلى آسيا إلى تعديل كبير، وباتت مدن شبه الجزيرة العربية، التي حظيت سابقاً بحصة كبيرة من التجارة مع الهند وما إلى ذلك، تعاني من انحدار

تجاري - وهو واقع ساهم بالعملية كل بد. 3. بقدر ما يتعلق الأمر بالدين، يمكن رد القضية إلى سؤال عام وبالتالي قابل للإجابة بسهولة: لماذا يظهر تاريخ الشرق كتاريخ للاديان؟

بخصوص موضوع نمو مدن الشرق، ربّما لا يمكن للمرء أن يجد ما هو أكثر ذكاءً وشمولاً وإدهاشاً من كتاب «رحلات تحتوي على وصف ولايات المغولي العظيم» لفرانسوا بيرنييه الشّبح «طبيب أوركزيب لمدة 9 سنوات». [هذا الأخير هو السلطان أبو المظفر محيي الدين محمد أورك زيب عالم كير، آخر «سلاطين مغول الهند العظام» خلال القرن 17 وتوفي عام 1707م. المغرب].

وبالإضافة إلى ذلك قدّم وصفاً جيداً جداً للتنظيم العسكري والأسلوب الذي تُحطم به هذه الجيوش نفسها، وما إلى ذلك. وبشأن هذين الأمرين يلاحظ من بين أمور أخرى:

«يتكون الجسم الرئيسي من سلاح الفرسان، والمشاة ليسوا بأعداد كبيرة كما يفترض عادة، ما لم يتم أخذ كل من يخدمون الناس وقوم البازار أو السوق الذين يتبعون الجيش كمحاربين حقيقيين؛ لأنه إذا كان الأمر كذلك، فسيكون هناك على ما أعتقد سبب وجيه لوضع ما بين مئتي ألف وثلاثمائة ألف رجل من قوة ذلك الجيش وحده التي تكون مع الملك، وأحياناً أكثر من ذلك، مثلاً عندما يُعرف بأنه سيتغيب طويلاً عن العاصمة؛ الأمر الذي لا يبدو في الواقع مفاجئاً كثيراً لأي شخص على دراية بكل المعوقات الغريبة للخيّام والمطبخ والملابس والأثاث وحتى النساء في كثير من الأحيان، وبالتالي الفيلة والإبل والثيران والخيول والحمالون والعلافون والخيّاطون، والتجار من جميع الأنواع والخدم الذين يسيرون في أعقاب هذه الجيوش، ولا لأي شخص على دراية بالظروف والحكم الخاص بالبلد، أي إن الملك هو المالك الوحيد والفريد لجميع أراضي المملكة، ما يقتضي بالضرورة أن تركز كل عاصمة، مثل دلهي أو أغرا، بشكل كامل تقريباً على الميليشيات، وبالتالي

فهي ملزمة باتباع الملك كلما ذهب في حملة لفترة من الوقت، فإن هذه المدن ليست قادرة، وهي بالواقع كذلك، أن تكون باريساً بأي شكل من الأشكال، لكن كونها في الحقيقة ليست سوى معسكر للجيش فإنها أفضل إلى حد ما وأرحب سعة من حيث الموقع مما لو كانت في بلد مفتوح».

وفي إشارة إلى زحف المغول الكبير في كشمير، بجيش قوامه 400 ألف جندي، كتب بيرنييه:

«كيف وعلام يمكن أن يعتاش جيش في الميدان، أو ملتقى كبير من البشر والحيوانات، هو أمر يصعب تصوّره. تحقيقاً لهذه الغاية، لا يسع المرء إلا أن يظن، وهذا هو الحال بالفعل، إن الهنود رصينون وبسيطون للغاية فيما يأكلون، وأن هذا العدد الكبير من الفرسان، لا يأكل عشراً، ولا حتى واحداً من عشرين، من اللحوم أثناء المسير، بشرط أن يكون لديهم «الخيشري»، أو خبيصة الأرز والخضروات الأخرى، حيث يسكبون الزبدة البنية عند طهيها، وهم قانعون. كما يجب أن نعلم أن الإبل تتحمل بشدة العمل والجوع والعطش، وتعيش على القليل جداً وتأكل أي شيء، وبمجرد وصول الجيش إلى المخيم، يقودها سائقوها للرعي في الريف حيث يتواجدون. فتأكل كل ما يأتي في طريقها. علاوة على ذلك، فإن التجار أنفسهم الذين يحتفظون بالبازارات في دلهي ملزمون بإبقائها في الميدان أيضاً، وكذلك التجار الصغار، وما إلى ذلك... أخيراً، فيما يتعلق بالأعلاف، يتجول كل هؤلاء الفقراء في كل اتجاه إلى القرى لشراء الشيء نفسه وكسب شيء هناك، وملاذمهم الرئيسي والمعتاد هو تمشيط أجزاء كاملة من البلاد بنوع من مجرفة، وسحق وغسل الأعشاب الصغيرة التي تم تمشيطها، ونقلها إلى الجيش للبيع...».

يرى بيرنييه بحق أن جميع تظاهرات الشرق - يذكر تركيا وبلاد فارس وهندوستان - لها أساس مشترك، هو عدم وجود ملكية خاصة للأرض. هذا هو المفتاح الحقيقي، حتى للسموات الشرقية.



شكك غياب الملكية الخاصة للأرض أساس مشترك لتمظهرات الشرق

«أكلت يوم أكل الثور الأبيض»



تعتمد البنية الدلالية والرمزية للأمثال والقصص على الإيحاء والتكثيف، يعكس فيها الحدث تجارب الإنسان ونشاطه في الحياة، ويعيد صياغة فلسفته وحكمته، ويؤثر فيها الرمز بشتى صوره المجازية والإيحائية لإضاءة عوالم معتمة وإظهار الجوهر في قضايا متعددة بما يتناسب مع مصلحته. وتكثف الأمثال المعنى من القصة وتعمقها وتصبح مصدراً للإدهاش والتأثير، في محاولة الخروج من الدائرة السلبية وقيمها والانتقال إلى الدائرة الإيجابية خاصة في المنعطقات المصرية للكائن البشري. يكون الرمز في القصة أحياناً أكثر امتلاءً وأبلغ تأثيراً من الحقيقة الواقعية، يكفي أن يطالع المتلقي على تفاصيل القصة حتى يصله المعنى.

■ إيحاءات الاحمد

يشهد العالم اليوم تغييرات كبرى في عوالم الفكر والسياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها فرضتها الضرورة، وتكاد تكون منعطقاتها هي الأشد والأكثر تنوعاً لدرجة تبعث على الدهشة. وربما تكون الحكاية البسيطة في أحداثها والعميقة في رمزياتها مفتاحاً لفهم الكثير من التحولات في المواقف. يكفي أن نقرأها حتى يصلنا المعنى.

تقول الحكاية

عاشت ثلاثة من الثيران في إحدى الغابات، بثلاثة ألوان أحمر وأسود وأبيض. وكان يعيش بالقرب منها أسد مفترس، يفكر بافتراسها كلما أحس بالجوع، إلا أنه كان يخشى أن تجتمع عليه وتفتك به. فكر الأسد في طريقة لافتراس الثيران، فلجأ إلى الحيلة عندما

وجد الثورين الأسود والأبيض منفردين في المرحج الواسع، اقترب من الثور الأسود وانفرد به وهمس له ناصحاً: «إن الثور الأبيض يختلف في لونه عن حيوانات الغابة ما يعرضنا جميعاً لخطر هجوم محتمل في أي وقت، خصوصاً بالليل، حيث إن بياضه لا يسمح لنا بالاختفاء عن أنظار أعدائنا، ثم إن خبرات المرحج تناقصت مؤخراً فلو تخلصتم

منه، ستكفيكم خيراته أنت وأخوك الأحمر، والقسمة على اثنين خير منها على ثلاثة»، وهكذا لم يزل به حتى أثرت كلماته عليه، وأخذت في فكره القبول، ولكنه لا يعرف كيف يبعد الثور الأبيض عن المكان، فقال له الأسد لا تحملهما أنا أكفيك أمره، وما عليك إلا الابتعاد من هنا ودع أمره لي. ترك الثور الأسود المكان، فانفرد الأسد بالثور الأبيض وقتك به، وعندما عاد الثور الأحمر أوهمه الثور الأسود أن الأبيض لحق به ولكنه إلى الآن لم يرجع، وبعد مرور مدة من الزمن

نسي أمره ونُس من عودته. ومرت الأيام، وجاع الأسد فقرّر أن يفترس ثوراً آخر، فاقبل الأسد مرة أخرى مسدياً نصحه للأسود: «إن الثور الأحمر يشكل تهديداً عليك بسبب لونه اللامع، والخير في المرحج لوحد أفضل منه لاثنين». وهكذا حتى تمكن الأسد من النيل من الثور الأحمر، ثم ما لبث الأسد أن عاد بعد أيام وفي عينيه نظرة فهمها الثور الأسود جيداً فأدرك أنه لاحق بصاحبيه، فصاح نادماً وهو بين أنياب الأسد: «أكلت يوم أكل الثور الأبيض!».

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



أبطال الثورة السورية الكبرى يرفعون بيارق السويداء، أثناء معاركهم، منذ معركة جسر بصر الحرير وانتهاء بمعركة المزرعة «التي تعتبر أهم معارك الثورة السورية الكبرى» مروراً بتل الخاروف.



أكثر من 80 دار نشر سورية

في المعرض الدولي للكتاب بدورته الثانية والثلاثين

يشارك أكثر من 80 دار نشر سورية وبعناوين متنوعة وغنية في المؤتمر الدولي للنشر العربي والصناعات الإبداعية ومعرض «أبو ظبي» الدولي للكتاب بدورته الثانية والثلاثين. ويرافق هذا المعرض العديد من الفعاليات الثقافية والأدبية المقامة لدورة هذا العام. وتشارك سورية بمعرض «أبو ظبي» الدولي للكتاب عبر 80 ناشر، في جميع فنون وأشكال المعرفة وكتب الأطفال والتراث والكتاب العلمي والأكاديمي، لافتاً إلى أن المشاركة السورية أيضاً شملت نشاطات ثقافية من خلال توقيع عدد من الكتب المنتجة في سورية والورشات العملية المتنوعة.

وتعتبر دورة هذا العام من معرض أبو ظبي الدولي للكتاب الأكبر من نوعها في تاريخ المعرض، حيث تجاوز عدد المشاركين والعارضين 1300 مشارك من أكثر من 85 دولة، وينظم المعرض أكثر من 2000 فعالية ثقافية وأدبية وفنية على امتداد فترة انعقاده المستمرة لغاية الـ 28 من أيار 2023.

اكتشاف جديد لعلماء الآثار في موسكو

عثر علماء الآثار خلال عمليات الحفر في موسكو على قطعة من كأس التتويج وميدالية وعدد من الأدوات المستخدمة في التدخين مثل الغليون وغيرها تعود إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر خلال عمليات الحفر التي جرت في نهاية عام 2022 وبداية عام 2023. وعثر علماء الآثار في العام الجاري على أكثر من 200 قطعة أثرية، خضع بعضها لعمليات صيانة وترميم وسلمت إلى صندوق المتاحف. كما عثر العلماء على دمي وألعاب أطفال وأدوات مائدة وأواني مطبخ وزجاجات عطور وأدوات وأشياء متعلقة بالصيدلة وتربية موقد تصور مبعداً وتعود إلى القرن الثامن عشر. ويشار إلى أن عمليات الحفر في مدينة موسكو تستمر في أكثر من 700 موقع خلال عام 2023 الجاري.

في تعايش العوالم الحضارية احتياطاً ضد تهمة «الاحتزالية» (1)



وهذه الممارسة لا تزال حاضرة في تركة التجارب الاشتراكية بشكل خاص، والتجارب الأخرى «الجمهورية» الأقل ثورية. ونقصد بهذه الممارسة هي أولاً المؤسسة الحزبية بالدرجة الأولى، كمرحلة أولية من التجارب الثورية، وما تم بناؤه وتحقيقه على أساس الثورات. كجهاز الدولة الذي ضم فيه قوى اجتماعية-طبقية مثلت مشاركة شعبية مضادة للديمقراطية البورجوازية. وهناك الانخراط في الميدان العلمي، الذي هو أيضاً علاقة للفرد مع العالم بالمعنى الممارسي اليومي تعادي الاستهلاك، وكذا هو الميدان الفني. إذًا، نقصد كل شكل من أشكال العلاقة الإبداعية مع العالم. هذه العلاقة الإبداعية حاضرة في هذه الدول، ولكن ليس لها الهيمنة في هذه المجتمعات. فليس كل جهاز الدولة الحالي له هذه الوظيفة، وليس كل الميدان العلمي «ولا الفنون أيضاً» خارج التأثير الاقتصادي للسوق والإيديولوجيا المهيمنة والمنهجيات «ما قبل ماركسية» «مثالية الميل» الحاضرة ضمن العلوم.

بالتالي ليست هذه «البقايا» هي التي لها الهيمنة ضمن اقتصاد السوق البضاعي الاستهلاكي، ومن هنا الخطر الدائم في كون الغالبية تشكل خزاناً احتمالياً ممكناً لمشروع التدمير والتفكك. ومجهداً، فإن التدمير والتفكك ليس خارجي الطابع والمنشأ بفعل «مؤامرة خارجية». بل هو نابع من انهيار البنية الداخلية للظاهرة الاجتماعية والعقلية. واستمالة هذه القوى أو وقوعها في مستنقع العدمية والبربرية حصل ويحصل كل يوم.

ولهذا فإن هذه العناصر المنتمية إلى حضارة «صنع التاريخ» هي نموذج مبكر لـ«مجتمع الحرية» يجب بناء برنامج وخطاب تعميمه على البشرية في وجه واقع اللاحدوى البربري. هذا البرنامج وهذا الخطاب ليس مطروحاً اليوم، بل ما هو مطروح شعارات دفاعية ومعظمها ينتمي إلى بنى ما قبل رأسمالية «تراثية وأهلية الطابع»، ومن هنا عدم كفايتها في تشكيل الرد على الأزمة الحضارية. وفي المادة اللاحقة سنوسع قليلاً حول بعض هذه العناصر المتبقية وكيف تعمل وما هي خصائصها «اللا- استهلاكية»، لأنها، مجدداً، هي نواة تذكر في الأدب و«الرومنسيات الثورية». ولكنها اليوم تشكل عنصر المشروع الاجتماعي السياسي النقيض.

العلوم والتقدم الحاصل ضمن الرأسمالية، وقادر في ذات الوقت على الإجابة على أزماته، وفي جوهرها قضية التغريب كما هي معاشة اليوم. أزمة المعنى والدور ضمن علاقة الفرد مع عالمه. أي المعادلة المركزية لهيغل، حول كون الإنسان ضرورياً لغيره ولنفسه. وتحقيق هذه المعادلة اليوم لا يمكن أن يكون إلا على أساس الرد على أزمة وأسئلة المجتمع القائم، لكي يكون الفرد ضرورياً.

ومن هنا فإن الرد الضروري هو ذلك النمط القائم على المشاركة في تقرير المصير وتحول الإنسان إلى إنسان سياسي، واتساع التعريف الغرامشي عن المثقف العضوي، لكي يصير كل فرد بالمجتمع ضمن وظيفة المثقف العضوي. وإذا أردنا أن يصب هذا النقاش في مسار التماسك وتجميع الطاقات والتحصين قبل أن تم بناء مجتمع التطور الشامل، أي قبل تحقيق شعار لينين عن اشراك الجماهير في إدارة الدولة، يجب اشراكها في الصراع على نمط الحياة البديل. والمشروع الوحيد القادر على جذبها هو المشروع الذي يجيب عن الأسئلة الوجودية كما هي مطروحة، ليس في دول الدمار الشامل فقط، بل في الدول التي ما زالت لها هوامش تماسك واستقرار عالية. وبالتالي فإن هكذا مشروع هو مشروع أممي لتشكيل الجبهة الحضارية وبناء الكتلة التاريخية في الطور الانتقالي الطويل والمتزامن والمعد. فإن كان الدفاع العسكري والتحول الاقتصادي عالمياً ومشاركاً بين قوى العالم الجديد، فإن التحول الحضاري الثقافي هو عالمي ومشارك وله برنامجه المشترك أيضاً.

العناصر الاشتراكية «الباقية»

حتى لا يقال بأن اعتبار كل المجتمعات اليوم تعيش هذه الأزمة الحضارية على هذا المستوى أو ذاك هو قول اختزالي، نعيد القول بأن بنى الحضارة المأزومة هي المهيمنة وليس وحدها القائمة، بل تتعايش مع بنى حضارية ما قبل رأسمالية، وما بعد رأسمالية «اشتراكية». وإذا كان مستوى الرد على أزمة حضارة العدمية واللا معنى، حضارة الفردانية والاستهلاك، يجب أن يكون على ذات الرقي السياسي، أي في انخراط الفرد في تقرير مصير مجتمع ضمن حضارة «صناعة التاريخ في زمن الرأسمالية»، فإن الاشتراكية قدمت هكذا طرح لأنها وبكل بساطة مارسته.

في المواد السابقة تم عرض بعض الأفكار والطروحات في قضية الأزمة الحضارية الشاملة الناتجة عن أزمة النظام الرأسمالي، والتي تدفع إلى الردة عن كل ما هو تقدمي في التاريخ البشري، من أفكار وبنى اجتماعية وسياسية «كالدولة والعائلة وكل شكل منتظم من العلاقات الاجتماعية والعقلية»، باتجاه البربرية والفناء كشكل وحيد للمجتمع الموعود المسمى «ما بعد الرأسمالية» (الاسم الحقيقي هو «ما بعد المجتمع»). ولأن الاعتبار بأن القاعدة المادية للحضارة الرأسمالية المأزومة المتمثلة بالنمط البضاعي- الاستهلاكي هي المهيمنة وليست وحدها الموجودة ضمن صراع المتناقضات، يحتاج نقيضها إذاً إلى بعض المساحة، كونه هو يشكل أحد مداخل البديل الحضاري النقيض.

د. محمد المعوش

النقيض التاريخي الحاضر

ضمن ضيق مساحات المناورة المتاحة «عامودياً وأفقياً»، تلك المساحات التي استغلتها في العقود الماضية على أساس التحول «الليبرالي- الفردي» ودول الرفاه، في استعارة «وتحت ضغط» من نقيضها، أي الاشتراكية، فإن الرأسمالية تواجه انغلاق أفقها التاريخي. ونتيجة لهذا الانغلاق فالطريق الوحيد للحفاظ على بقاء جوهرها الطبقي الناهب للثروة لحساب القلة، فهي تدفع باتجاه التدمير الشامل لكل الأشكال التي قد تشكل عائقاً لها. وهي بالتالي لا تواجه فقط نتائج المرحلة الثورية ضمن الصعود الثوري في القرن الماضي، بل هي تواجه كل ما هو عقلائي في الحضارة البشرية، وقاعدته المادية من انتظام اجتماعي، لأن بقاء هكذا نظام مع نتائجه الراهنة ضد الطبيعة وضد الإنسان عقلاً وجسداً هو بحد ذاته اللا عقلانية. ولذلك فهي تعادي الحياة ككل. والحياة بالتالي تدافع عن نفسها حسب خصوصية الجسم والميدان الذي يضع للتدمير «الدولة، العائلة، التقاليد، الأحزاب والعمل السياسي، النقابات، الإبداع الفني والعلمي...».

ولكن يجب التأكيد مجدداً أن مواجهة هذا التدمير يجب أن تكون رداً على ماهية النمط الذي تقوم عليه الرأسمالية كإنتاج بضاعي ونمط حياة استهلاكي ينتج الحضارة الفردانية الإغترابية والتي تشكل مادة وخزان التدمير المستمر «وليست الثورات الملونة

المضادة والفاشية الجديدة إلا تعبيراً عنها تحت مشاريع «الانعتاق والحرية ضد الأنظمة الشمولية» ومصادر التيار العدمي والتفكيكي عقلياً واجتماعياً كتعبير عن عصر «اللا معنى» الذي تعيشه المليارات.

وفي هذا السياق، كل مجتمعات العالم هي ضمن هذا المسار التهديدي المحمول على هذه الأزمة الحضارية، ولا تستثنى منه الدول الصاعدة حكماً. ولكن ضمن هذه المجتمعات توجد أنماط حضارية «اشتراكية» وازنة تتعايش مع النمط الحضاري الاستهلاكي الفردي التغريبي. ولكن ليس لها الهيمنة على مجمل الكتلة البشرية التي يجري الصراع عليها من قبل الإمبريالية لتوظيفها في صالح المسار التدميري باتجاه البربرية والعدمية ضمن الطور الانتقالي الطويل والمعقد والمتزامن والشامل. هذه «البقايا» الحضارية الموروثة من عصر الانتقال مهمة كونها إلى جانب باقي المؤسسات الاجتماعية والتراث التقدمي للبشرية هي أرقى ما تم الوصول إليه ضمن المسار الثوري ضد الرأسمالية. أي في كونها تشكل النقيض النابع من النظام القائم نفسه، ولا تنتمي إلى بنى سابقة على الرأسمالية، كالتقاليد والتراث القومي، والعلاقات التي تنتمي إلى المستوى الأهلي والقرواني، والتي على إيجابيتها الكبيرة اليوم، لا تشكل العنصر الوزن في تشكيل الرد على الأزمة الحضارية. إن الرد يكون بنمط حياة نقيض للإنتاج البضاعي الاستهلاكي، قادر في ذات الوقت على وراثة المنتج الرأسمالي في نوعيه التقدمي والرجعي. أي في رد قادر على وراثة

إن العناصر المنتمية إلى حضارة «صنع التاريخ» هي نموذج مبكر لـ«مجتمع الحرية» يجب بناء برنامج وخطاب تعميمه على البشرية في وجه واقع اللاحدوى البربري